

أ.د. محمد الأوراعي

# محاضرات في تطبيقات النحو التوليقي





# محاضرات في تطبيقات النحو التوليقي

أ.د. محمد الأوراغي

■ كاتب من المغرب

■ صدر له عن صفاف:



كل نموذج نحوي يلزمه أن يلتئم من جهة عليا مع النظرية اللسانية التي تتوقعه، وأن يتوافق بنية ووظيفة من جهة دنيا مع اللغة أو اللغات التي يصفها، ولا يصح نحو بخل فيه من إحدى الجهتين. ومما يشهد لسلامته بدءاً أن يكون بناء النموذج النحوي مطابقاً للنحو الذهني، أي لمختلف العمليات الكلامية والقولية في تسلسلها كما يقوم بها الفرد وهو يتواصل باللغة.

ومن جملة ما يترتب عن صحة بناء النموذج أن يتفوق في المقارنة النحوية بينه وبين سائر الأنحاء القديمة والحديثة، وإلا لا مبرر لإنشائه. وأن يجمع وصفه للغة بين الكفايات الثلاث: الكفاية الوصفية، والكفاية التفسيرية والكفاية النفسية. وأن تكون معالجته للظواهر اللغوية خالية من كل الثغرات الملحوظة في أوصاف النحويين المتقدمين والمتأخرين من التراثيين والغربيين. وأن يُجدد في المعرفة اللغوية وفي تطبيقاتها في تحليل الخطاب وإعراب القرآن.

إن اختبار النحو التوليقي الموضوع لوصف العربية وغيرها من اللغات البشرية أهم بكثير من بناء هذا النموذج. ولذلك خصصنا له هذا الجزء من كتاب المحاضرات في النظريات اللسانية والنماذج النحوية. ومحتواه مجرد تمهيد لأشكال التطبيقات النحوية.



منشورات الاختلاف  
Editions El-Ikhtilef  
editions.elikhtilef@gmail.com



منشورات صفاف  
Editions Difaf  
editions.difaf@gmail.com

**محاضرات  
في تطبيقات  
النحو التوليقي**





# محاضرات في تطبيقات النحو التوليقي

الجزء الثاني

أ.د. محمد الأوراعي

منشورات الاختلاف  
Editions El-Ikhtilef

  
الرباط

منشورات ضفاف  
Editions Difaf  
editions.difaf@gmail.com

الطبعة الأولى: 2018 م - 1439 هـ

ردمك 1-1548-02-614-978

ردمك 2-23-929-9938-978

جميع الحقوق محفوظة



كلمة للنشر والتوزيع

12 نهج بيروت، 2080 أريانة - تونس

الهاتف: 0021671703355 - الفاكس: 0021671706253

البريد الإلكتروني: info@kalima-edition.com



4، زنقة المامونية - الرباط - مقابل وزارة العدل

هاتف: +212 537723276 - فاكس: +212 537200055

البريد الإلكتروني: darelamane@menara.ma

منشورات الاختلاف  
Editions El-Ikhtilef

9 شارع محمد دوزي برج الكيفان

الجزائر العاصمة

هاتف 0776616609

e-mail: editions.elikhtilef@gmail.com

منشورات دفاف  
Editions Difaf  
editions.difaf@gmail.com

هاتف بيروت: +9613223227

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشرين



## المحتويات

11	استهلال.....
13	الفصل الأول: بنية نحو اللغة العربية التوليقي.....
15	مقدمة.....
16	1. نبذة مختصرة عن النحو التوليقي.....
17	2. محتوى الفصل النَّصْغِي.....
17	3. الفصل المعجمي.....
17	4. موقع لفص التحويلي ووظيفته.....
18	5. الفصل التركيبي.....
25	الفصل الثاني: التعجب؛ المفهوم والبنية.....
27	تقديم.....
27	1. مفهوم التعجب وتحليل بنيته.....
28	1.1. مفهوم التعجب.....
29	2.1. تكوين بنيته التعجب.....
29	2. تحليل بنية التعجب الميمية.....
36	3. بنية التعجب البائية.....
39	4. الغرض الدلالي المدلول عليه ببنية التعجب البائية.....
40	5. من إعراب النحو التوليقي.....
47	الفصل الثالث: الدعوات الثلاث: النداء والاستغاثة والندبة.....
49	1- النداء.....
49	مقدمة.....
50	1. تداولية الدعوات وتراكيبها.....
52	2.1. تداولية مُرَكَّبِ التنبيه.....

57.....	2.2. مضاعفات النداء.....
57.....	3.2. أدوات النداء.....
59.....	4.2. موقع مركب التنبيه وإعراب المنادى.....
63.....	خلاصة.....
67.....	الفصل الرابع: الدعوات الثلاث: 2- الاستغاثة 3- الندبة.....
69.....	1. مفهوم الاستغاثة.....
70.....	2. خصائص تركيب الاستغاثة.....
76.....	3. الندبة.....
76.....	1.3. مفهوم الندبة.....
77.....	2.3. تركيب الندبة.....
80.....	3.3. توزيع وسائل الندبة وإعراب المندوب.....
82.....	خلاصة.....
85.....	الفصل الخامس: من الإعراب التوليقي للقرآن الكريم.....
87.....	مقدمة.....
88.....	1. منهجية إعراب النحو التوليقي للقرآن الكريم.....
110.....	خاتمة.....
110.....	2. إعراب تراثي.....
115.....	الفصل السادس: مقارنات نحوية بين النحوين التراثي والتوليقي.....
117.....	1. علامات الإعراب ومجاري الأواخر.....
117.....	مقدمة.....
118.....	1. ما بين أقسام الكلم والتصنيف المقولي.....
123.....	2. حركات الأواخر بين اللغة الاصطلاحية والوظيفة الإعرابية.....
125.....	3. لغة سيبويه الاصطلاحية.....
131.....	4. وصف جانبي وقياس شبه صوري.....
135.....	خلاصة.....



137.....	الفصل السابع: مقارنات نحوية بين النحوين التراثي والتوليقي.
139.....	2. العاملة اللفظية والعاملية العلاقية.
139.....	مقدمة.
140.....	1. عاملية سيبويه لفظية.
146.....	2.1. معمولات الفعل.
149.....	3.1. التصنيف العاملي للفعل.
149.....	2. عاملية النحو التوليقي علاقية.
150.....	أولاً علاقات تركيبية.
150.....	ثانياً وسيط العلامة اللغوي.
153.....	ثالثاً علاقات دلالية.
157.....	رابعاً علاقات تداولية.
158.....	2. مواطن اختلاف العاملين اللفظية والعلاقية.
162.....	خلاصة.
163.....	الفصل الثامن: من أثر العاملة اللفظية على وصف اللغة العربية.
165.....	مقدمة.
166.....	1. الترتيب الجزئي لمكونات الجملة في العاملة اللفظية.
170.....	2. الضمير المستتر أو علامة المطابقة العدمية.
175.....	3. ضعف الاستدلال النحوي من لوازم الخلل في العاملة اللفظية.
178.....	4. منهج الاستدلال النحوي على رتبة الفاعل.
178.....	1.4. المطابقة العددية تمنع تقديم الفاعل.
181.....	2.4. الاستدلال بلصوق الفاعل بالفعل على منع التحريك.
185.....	خلاصة موضوعية.
186.....	5. العاملة اللفظية ووصف العربية بما ليس فيها.
193.....	خلاصة موضوعية.
195.....	الفصل التاسع: القراءة الثانية للغويات التراثية المنهجية والغايات: (سيبويه نموذجاً).
197.....	تقديم.
197.....	1. مجال اللغويات التراثية.
198.....	2. القراءة الأولى للغويات التراثية وجناها.

199	1.2. جنى القراءة الأولى.....
201	3. القراءة الثانية والتقويم المعرفي لعلوم العربية.....
202	1.3. منهجية القراءة الثانية وغاياتها.....
202	2.3. القراءة الثانية في طور المساءلة.....
204	3.3. قراءة التراث قراءة تقابلية تاريخية.....
211	4. القراءة المقارنة بين النماذج النحوية.....
217	خلاصة.....
219	خاتمة.....
223	مصادر ومراجع.....



## استهلال

الحمد لله الذي مَيَّز بنور العقل وعَلَّمَ البيان، وعَبَّد بالعلم وحَضَّ على الاستزادة من العرفان، وَمَنَّ بالحكمة على الأخيار من عباد الرحمن، وحثَّ على النظر الذي يعصم الفكر من الضلال، وحذَّر من تقليد غير المعصوم بنص القرآن، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم الرسل وأفضل الأنبياء بما أُوتِيَ من جوامع الكلم، وعلى آل بيته الأخيار وصحابته الأبرار الأمرين بالتفقه في الشريعة والتفهم في العربية.

وبعد، فإن تمام معرفة اللغة بتمام علم نحوها الموصوف من ذوي الخبرة في دراسة هذه الأداة. فبعلم النحو تنتقل المعرفة اللغوية المكتسبة سماعاً وتقليداً إلى معرفة متقنة يقيناً. ومن هنا جاءت الحاجة إلى النحو في كل المجتمعات اللغوية، وإن كانت لغات الكثير دارجةً على ألسنتهم في كل حين وفي كل مجال من غير لغة دخيلة تفسد الأصيلة.

ولا شيء يُوصف وصفاً واحداً في الدهر كله. لأنه ليس من عمل الإنسان أن يأتي وصفه للغة في المرة الأولى وصفاً تاماً مستوفياً كافياً. فلا هو بالحاجة إلى إعادة النظر، ولا اللغة بحاجة إلى وصف آخر.

أول نسخة لنحو اللغة العربية ظهرت في الوصف المدوّن في كتاب سيبويه خلال القرن الثاني للهجرة. وثانيها اقترنت بظهور نحو اللغة العربية التوليقي في العشرينات من القرن الهجري الحالي.

يُعدُّ نحو اللغة العربية التوليقي النسخة الثانية لنحو العربية، لأنه نحو وليد نظرية لسانية مبنية على محور استبدالي متميز، ومنبثقة من الخصائص النمطية للعربية ومثيلاًتها من اللغات البشرية، ولأنه نحو توافرت فيه الكفايات الأربع:

الوصفية، والتفسيرية، والنفسية، والحاسوبية. وقد ثبت ذلك بالبرهنة الكافية أولاً من خلال الوصف المعرف بالنظرية اللسانية النسبية في العديد من المحاضرات، وثانياً من خلال الوصف التشريحي لبنية نموذج النحو التوليقي المقدم في محاضرات أخرى. وقد واصلنا العمل باختبار جدوى هذا النموذج في محاضرات الفحص والتطبيق الملخصة في هذا الكتاب.

ولم يكن لهذا العمل، ولغيره مما سيظهر في حينه بمشيئة الله، أن يخرج إلى الوجود بشئ الوسائل لولا المدد والعون من الله جل جلاله، ولولا ما لقيناه من الخطوة والتشجيع وتوفير كل أسباب التيسير من لدن الفاضلين المحترمين؛ الدكتور حسن النعمي المدير التنفيذي لمركز دراسات اللغة العربية وآدابها، والدكتور عبد الله القرني المدير المساعد للمركز والمنسق العلمي لوحدة البحث. إليهما أتوجه بالشكر الجزيل على حسن العناية وجميل الصنيع. كما أشكر السادة الأساتذة الذين تابعوا معنا الحلقات الثلاث. الأولى في النظرية اللسانية، والثانية في نموذج نحو اللغة العربية التوليقي، والثالثة في الاختبار المراسي للنحو التوليقي. إلى الجميع كل الشكر والثناء والتقدير.

**محمد الأوراغي**

الرياض في 25 رجب الفرد 1437



## الفصل الأول

# بنية نحو اللغة العربية التوليقي





## مقدمة

اختبار النحوي التوليقي الموضوع حديثاً وصف اللغة العربية يكون بإثبات قدرته الكافية في المجالات الثلاثة:

أولاً. وصف ظواهر من اللغة العربية وصفاً تجتمع فيه الكفايات الثلاث:  
(أ) الكفاية الوصفية؛ (أن يأتي الوصف بلغته الاصطلاحية مطابقةً للموضوع الموصوف؛ لا يتضمن شيئاً ليس في الموصوف، ولا يترك شيئاً غير موصوف).  
(ب) الكفاية التفسيرية: (البرهنة على صدق الوصف). (ج) الكفاية النفسية: (أن يأتي الوصف النحوي موافقاً لفهم المتكلم)

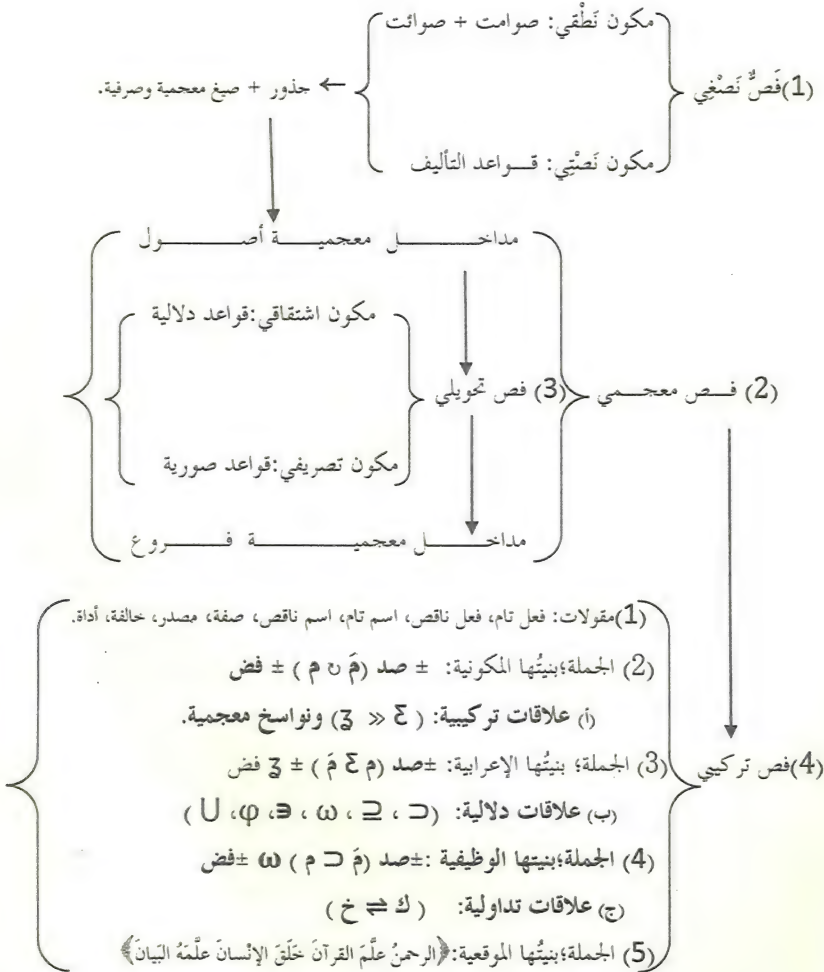
ثانياً. إعراب ما وصل من إنجازات المكلمين بالعربية إلى مستويات راقية في إنتاج العبارة اللغوية. ويكون المراد من إعراب النحو محصوراً في وصف المعرفة اللغوية التي استعملها المتكلم فعلاً إما في تركيب أقواله بغية تبليغ مقاصده إلى مخاطبيه، وإما في تأويل ما بلغه من أقوال غيره لفهم مقاصدهم. وبهذا المعنى سيكون المعنى الاصطلاحي للإعراب في النحو التوليقي أوسع من معناه في النحو المدرسي التراثي.

ثالثاً. أن تكشف المقارنة بين النحو التوليقي والنحو التراثي المدون في كتاب سيبويه عن صرامة علمية في النحو الجديد ووضوح صريح في بنيته الداخلية وفي لغته الاصطلاحية وعباراته الوصفية لنسق اللغة العربية.

أما معالجة الظواهر اللغوية معالجة توليفية، وهو الاختبار الأول للنموذج النحوي، فينبغي أن تأتي موافقة لمستلزمات بنية النحو التوليقي المطبق، إذ منه تُستل كل المفاهيم الواصفة للظاهرة اللغوية موضوع المعالجة التوليفية. وبفضل ذلك يتعين أن يأتي وصفها مستوفياً للكفايات المطلوبة في الوصف، وخالياً من كل ضروب الثغرات الكامنة في أوصاف المتقدمين والمتأخرين لنفس الظواهر.

## 1. نبذة مختصرة عن النحو التوليقي

وفي البدء يحسن التعريف بنموذج النحو التوليقي ملخصاً في التمثال الآتي في الصفحة الموالية مع تعليق مبسط يذكر بتفاصيله المعروضة في ما سبق من محاضرات في موضوع النحو التوليقي المتوقع من نظرية اللسانيات النسبية.



الملاحظ في بنية النموذج أعلاه أن خَرَجَ الفص النصفي يتألف، فضلاً عن الجذور والصيغ المعجمية دَخَلَ الفص المعجمي، من صيغ صرفية دخل الفصل التحويلي في حشو المعجم. وأن الفص التحويلي مكلف بتوليد المداخل المعجمية

الفروع من أصولها. ومحتوى المعجم الصنفان من المداخل، وهما خرج المعجم ودخل التركيب. ولا بأس من اقتضاب القول في الفصوص الأربعة.

## 2. محتوى الفص النصفي

يتألف محتواه من مكونين: الأول نطقي يضم عدداً محصور من الصوامت والصوائت. والثاني مكون نصفي يضم قواعد التأليف. وهي في العربية من اللغات الجذرية صنفان: قواعد تأليف الصوامت لتكوين الجذور، من قبيل: (إذا اجتمع في جذر حلقيان قدم المجهور على المهموس). وقواعد تأليف الصوائت لتكوين الصيغ، من قبيل (لا خروج من كسر إلى ضم بناء لازماً ومن غير حاجز أجدر).

تنحصر مهمة الفص النصفي في إمداد المعجم بقولات المداخل المعجمية الأصول، وبالصيغ المعجمية الأصول أيضاً. وإمداد الفص التحويلي بالصيغ الصرفية لتي بواسطتها يتم تحويل المداخل المعجمية الأصول إلى مداخل فروع.

## 3. الفص المعجمي

يستلم الفص المعجمي من الفص النصفي قبله الجذور والصيغ الأصول لإفراغ الجذر الرخو في الصيغة القالب، ويكون الناتج قولةً منطوقة مسموعة، وهي جاهزة للاقتران بالكلمة المفهومة لتكوين مدخل معجمي. كما يستلم من الكون الذهني ما فيه من الكلمات المفهومة فيقرؤها بالقولة ويكون الناتج مدخلاً معجمياً أصلاً: وهو المدخل الذي لا يؤخذ من غيره ويسري في فروعه. ويشكل هذا المنتج دخلاً للفص التحويلي.

## 4. موقع لفص التحويلي ووظيفته

موقعه في حشو الفص المعجمي بين مداخله الأصول والمداخل الفروع. ووظيفته محصورة في توليد بعض المداخل المعجمية من بعض. ومحتواه يتألف من مكونين اثنين:



مكون اشتقاقي؛ محتواه قواعد اشتقاقية ذات طبيعة دلالية لتوليد بعض الكلمات المفهومة من بعض، من قبيل (معنى المطاوعة لا يُشتق من الفعل القاصر أو اللازم).

ومكون صرفي؛ محتواه قواعد بنائية ذات طبيعة صورية لنقل قوله المدخل من صيغة وزنية إلى أخرى، منها (إذا تجرد اللَّيْنان (و، ي) من الصائت في طور من تصرفهما انقلبا إلى مثل حركة ما قبلهما). ويكون إنتاج الفص التحويلي محصوراً في المداخل المعجمية الفروع المستمدة من أصولها مباشرة أو بواسطة.

## 5. الفص التركيبي

موقعه بعد المعجم مباشرة؛ دخله خرجُ المعجم الذي هو عدد غير محصور من المداخل المعجمية المخترنة في أذهان الناطقين باللغة. وكل مدخل معجمي عبارة عن كلمة مفهومة مقترنة بقولة مسموعة اقترانَ الكلام المفهوم بالقول المسموع. وعليه يمكن صوغ محتوى المعجم في كل اللغات الصياغة التالية:

معجم ← { (ك/ق)<sub>1</sub>، (ك/ق)<sub>2</sub>، (ك/ق)<sub>3</sub>... (ك/ق)<sub>ن</sub> }.

يستلم الفص التركيبي من الفص المعجمي محتواه ويُجري على مداخله العمليات التالية:

أولاً. تنظيم المداخل المعجمية غير المحصورة في بضع مقولات معجمية تركيبية (مركية). وعددها في نحو اللغة العربية التوليبي ثماني مقولات هي: {فعل تام، فعل ناقص، اسم تام، اسم ناقص، صفة، مصدر، خالفة، أداة}. ولهذه المقولات الثماني دور إرشاد المداخل المعجمية إلى مواقعها في البنية المكونية للجملة.

ثانياً. إنشاء بنية مكونية للجملة وهي عبارة عن نواة إجبارية تتكوّن من مسند (م) ومسند إليه (م) ليس لأحدهما رتبة خاصة في تركيب العربية من اللغات التوليفية فضلاً عن أرباض اختيارية أحدهما صدر (صد) والآخر فضلة (فض). وهو ما سبق التعبير عنه بهذه الصيغة:

الجملة؛ بنيتها المكونية ← ± صد (م ح م) ± فض.

ثالثاً. إدماج المداخل المعجمية في مواقعها من البنية المكونية بإرشاد من المقولات المركبة. ويجري الإدماج وفق الأوامر التالية:

- كل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الفعل التام يلزمه أن يُعوض في نواة البنية المكونية للجملة عنصراً (م).
- كل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الفعل الناقص يلزمه أن يُعوض في ربض البنية المكونية للجملة عنصراً (صد).
- كل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الاسم التام يلزمه أن يُعوض في نواة البنية المكونية للجملة عنصراً (م)، وفي ربضها يعوض عنصراً (فض).
- كل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الاسم الناقص يلزمه أن يُعوض في ربض البنية المكونية للجملة عنصراً (فض). وقد يعوض في نواتها عنصراً (م).
- كل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الصفة يلزمه أن يُعوض في نواة البنية المكونية للجملة عنصراً (م) وفي ربضها عنصراً (فض).
- كل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة المصدر يكون له في البنية المكونية تصرف الصفة.
- كل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الخالفة فإنه يُعوض في البنية المكونية للجملة ما يعوضه ما ناب عنه من المداخل المنتمية إلى المقولات الست السابقة. فإذا نابت خالفة عن فعل تام عوضت عنصراً (م) في النواة. وإذا نابت عن اسم تام عوضت في النواة (م) وفي الربض (صد). وكذلك يسير الأمر في الباقي.
- كل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الأداة إما يكون علاقياً يجمع بين طرفين في البنية المكونية للجملة وبين الجمليتين. وإما أن يكون اقترانياً، وهو عندئذٍ إما أن يقترب بالفعل فيعوض معه ما يعوضه الفعل، وكذلك الأداة المقترنة بالاسم. وإما أن يقترب بنواة الجملة وموقعه عندئذٍ عنصراً (ص).

بعد إدماج المداخل المعجمية في البنية المكونية للجملة بواسطة المقولات المركية، يقوم الفص التركيبي بعملية إدراج علاقيتين تركيبيتين اثنتين: يبدأ بإدراج علاقة الإسناد (ع) في نواة الجملة الإجمالية بين المسند (م) والمسند إليه (م)، ويُنْتِجُ بإدراج علاقة الإفضال (ز) بين النواة والفضلات في الرِبط.

وعندئذ تنتقل الجملة من بنيتها المكونية المعبر عنها كالتالي

[± صد (م̄ م) ± فض]

إلى بنيتها الإعرابية [± صد (م̄ ع م) ± ز فض].

وتكون علاقة الإسناد (ع) عاملة لحالة الرفع في طرفيها المسند (م) والمسند إليه (م)، وعلاقة الرفع في العربية الضمة أو ما ينوب عنها. تظهر الضمة على العرب وضعاً وموضعاً وتُقدَّر على المبنى وضعاً العرب موضعاً.

وقد تُنسخ الضمة بنواسخ معجمية. كالنواسخ الحرفية التي تجلب للمسند إليه (م) فتحة لإبطال الضمة علامة رفعه. والنواسخ الفعلية التي تجلب فتحة للمسند (م) لإبطال الضمة علامة رفعه. والنواسخ المركبة من فعل ذهني التي تجلب فتحتين لإبطال ضمتي علامتي رفع المسند والمسند إليه. ومن النواسخ المعجمية جوازم الفعل المضارع وفواتحه التي تُبطل ضمته بما يجلبه بعضها من سكون والبعض الآخر من فتح. ومن النواسخ المعجمية حروف الإضافة التي تجلب كسرة لإبطال الفتحة علامة نصب الفضلات.

إذن، في البنية الإعرابية للجملة يستلم المسند والمسند إليه حالتي الرفع المعمولة بعلاقة الإسناد (ع)، ويستلما الضمة علامة الحالة، وتتلقى الفضلات حالة النصب المعمولة بعلاقة الإفضال (ز)، كما تستلم الفتحة علامة الحالة.

وبعد إعداد البنية الإعرابية بما أجرى عليها الفص التركيبي من العمليات الموصوفة سابقاً يُخضعها مجدداً لعمليات أخرى تنتقل بموجبها إلى البنية الوظيفية المعبر عنها بما يلي: [± صد (م̄ م) ± فض].

وتتلخص عمليات هذه المرحلة في إدراج العلاقات الدلالية التالية: (ع، ز، ε، φ، U) بين مكونات البنية الإعرابية، حيث تكون هذه المكونات قد



استلمت حاليّ الرفع والنصب وما يُعرب عنهما من علامات، وما قد يُيطل تلك العلامات بسبب النواسخ.

إدراج العلاقات الدلالية عمليةً يضبطها الفص التركيبي بإجراء جديد على مقولة الفعل التام الذي يعوض، بموجب خصائصه الذاتية، عنصرَ المسند (م) في البنية الإعرابية. ويتلخص هذا الإجراء الجديد في التفريع المقولي للفعل التام بحسب ما يمثل معه من الموضوعات التي يتطلّع إليها الفعل التام. ونلخص بعجالة التفريع المقولي لأهميته في انتقاء العلاقة الدلالية التي ينبغي إدراجها. فنقول بالتالي:

كل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الفعل التام فهو حدث يتطلّع إلى موضوعين اثنين: أحدهما تجمع به علاقة السببية (D)، لأنه هو السبب في خروج الحدث من العدم إلى الوجود، والآخر تجمع به علاقة العلية (w) لأن هو الشاهد على تحقق الحدث فعلاً.

كل حدث تطلع إلى الموضوعين ومثلاً معه في الجملة فهو فعل متعدّد؛ مثل (هدم). ويكون من خصائص الفعل المتعدي أن ينتقي علاقة السببية (D) التي في الموضوع السبب ووظيفة الفاعل (فا) النحوية، كما ينتقي علاقة العلية (w) التي تعمل في الموضوع الشاهد ووظيفة المفعول (مف) النحوية.

كل حدث تطلع إلى الموضوعين ولم يمثّل معه في الجملة إلا أحدهما فإن المائل معه لا يخلو إما أن يكون الموضوع الشاهد على تحقق الحدث، وذاك الحدث هو الفعل القاصر؛ مثل (هلك) المتميز بانتقائه لعلاقة العلية (w) العاملة لوظيفة المفعول النحوية في الموضوع الشاهد. وإما أن يكون موضوعاً جامعاً بين كونه سبباً وشاهداً في آن واحد. وهذا الحدث هو الفعل اللازم؛ مثل (هرب)، المتميز بانتقائه لعلاقتيّ السببية (D) والعلية (w) المدججتين في علاقة السبلية (>=) التي تعمل في الموضوع السبب الشاهد ووظيفة الفاعل به (فابه).

ومن الأفعال ما يكون متشبعاً دلالياً؛ إذ يدل دلالة المطابقة على معناه ويدل دلالة التضمن على معنى فعل آخر، ويتطلع عندئذ إلى موضوعات ثلاثة، ينتقي لها علاقات دلالية ثلاثاً: تجمع به بالأول علاقة السببية (D) التي تعمل فيه ووظيفة الفاعل، وتجمعه بالثاني علاقة السبلية (>=) التي تعمل فيه ووظيفة الفاعل به. وتجمعه

بالثالث علاقة العلية (ω) التي تعمل فيه وظيفة المفعول. ويشكل هذا الضرب صنف الفعل المتخطي؛ مثل (أعطى).

أما علاقة اللزوم (φ) فننتقيها نواة الجملة بمكونيها المسند والمسند إليه بصرف النظر عما يُعوّضُهما من المداخل المعجمية. ويكون انتقاء علاقة اللزوم (φ) لربط النواة بفضلاتٍ تتطلع إليها، فتعمل العلاقة (φ) في كل منها وظيفة نحوية مناسبة لمقولة حاملها. لتوضيح العبارة بالمثل نركب الجملة التالية:

(وقف=الناس) φ مصطفين البارحة وَقَفَ اليائس أمام المخبزة وقوفاً طويلاً ومرور المتسولين طمعاً في الرغيف.

علاقة اللزوم (φ) تقوم بين نواة الجملة (وقف=الناس) وفضلاتٍ تقتضيها، فتعمل في كل منها وظيفة مغايرة بشرطٍ في حامل تلك الوظيفة. ويكون تفصيل ذلك كما يلي:

علاقة اللزوم (φ) تعمل «وظيفة الحالية» في المركب الاسمي (مصطفين) بشر شرط أن يكون حاملها مدخلاً معجمياً ينتمي إلى مقولة الصفة [+ج+ح]. وتعمل «وظيفة التوقيت» في المركب الاسمي (البارحة) بشر بشرط أن يكون حاملها مدخلاً معجمياً ينتمي إلى مقولة الاسم الناقص [-ج+ز]. كما تعمل «وظيفة التهييء» في المركب الاسمي (وقفه اليائس) بشر بشرط أن يكون حاملها مدخلاً معجمياً ينتمي إلى مصدر الفعل المذكور في النواة على وزن (فَعَلَة). وتعمل أيضاً «وظيفة التمكين» في المركب الاسمي (أمام المخبزة) بشر بشرط أن يكون حاملها مدخلاً معجمياً ينتمي إلى مقولة الاسم التام [+ج-ز] المتسع لغيره. وتعمل «وظيفة التكييف» في المركب الاسمي (وقوفاً طويلاً) بشر بشرط أن يكون حاملها مصدراً [+ح-ز] للفعل المذكور في نواة الجملة. وتعمل «وظيفة الماعية» في «المركب الواوي» (ومرور المتسولين) بشرط دخول «واو المعية» في تكوينه. وتعمل كذلك «وظيفة الغائية» في المركب الاسمي (طمعاً في الرغيف) بشرط أن يكون حاملها مصدراً [+ح-ز] لغير الفعل المذكور في نواة الجملة. وبقي من وظائفها النحوية أن تعمل علاقة اللزوم «وظيفة التكميم» في فضلة تقتضيها النواة بشرط أن يكون حاملها مصدراً للفعل المذكور في نواة الجملة على وزن (فَعَلَة).

كما في (شربوا من مياهها شربةً أو شربتین). وأن تعمل أخيراً «وظيفة التبیین» بشرط أن يكون حاملها اسماً تاماً، كما في (سالت الأنهار ماءً ودماً).

وأخيراً تندرج علاقة الانتماء (٣) في نواة الجملة بين مدخلين معجميين ينتميان إلى مقولة الاسم التام، بشرط أن يكون أولهما خاصاً وثانيهما عاماً كما في (الماء سائل، الثلج جامد، الهيدروجين غاز)، ولا ينعكس ترتيبهما. وهذه العلاقة (٣) لا تعمل وظيفة نحوية. إذ التركيب معها تركيبٌ تقييدٌ كما تداوله المناطق القديمة، وليس تركيبٌ إسناد. أما علاقة الإضافة (U) فتقوم بين اسمين لتكوين المركب الإضافي في الإضافة المعنوية خاصة. كما في التراكيب الإضافية (كتاب سيويه) و(ابن عمر) رضي الله عنهما.

ونختتم هذا الوصف لعملية إدراج العلاقات الدلالية العاملة للوظائف النحوية في مكونات البنية الوظيفية للجملة بذكر مبدأ عام مفاده: كل ما ينتقيه الفعل بمقولاته الفرعية من علاقات دلالية ينتقيه المشتق منه.

ويختتم الفصل التركيبي في العربية من اللغات التوليفية مهامه بما يُجرّيه من عمليات على البنية الموقعية للجملة. حيث يُفَعَّلُ عوامل تداولية؛ وهي علاقات تقوم بين المتكلم ومخاطبه، لترتيب مكونات الجملة ترتيباً موافقاً لسياق الكلام. فإذا كان المتكلم قد نَزَلَ مخاطبه منزلة الخالي الذهن من الحدث أخبره المتكلم بتقديم الفعل على الفاعل في مثل (صام السجين). وإذا نَزَله منزلة العارف بالحدث المشتبه في الفاعل قدم الفاعل على الفعل في نحو (السجين صام). وبالعطف يمكن رَوُزُ الغرض المستفاد من الترتيبين؛ فيُعْطَفُ على الفعل المثبت فعلٌ منفيٌّ: (صام السجين وما أفطر حتى الآن). وعلى المثبت له الفاعلية يُعْطَفُ المنفي عنه وظيفة السابق؛ كما في: (السجين صام لا السجان).

وينكشف الفرق بين الغرضين في النفي أكثر. ففي مثل (ما صام السجين) يتحيزُ النفي في الفعل (صام) لا غير، ولا يَمَسُّ الفاعل لاحتمال أن يكون قد فعل فعلاً آخر. ويكون الرَوُزُ بعطف الفعل المثبت على النفي المنفي في مثل (ما صام السجين بل أكل وشرب). وفي مثل الترتيب (ما السجين صام) يكون النفي متحيزاً في فاعلية الاسم المذكور أولاً، ولا يَمَسُّ الفعلَ لاحتمال إثباته لفاعل آخر. ويُرازُ



الغرض بعطف فاعلية مثبتة ثانياً على فاعلية منفية أولاً، كما في (ما السجين صام بل السجان).

ويزيد الفرق بين الغرضين اتضحاً في الاستفهام خاصة. فإذا اشتبه المتكلم في وقوع الحدث رتب في سؤاله الفعل قبل الفاعل: (هل صام السجين). وإذا كان مشتبهاً في الفاعل متيقناً من وقوع الفعل عكس الترتيب بتقديم الفاعل وتأخير الفعل؛ كما في (آلسجين صام). ويكون رَوُزُ الفرق بين الغرضين بعطف النقيض على النظير.

وبإجراء الفص التركيبي لعملية الموقعة وعمليات أخرى مفصلة في مواضعها تتحقق الجملة، وتصير جاهزة للاستعمال من أجل التواصل. ويحتاج وصف الجملة المحققة عندئذ إلى إمرارها بكلِّ الأطوار المقطوعة؛ بدءاً من المعجم وما يخدمه من قبل إلى طور في آخر التركيب.

وكذلك يكون الإعراب التوليقي للكلام المنحصر في الوصف المحمل للمعرفة اللغوية المطبقة في إنتاج العبارة اللغوية موضوع الإعراب. وتكون لغة الإعراب الاصطلاحيّة مستلّة من البناء الداخلي لنحو اللغة العربية التوليقي، ويجمل بنا أن نقدم نماذج من الإعراب التوليقي حتى يتبين القصد. وهو ما سنعمل عليه لاحقاً بتسديد من الله تعالى وتوفيقه.

ويهمنا أيضاً أن نطبّق النموذج النحوي المذكور في معالجة توليفية لظواهر من اللغة العربية. ويجب في هذه المعالجة أن تستجيب من جهة لما في بنية النموذج النحوي من مفاهيم إجرائية، ومن جهة أخرى لنسق القواعد النمطية المستعملة في العربية من اللغات التوليفية. ومن جهة ثالثة لما في النحو التراثي من أوصاف واردة؛ أي لا تنقض نسق العربية في حد ذاته، ولا شيئاً من أوليات النحو التوليقي المتوافقة مع اللغة العربية في بنيتها الداخلية. ناهيك عن استجابة وصف الظواهر لشروط الكفايات الثلاث المذكورة سابقاً. وسوف يكون البدء بالتعجب، فظاهرة الدعوات المستغرقة للدعاء الاستغاثية والندبة. ثم ظواهر أخرى تذكر في وقتها. ومن الله السداد والتوفيق.

## الفصل الثاني

# التعجب؛ المفهوم والبنية



## تقديم

ينبغي البدء بالتذكير في موضوع التعجب بضرورة التفريق بين التعجب كغرض يستفاد من ضروب المبالغات المثيرة للاستغراب، وبين التعجب المتميز ببنيته المخصوصة كسائر الأغراض الكبرى ذات البنية الوضعية الخاصة. وفي مقاربتنا التوليفية لظاهرة التعجب يقع التركيز على بنيته المتناقلتين في الكتب النحوية التراثية؛ وهما ما أفعله وأفعل به.

ومن المتوقع سلفاً في كل معالجتين لنفس الظاهرة اللغوية أن يلتقي النحوان التراثي والتوليقي في مواطن معينة وأن يفترقا في غيرها. والذي ينتظره المتكلم والنحوي على حد سواء هو التنبيه على مواطن الافتراق، ثم البرهنة على الخلل في أحد النحوين. وهي المنهجية المتبعة بإذن في كل الظواهر اللغوية موضوع المعالجة المقارنة بين النحوين.

### 1. مفهوم التعجب وتحليل بنيته

تحليل البنية يعني العودة على خطى التركيب؛ أي فصل الأجزاء بعضها عن بعض، وهو خلاف التفكيك الذي يقوم هو الآخر على تجزئ المركب بالكسر وليس بالفصل. فمثل (استنصر) يمكن تفكيكها كسراً إلى السابقة (است) والفعل (نصر)، كما يمكن تحليلها فصلاً إلى الصيغة (استفعل) والفعل (نصر). فالأخير تحليل لأنه على عائد على خطى التركيب في صرف اللغة العربية، والأول تفكيك لأنه مخالف لعملية التركيب في هذا النمط من الصرف الوزني. وعلى كل حال فإن تحليل الظواهر المعالجة توليفية يكون عبر الخطوات التالية:

(1) ربط المداخل المعجمية في بنية التعجب بمقولاتها المركبة أي المعجمية التركيبية.



- (2) توطين المداخل المعجمية في مواقعها من البنية المكونية للتعجب.
- (3) تفعيل عوامل الأحوال ونواسخ العلامات في البنية الإعرابية للتعجب.
- (4) إجراء العوامل الدلالية وإسناد الوظائف النحوية في البنية الوظيفية للتعجب.
- (5) إعمال العلاقات التداولية لسبك بنية التعجب وتحديد غرضه التداولي.

### 1.1. مفهوم التعجب

التعجب: انفعال المتكلم إذا أخذته الدهشة وغلب عليه الانبهارُ بسبب بلوغ المعنى المتعجب منه المنتهى والغاية القصوى. ومجأه الدلالات المشتركة بين الأفراد التي تقبل التدرُّج بين الطرفين: ابتداء الغاية ومنتهاها. فلا يحصل التعجب في المعاني غير متفاوتة، ولا في الذي لم يبلغ الغاية القصوى سلباً أو إيجاباً؛ مُسبِّب الدهشة والحيرة. وقد اشترك التعجب والتفضيل في تفاوت المعنى الواحد بسبب إسناده إلى أفراد متفاوتين قدرةً عليه. وانفرد عنه التعجب برفع المعنى إلى المنتهى الخارج عن العادة اكتمالاً أو انتقاصاً. في اشتراكهما قيل: «كل ما جازَ فيه ما أفعله جازَ فيه أفعَل به وهو أفعَل منك وما لم يجرَ فيه ما أفعله لم يجرَ فيه أفعَل به وهو أفعَل منك»<sup>(1)</sup>. ويظهر أن صيغة التفضيل تتحول في بنية التعجب مثاراً للدهشة. وما بينهما من الائتلاف والاختلاف ينكشف من خلال المقارنة بين الجملتين التاليتين:

(1) النَّبِيُّ ﷺ أَحْسَنُ النَّاسِ.

(2) مَا أَحْسَنَ النَّبِيَّ ﷺ.

معنى الحسن في الجملة (أ) مشترك بين النبي ﷺ والناس، لكنه في النبي أكثر، من غير قصدٍ إلى رفعه إلى المنتهى. وهو في الجملة (ب) مشترك بين النبي وجنسه من الناس، لكنه يزيد فيه عليهم ببلوغ المنتهى حيث تنتفي المقارنة، وعندئذ يتحول المعنى إلى مصدر للدهشة والحيرة.

(1) ابن جني، اللمع في العربية، ص 138.

## 2.1. تكوين بنيّتي التعجب

للتعجب في اللغويات التراثية بنيتان مسكوكتان سكا لئلا يُتصرّف فيهما بشيء مما يصح في سائر الأبنية من التغيرات الحاصلة بنقل مكون من موقعه إلى موقع غيره، أو بإقحام مكون ليس من المكونات الرئيسية في بنية التعجب. لكنه قد يُحذف بعضها حذف اختصار مع العطف خاصة، كما يظهر من الشاهدين التاليين: (ما أجمل الدنيا بهنّ وأزين). و﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾. ومن أهم الفوارق بين البنيتين الميم الممدودة في إحداها والباء الجارة في الأخرى. من شواهد بنية التعجب الميمية وبنية التعجب البائية نسوق المعطيات (3) و(4) الآتية:

- (3) (أ) والورد ما أقصر أَيّامه وعمره في الهجر ما أطوله.  
(ب) فلله ما أقسى ضمائر قومنا. لقد جاوزوا حدّ العقوق وأسرفوا.  
(ج) ما أعظم الكون يا ربي وما أجمله.  
(د) ﴿قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾  
(هـ) ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾.  
(4) (أ) ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾.  
(ب) أكرم به سبباً تلقى الرسول به.  
(ج) أنعم به من فتى أمست فضائله في الناس أشهر من نار على جبل  
(د) ألطف بزائر حل كالنسيم.  
(هـ) أجمل بها من روضة معطار وأرحم بها من أمّة معطاء.  
(و) ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ ضَالٌّ مُبِينٌ﴾.

## 2. تحليل بنية التعجب الميمية

يظهر من المعطيات المستشهد بها في مجموعة التراكيب (3) المسرودة أعلاه أن المدخل المعجمي «ما» يُشكّل العنصر الأساس في بنية التعجب الميمية، كما تشكل (إلا) العنصر الأساس في بنية الاستثناء. فكما لا تستقيم بنية الاستثناء بغير (إلا) أو ما تضمن معناها وعوضها، كذلك بنية التعجب الميمية لا تستقيم بغير أداته (ما).

ومن الكفاية التفسيرية البدء بإثبات الانتماء المقولي للعنصر الأساس (ما) في بنية التعجب.

أما عن مقولة (ما) التعجبية فلا تخرج عن أحد الاحتمالين:  
إما أن تكون خالفة؛ كالاستفهامية والموصولة في مثل الجملة: (ما أصغرُ ما في الكون وما أكبرُ ما فيه). وإما أن تكون أداةً كالنافية في نحو (ما خابَ مَنْ استشارَ). والمصدرية في مثل ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾. ولكي تكون (ما) التعجبية خالفة يلزمها أن تتقيد بالشروط التالية:  
أولاً. أن تخلف مدخلاً معجمياً في الدلالة على معناه. كما دلت (ما) الموصولة على معنى (الذي) فخلفته. ودلت (ما) الاستفهامية على معنى (أي شيء) فعوضته. ولا تستجيب (ما) التعجبية لهذا القيد.

ثانياً. أن تتضمن (ما) التعجبية معنى أداة وضعت أصلاً للتعجب، كما تضمنت خالفة الاستفهام (مَنْ)، و(ما) معنى الهمزة (أ) التي وضعت أصلاً للاستفهام التصوري المستفاد منها ومن خوالف الاستفهام. و(ما) التعجبية لا تستجيب أيضاً لهذا القيد؛ لأنه ليس في معجم اللغة أداة للتعجب سابقة على (ما).  
ثالثاً. إذا كانت (ما) خالفةً جاز فيها أن تعوض في البنية المكونية للجملة ما يعوضه سلفها. كأن تحل في موقع المسند إليه، مثل خالفة الاستفهام في نحو (مَنْ نجح، ومَنْ رسب)، (ما أهاكم عن الصلاة). أو في موقع الفضلة ﴿أَتَى لَكَ هَذَا﴾، ﴿أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ﴾، ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾، (كيف الوصولُ إلى الحقيقة).

و(ما) التعجبية لا تستجيب للقيد الأخير، لأن ما بعدها يعوض أولهما المسند وثانيهما المسند إليه. كما سيتضح من خلال تناول باقي مكونات بنية التعجب.

وترجح من الاحتمالين أن تنتمي (ما) التعجبية إلى مقولة الأداة، وعندئذ يلزمها أن تكون بمعنى فعلها، وهو الأصل في كل ما ينتمي إلى مقولة الأداة. فتكون (ما) بمعنى (أتعجب)، و(إلا) بمعنى (أستثني)، و(لم، لن..). بمعنى أنفي، و(هل، أ) بمعنى (أستفهم)، و(فَ) بمعنى (أعطف)، و(يا) بمعنى (أنادي). وكذلك يستمر في سائر الأدوات.

نخلص مما سبق إلى أن (ما) التعجبية تنتمي إلى مقولة الأداة، وهي تعوض عنصر الصدر في البنية المكونية للتعجب، كما تعوضه أداة الاستفهام. وهي كسائر الأدوات تدل على معنى في الذي انضمت إليه.

إذن، (ما) لا تُدرج معنى (التعجب) في بنيته، وإنما تُبين عن وجوده فيها. كما لا تُضم (ال) معنى (التعريف) إلى الاسم، وإنما تبين عما اعتراه من المعاني. ولذلك قد تكون (ال) (عهدية)، أو (موصولة)، أو (جنسية)، أو (كلية)، أو (زائدة) إذا لم تجد معنى فيما اقترنت به.

المكون الثاني في بنية التعجب مدخل معجمي فرعٌ محوّلٌ بالصيغة الاشتقاقية (أفعل) مباشرةً أو بواسطة. وهو مقولياً يحتمل أن يكون فعلاً ماضياً مثل (أكرم)، و(أذهب) المحوّلين تبعاً عن (كرم)، و(ذهب) مباشرة. وأن يكون صفةً محوّلةً عن أصلها إما مباشرة بالصيغة (أفعل)؛ كما في الألوان (صَفِرَ ← أَصْفَرُ)، و(حَمِرَ ← أَحْمَرُ..)، والعيوب (عَوِرَ ← أَعْوَرُ)، (عَرَجَ ← أَعْرَجُ). وإما بواسطة صيغة أخرى، كما في التفضيل (كَرُمَ ← كَرِيمٌ ← أَكْرَمُ). (عَلِمَ ← عَالِمٌ ← أَعْلَمُ). (شَجَعَ ← شُجَاعٌ ← أَشْجَعُ).

وللمكون الثاني في بنية التعجب دور الإثارة للحيرة والدهشة والانبهار، وما يعقب ذلك من انفعال النفس المتعجبة. ويكون له هذا الدور لاستجابة معناه لمبدأ التدرج الدلالي من منتهى القلة إلى منتهى الكثرة. أما إثبات الانتماء المقولي للمدخل (أفعل) المكون لبنية التعجب الميمية فيتأتى من جهات:

أولاً. انفعال النفس المتعجبة يكون بالإحساس في الحاضر بقوة المعنى ودرجته القصوى في المدخل المعجمي مثار الدهشة. وهذا الانفعال لا يحصل بما مضى من الأفعال وانقضى. وإنما يحصل بما يجري من المعاني التي تبعث على التعجب. وبعبارة ابن يعيش «التعجب إنما يكون ممّا هو موجودٌ مشاهدٌ، ولا يكون إلاّ فيما قد ثبت واستقرّ حتى فاق أشكّالَه، وخرج عن العادة»<sup>(1)</sup>.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص414.



ثانياً. ليس في الفعل من التدرج في المعنى ما يكون في الصفة المصوغة صرفياً لتفاوت المعنى وتفاضله، والمبنية تركيبياً للبلوغ به إلى الغاية القصوى حيث تنقطع المفاضلة.

ثالثاً. التحويل الصرفي للفعل من (فَعَلَ) إلى (أَفْعَلَ) لا يفيد في تكوين المفهوم من التعجب.

فإذا كان التحويل للتعدية فهو غير وارد مع الأفعال المتعدية أصلاً، كما في مثل الجمل الموالية: (ما أَعْمَرَ المساجدَ في ليلة القدر). و(ما أَحْرَقَ سَقَرَ نعوذ بالله منها). و(ما أَقْنَى أهلَ العلمَ للكتاب وما أَقْرَأَهُم له).

وقد يكون التحويل للصيرورة في نحو (شَرَقَتِ الشمس: إذا أطلت من الأفق، وأشرقت: إذا صار لها إشراق)، و(أَحْصَدَ الزرعُ: إذا صار إلى وقت حصاده)، و(أَكْرَمَ المرءُ: إذا صار ذا كَرَمٍ)، و(أَعْظَمَ الشعبُ: إذا صار ذا عظمة). وهذا التحويل غير وارد أيضاً، ولا هو بالفَعَال في تكوين التعجب. لأن هِزَةَ الاندهاش الباعثة على التعجب لا تحصل بأن يصير المتعجبُ منه ذا كَرَمٍ، أو ذا حُسْنٍ، أو ذا عظمة، وإنما تحصل ببلوغ ما أُسْنَدَ إليه من صفات الكرم والحسن والعظمة ونحوها إلى المنتهى والغاية القصوى حيث تنقطع المفاضلة.

لقد ثبت بالدليل أن مثارَ التعجب المصوغ في البنية الميمية على وزن (أَفْعَلَ) لا يصحُّ فيه الانتماء إلى مقولة الفعل خلافاً لمعظم النحويين المتقدمين. وبقي من الاحتمالين انتماءه إلى مقولة الصفة المحوَّلة عن صفة للتفضيل. وهو المنقول عن الكوفية، في شرح المفصل إذ «زعموا أنَّ (أَفْعَلَ) في التعجب بمنزلة (أَفْعَلُ) في التفضيل». بل هو رأي كل البصرية الذين ربطوا التعجب بالتفضيل، كقول الرخخشي في المفصل «لا يُبْنَى إلا مِمَّا يُبْنَى منه (أَفْعَلُ) التفضيل». وهو ما سبق أن نص عليه ابن جني.

و(أَفْعَلُ) الصفة هو الأصلح للتعجب لخصائصه الدلالية والتركيبية المناسبة. منها التجرد من الزمان، ودوام المعنى، وقبوله للتفاوت بين المتصفين به. وتعاقبُ علامات الإعراب عن وظيفة التعجب.

بالانتماء المقولي للصفة وجب لها موقع المسند في البنية المكونية. وبعلاقة الإسناد تعيّن لها حالة الرفع، وعلامة الحالة الضمة المنسوخة بالفتحة المناطة بالأداة (ما) التعجبية. ونظير (ما) التعجبية في نسخ العلامة وإبطالها (لا) النافية للجنس، إذ كلتا الأداةين جزء من المركب جزؤه الثاني منسوخ العلامة. وعلى هذه الخاصية في (لا) الجنسية نبّه ابن جني بقوله في كتاب اللمع «اعلم أن (لا) تنصب النكرة بغير تنوين ما دامت تليها وتبني معها على الفتح كخمسة عشر». تقول: (لا رجل في الدار)، و(لا غلام لك). فإن فصلت بينهما بطل عملها. تقول (لا لك غلام)، و(لا عندك جارية)»<sup>(1)</sup>.

فكما أن (لا) الجنسية جزء من مركب جزؤه الثاني منسوخها كذلك تكون (ما) التعجبية جزءاً من مركب. وتفترق (ما) عن (لا) في جلب الأداة الأولى للفتحتين؛ كالأفعال الذهنية، وذلك لإبطال ضمّتي علامتي رفع المتساندين. ولا شيء في بنية التعجب يمكن أن تُناط به الفتحة الظاهرة على المسند والمسند إليه في بنية التعجب سوى (ما) التعجبية. بهذا ينحل إشكالان في النحو التراثي أولهما اضطرابهم إلى اعتبار (أفعل) فعلاً ماضياً مبنياً على الفتح فاضطربوا من جديد إلى تكلف إمكان التعجب من الأحداث الماضية القريبة من الحاضر. والثاني اضطرابهم إلى إسناد وظيفة المفعول إلى المنصوب موضع التعجب، والاضطراب من جديد إلى تقدير فاعل. وكل هذا لا حجة إلية في نحو العربية التوليقي.

أما عن البنية الوظيفية للتعجب فتحدّدُها العلاقات الدلالية التي تعمل الوظائف النحوية. وعملاً بمبدأ ما ينتقيه الفعل بمقولته الفرعية تنتقيه الصفة المشتقة منه، مع fark أن المنتقى بالفعل عامل للوظيفة والمنتقى بالصفة عامل لصفة الوظيفة. لذلك وجب أن يتلقى المركب المتعجب منه في موقع المسند إليه صفة الوظيفة بحسب العلاقة الدلالية المنتقا. فالصفة المشتقة من الفعل المتعدي تنتقي علاقة السببية (C) العاملة لصفة الفاعل في المتعجب منه في موقع المسند إليه. كما في الجمل التالية:

(أ) ما أقرأ النساء لمجلات الزينة.

(ب) ما أكره المؤمن للكفر.

(1) ابن جني، اللمع، ص 44.

(ج) ما أَمَقَّتَ المرأةَ لَضَرْتِهَا.

(د) ما أَصْدَقَ الأَصِيلَ لولي النعم.

والصفات مثنى التعجب المشتقة من الفعل القاصر تنتقي علاقة العلية (و) التي تعمل صفة المفعول في المتعجب منه المستقر في موقع المسند إليه. كما تشهد الجمل التعجبية التالية.

(أ) والوردُ ما أَقْصَرَ أَيَّامَهُ وَعُمُرُهُ في الهجر ما أطولُهُ.

(ب) ما أعْظَمَ الكونَ يا ربي وما أَجْمَلُهُ.

(ج) ما أَلْيَنَ قلوبَ المحبين، وما أَلْطَفَ حديثَهُم.

وكذلك حال الصفات المشتقة من الفعل اللازم، في انتقاء علاقة السببية (≡) التي تعمل صفة الفاعل به في المتعجب منه الواقع مسنداً إليه. كما في البنيات التعجبية التالية:

(أ) ﴿قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾.

(ب) ما أَضَلَّ قومَنَا وما أَتَعَسَّهُم.

(هـ) ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾.

(د) ما أَشَحَّ بِخِلَاءِ هذا الزمانِ.

بل إن الواقع في الفضلة من بنية التعجب لا يكون إلا مركباً حرفياً يتكوّن من الجار والمجرور، بشرط أن تكون الصفة مثنى التعجب مشتقة إما من فعل متعدّد، كما في مجموعة الجمل الموالية.

(أ) ما أَقْرَأَ النِّسَاءَ لمجالات الموضة.

(ب) ما أَكْرَهَ المؤمنَ للعودة في الكفر.

(ج) ما أَمَقَّتَ المرأةَ لَضَرْتِهَا.

(د) ما أعْرِفَ خالداً بالنحو.

وإما من فعل متخطّ، كما في الأمثلة التالية:

(أ) ما أَسْلَبَ الرجلَ لأموال الآخرين.

(ب) ما أعطى الثَّريُّ للملايين.

(ج) ما أَكْسَى التائبَ للمساكين.

وعندئذ يكون المتعجب منه مركباً من المسند إليه والفضلة. لأن مثار التعجب  
صفة في المسند إليه مقيّدة بالفضلة من الجار والمجرور..

أما المركب المتعجب منه فموقعه المسند إليه في بنية التعجب الميمية، فيستلم  
من علاقة الإسناد حالة الرفع المنسوخ العلامة بالأداة (ما) التعجبية، كما يتلقى  
صفة الوظيفة من العلاقة الدلالية التي تنتقيها الصفة مثار التعجب استجابةً للمبدأ  
القائل: (ما ينتقيه الفعل بمقولته الفرعية من علاقة دلالية تنتقيه الصفة المشتقة منه).

نخلص من المعالجة التوليفية لظاهرة التعجب إلى الوصف التالي:

(ما) التعجبية أداة موقعها في البنية المكونية الصدر لإمضاء الكلام بدءاً على  
التعجب. وهي من النواسخ الموضعية التي تجلب فتحتين لإبطال ضمّتي علامتي  
رفع المتساندين.

(أفعل) صفة مثاراً للتعجب لدلالاتها الصرفية على انتهاء معناها إلى الغاية  
القصوى حيث تنقطع المفاضلة، موقعها المسند، فتتلقى من علاقة الإسناد حالة  
الرفع المنسوخ الضمة بفتحة (ما) التعجبية، وتنتقي ما ينتقيه فعلها من علاقة دلالية  
عامة لصفة الوظيفة.

(الشخص): مركب اسمي متعجب منه، موقعه المسند إليه، فيستلم حالة الرفع  
المنسوخ الضمة بفتحة الناسخ (ما)، ويتلقى وظيفة نحوية من العلاقة الدلالية المنتقاة  
بالصفة.

والتعجب منه: إما «مركب مفرد» موقعه المسند إليه، إذا كان مثار التعجب  
صفة مشتقة من فعل قاصر أو فعل لازم. وإما «مركب مزدوج»؛ موقع الأول  
المسند إليه وموقع الثاني الفضلة إذا كان مثار التعجب صفة مشتقة من فعل متعدّد  
أو فعل متخط.

تداولية التعجب: التعجب بالبنية الميمية فعل لغوي يلجأ إليه المتكلم مأخوذاً  
بالحيرة والدهشة للتعبير عن انفعاله، من غير قصد إلى تعجيب الآخرين. والتعجب  
في القرآن الكريم من صنف التعجيب وظيفياً وإن صيغ في بنية التعجب الميمية  
الموضوعة للتعجب أصلاً.



### 3. بنية التعجب البائية

خلال تحليل بنية التعجب البائية ينبغي الاهتمام بمسألة الفرق الدلالي والتداولي المرتبط بالفرق البنيوي بينها وبين مثيلتها الميمية. والسؤال الذي ينبغي أن يبحث له عن جواب في التراث اللغوي هو: إلام يمكن إرجاع وجود بنيتين تركيبيتين لغرض واحد، وهو التعجب.

للوهلة الأولى لا يليق باللغة بصفتها نسقاً رمزياً إرجاع ذلك إلى الاشتراك الدلالي: وهو تعدد المبنى ووحدة المعنى؛ كأن تكون إحدى البنيتين مرادفةً للأخرى، وللمتكلم الخيرة في استعمال هذه أو تلك.

مسألة التفريق الدلالي والتداولي تستحق الاهتمام خلال تناول البنيتين بالتحليل، إذ لم نمتد في اللغويات التراثية إلى هذا الطرح.

ولاقتراح حل مناسب ينبغي أن يظل السؤال السابق حاضراً في ذهن القارئ لما خلفه السلف في تناولهم لظاهرة التعجب. ولنبدأ بأهم عنصر في البنية عدّ فارقاً بين التعجبية وغيرها.

(الباء) المتصقة بالمتعجب منه في جملة التعجب عدّها النحاة عنصراً مركزياً في بنيتها. وهي غير الباء الزائدة التي تدخل على المسند إليه في نحو ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾. وإنما هي لازمة لموقعها لزوم تكوين، وبعبارة أخرى «لزمت الباء هنا لتؤذن بمعنى التعجب بمخالفة سائر الأخبار»<sup>(1)</sup>.

ومن (باء) التعجب والاسم المتعجب منه يتشكل مركب حرفي يُعوّض في البنية المكونية المسند إليه. ويتلقى من علاقة الإسناد حالة الرفع المنسوخ العلامة بحرف الجر. وقريب منه قول ابن يعيش: «وإنما قلنا: إن المجرور في (أحسن بزيد) هو الفاعل، لأنه لا فِعْلَ إِلَّا بِفَاعِلٍ»<sup>(2)</sup>. ومن شواهد هذه البنية المعطيات السابقة المعادة هنا

(4) (أ) ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾.

(ب) أَكْرَمَ بِهِ سَبَباً تَلْقَى الرَّسُولَ بِهِ.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 4، ص 419.

(2) نفسه، 419.

(ج) أَنْعِمَ به من فتى أمست فضائله في الناس أشهرَ من نار على جبل.

(د) ألطف بزائر حل كالنسيم.

(هـ) أَجْمَلُ بها من روضة معطار وأَرْجَمَ بها من أمة معطاء.

(و) ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ

مُبِينٍ﴾

ننتهي في الأخير إلى أن (الباء) عنصر تكوين لبنية التعجب البائية، بسقوطه تنهدم البنية. وهي ليست كالباء الزائدة في غير التعجب التي ليس لزوالها تأثير في بقاء التركيب أو زواله.

أما مثار التعجب المصوغ صرفياً في بنيته على وزن (أَفْعِلْ)، فإنه خضع لسلسلة من التحويلات الصرفية، يمكن التعبير عنها بالتمثيل (5) الموالي:

(5) فَعْلَ ← فَعُلَ ← أَفْعَلَ ← أَفْعِلْ.

ويكون الداعي إلى هذه السلسلة من التحويلات الصرفية ما عبر عنه ابن يعيش بقوله: «إن التعجب بابٌ مبالغة مدح أو ذم، وذلك لا يكون إلا بعد تكرّر ذلك الفعل منه حتى يصير كالطبيعة والغريزة، فحينئذ تنقله في التقدير إلى (فَعُلَ) بالضم، فيصير (ضُرِبَ)، و(عُلِمَ)، كما قالوا: (قَضَوْا الرجلَ)، و(رُمُو) حين أرادوا المدح والمبالغة»<sup>(1)</sup>.

يلزم عنه أن مثار التعجب إذا لم يكون بالصفات؛ كما في البنية الميمية، كان في البنية البائية، بأفعال السجاي المصوغة أصلاً على وزن (فَعُلَ)، وإلا نُقِلَ الفعلُ صرفياً إليها إذا كان في الأصل مبنياً على غيرها. ويكون هذا النقل للإلحاق البيوي والدلالي.

يكون النقل الثاني من (فَعُلَ) إلى (أَفْعَلَ) لأنها الواسطة الضرورية صرفياً للحصول على صيغة فعلية لَمَثَارِ التعجب في البنية البائية، وليس هذا النقل للتعدية، كما ظن الكثير من النحويين المتقدمين فاستعصى عليهم تقدير ما يتطلع إليه المتعدي من الموضوعات.

(1) نفسه، 414.

وعن صيغة (أَفْعِلْ) النهائية قيل في اللغويات التراثية: «لفظه لفظ الأمر ومعناه معنى التعجب». وتكررت هذه العبارة في العديد من كتب النحو وتفسير القرآن وأعرابه. وربط نحاة بين الأمر المقترن بالصيغة الصرفية والخبر المستفاد من البنية التركيبية، ومنهم ابن يعيش حيث يقول: «اللفظ لفظ الأمر في قطع همزته وإسكان آخره، ومعناه الخير». ونُقل عن الزجاج والعكبري أن (أَفْعِلْ) أمرٌ صريح لفظاً ومعنى. لكن هذا الرأي لا يستقيم مع عدم تصرُّف (أَفْعِلْ) في تركيب التعجب، فلا يلتصق به شيءٌ من علامات المطابقة، كما يتبين من الأمثلة (6) التالية:

(6) (أ) يا مؤمناً أكرم به ديناً.

(ب) يا مسلمة أرئف به رسولاً.

(ج) يا قارئة القرآن أقدس به كتاباً.

(د) يا أيها الأحرار أعظم بها أوطاناً.

نخلص إلى أن (أَفْعِلْ) في بنية التعجب هو فعلٌ أمرٌ صرفياً لكنه معلق لتجرده من لواصق الخطاب، وهو مثار للتعجب لأنه محالٌ للتفاوت الدلالي. يُعوّض تركيباً عنصر المسند في البنية المكونية، فيستلم من علاقة الإسناد حالة الرفع المعلم بالضمة المقدرة على رويه المبني وضعاً المعرب موضعاً.

وبإرجاع (أَفْعِلْ)، إلى الفعل الأس الذي اشتق منه تتبين مقولته الفرعية، أهو فعل قاصر أم لازم أم متعد أم متخط. وتتبين تبعاً لذلك العلاقة الدلالية التي ينتقيا (أَفْعِلْ)، في بنية التعجب البائية، وعندئذٍ تتحدد الوظيفة النحوية التي ينبغي إسنادها إلى المركب الحرفي المتكون من حرف الجر ومركب اسمي منسوخ الضمة علامة الرفع.

ففي الآية ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمَعْ﴾ يكون مثار التعجب ﴿أَبْصِرْ﴾ و﴿أَسْمَعْ﴾ محولاً صرفياً عن الفعل الأس (بَصَرَ) و(سَمِعَ) المتعدي. وهو الذي ينتقي علاقة السببية العاملة لوظيفة الفاعل في المركب الحرفي (به). وقريب منه قول الزمخشري في الكشف: «وجاء بما دل على التعجب من إدراكه المسموعات والمبصرات، للدلالة على أن أمره في الإدراك خارج عن حد ما عليه إدراك السامعين والمبصرين»<sup>(1)</sup>.

(1) الزمخشري، الكشف، ج2، ص716.

ومثل الآية السابقة قوله تعالى ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾. إذ صار الظالمون يوم القيامة أولي (سمع) و(بصر) تجاوزا حدَّ المألوف في الناس، فأدركوا يومئذٍ بقوة سمعهم وحدّة بصرهم أدقَّ حقائق الهدى. وكان الأجدر بمن تأخذه الدهشة والحيرة أن يتعجّب بما آل إليه سمع هؤلاء وبصرهم.

أما أفعال الجمل (ب - هـ) من المجموعة (4)، فهي محولة صرفياً عن الفعل القاصر المصوغ غالباً على وزن (فَعَلَ). وهو بذلك ينتقي علاقة العلية العاملة لوظيفة المفعولية في المركب الحرفي (به). ويُستثنى من المجموعة فعل (رحم) المتعدي الذي ينتقي علاقة السببية العاملة لوظيفة الفاعل في المركب الحرفي (بها).

#### 4. الغرض الدلالي المدلول عليه ببنية التعجب البائية

ولتكوين الغرض من بنية التعجب البائية ينبغي رصد المعاني المترددة في التراث، وما فيه من العبارات التي يمكن استثمارها في بلورة الغرض الخاص بهذه البنية.

ومنها قول الزمخشري في تفسيره للآية (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ): «لا يوصف الله تعالى بالتعجب وإنما المراد أن أسماعهم وأبصارهم يومئذٍ جدير بأن يُتعجّب منهما بعد ما كانوا صمّاً وعمياً في الدنيا»<sup>(1)</sup>.

وبعبارة أخرى إن الله لا يتعجّب من شدّة أسمع الكافرين يوم القيامة ولا من قوة أبصارهم الباهرة، وإنما يُعجّبُ المخاطبين بذلك حتى إذا انتبهوا تعجّبوا. وبالأحرى ليس في الآية تعجبٌ من المتكلم، لأنه لا يصحُّ في حقه تعالى أن يتعجب، وإنما فيها تنبيهٌ للمخاطب على موطن العَجَبِ حتى إذا انتبه إليه تعجّب.

ولهذا المعنى صيغ فعل التعجيب، كما في اللسان لابن منظور، ومصدره بقولهم: «عَجَبْتُهُ بالشيء تعجيباً: نَبَّهْتُهُ على التعجب منه». وبهذا المعنى استعمله الجاحظ في قوله: «وهو تعالى وعزٌّ لم يُرد في هذا الموضع إلا التعجيب من اجتماع

(1) نفسه، ج 3، ص 17.



النار والماء»<sup>(1)</sup>. كذلك فعل ابن فارس حين ربط (كيف). بمعنى التعجب في قوله تعالى ﴿كيف يكون للمشركين عهد عند الله﴾.

وبما أن المتكلم العادي لا يُنبئ المخاطبين على موطن العجب لتعجبهم قبل أن تأخذه الحيرة والدهشة وجب أن يكون تجريد صيغة الأمر (أفعل) من لواحقها تنبيهاً لكل واحد على أن يتعجب مما تعجب منه المتكلم. وقريب من هذا الغرض قول ابن يعيش، وهو يصف مضمون (أكرم بزيدي): «وعندي أن أسهل منه مأخذاً أن يقال إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريماً، أي بأن يصفه بالكرم»<sup>(2)</sup>.

لكن ليس الوصف بمطلق الكرم، وإنما الوصف بالكرم الخارق الباهر الذي تخطى المألوف وتجاوز المعتاد، فصار إلى المنتهى الذي يُثير الحيرة ويعت على الدهشة. فاختصت هذه البنية إذن بغرض التعجب والتعجب. أي تعجب يحصل من المتكلم أولاً وتعجب للمخاطبين مطلقاً.

نخلص مما سبق أن (أفعل به) تفيد وضعاً غرضاً مركباً من تعجب المتكلم وتعجب الآخرين الحاصل بتنبيهم إلى موطن العجب المثير للحيرة فيتعجبوا تعجبه. فالتعجب بالبنية البائية فعل لغوي مزدوج يلجأ إليه المتكلم مأخوذاً بالحيرة والدهشة للتعبير عن انفعاله، وأخذاً الآخرين إلى موطن العجب لِيُثير في أنفسهم الانفعال المناسب لمستوى المعنى المنتهى إلى الغاية القصوى. وما في القرآن الكريم من التعجب بالبنية البائية فهو بسيط الغرض، ينحصر في التعجب لا غير.

## 5. من إعراب النحو التوليقي

من التطبيقات الممكنة التحليل الإعرابي لبنيتي التعجب الميمية والبائية. والغرض منها التحكم في اللغة الواصفة للمعرفة اللغوية المطبقة في إنشاء التعجب بما وضع له من الأبنية. وهذا التطبيق يمكن إنجازَه بالطلب التالي:

(1) أعرب بنيات التعجب الميمية إعراباً توليفياً

(أ) ﴿قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾.

(1) الجاحظ، كتاب الحيوان، ج5، ص51.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص417.

(ب) ما أَضَلَّ قَوْمَنَا وما أَتَعَسَّهَم.

(هـ) ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾.

(د) ما أَشَحَّ بُخْلَاءَ هذا الزمان.

﴿مَا أَكْفَرَهُ﴾. بنية ميمية للتعجب بنيوياً والتعجب وظيفياً. لأنه سبحانه تعالى لا يتعجب من شيء، وتَنَزَّهَ جلَّ جلاله أن تأخذه الدهشة أو الحيرة من المعاني الخوارق. وتتألف البنية الميمية من:

(ما): مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الأداة، تفصح في هذه البنية عن معنى التعجب، تحتل في البنية المكونية عنصر الصدر، وتجلب فتحتين. تنسخ بالأولى الضمة علامة رفع المسند مثار التعجب، وبالثانية تنسخ الضمة علامة رفع المسند إليه المتعجب منه.

(أكفر): مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الصفة، وهو مثار التعجب، لأنه يدل صرفياً على رسوخ الكفر وبلوغه المنتهى حيث تنقطع المفاضلة. يعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فيتلقى عن علاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامتها الضمة المنسوخة بفتحة (ما) التعجبية. وهو مشتق من فعل متعد ينتقي علاقة السببية العاملة لصفة الفاعل في الضمير المتصل به.

(هـ): ضمير متصل ينتمي إلى مقولة الخالفة؛ إذ يخلف المتعجب منه. وهو يعوض في البنية المكونية عنصر المسند إليه، فيتلقى حالة الرفع. وعلامتها الضمة المقدرة لعدم التحمل. ويتلقى عن علاقة السببية صفة الفاعل. وغرض هذه البنية التداولي التعجيبُ بتنبية الله لخلقه إلى مقدار كفر الإنسان للاتعاظ.

(ما) مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الأداة، يفصح عن معنى التعجب، وهي تحتل في البنية المكونية عنصر الصدر، فتجلب فتحتين لنسخ ضميتي علامتي رفع المسند مثار التعجب والمسند إليه المتعجب منه. في كلتا الجملتين المتعاطفتين. (أضلل) مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الصفة، وهو مثار التعجب، لأنه يدل صرفياً على رسوخ الضلال وبلوغه المنتهى حيث تنقطع المفاضلة. يعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فيتلقى عن علاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامتها الضمة

المنسوخة بفتحة ما التعجبية. وهو مشتق من فعل لازم فينتقي علاقة السببية العاملة لصفة الفاعل به في المركب الإضافي (قومنا).

(قومنا): مركب إضافي متعجب منه ينحل إلى المضاف (قوم) والضمير المضاف إليه (نا). يعوض في البنية المكونية عنصر المسند إليه، فيتلقي حالة الرفع. وعلامتها الضمة المنسوخة بفتحة الناسخ (ما). ويتلقى عن علاقة السببية المنتقاة بمثار التعجب صفة الفاعل به.

(أعس): صفة مثار للتعجب، إذ تدل صرفياً على رسوخ التعاسة وبلوغها المنتهى حيث تنقطع المفاضلة. تعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فتتلقي عن علاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامتها الضمة المنسوخة بفتحة ما التعجبية. وهي مشتقة من الفعل القاصر المتميز بانتقائه لعلاقة العلية العاملة للمفعولية.

(هم): ضمير ينتمي إلى مقولة الخالفة، يخلف المتعجب منه، فيعوض المسند إليه، ويتلقى حالة الرفع المعمولة بعلاقة الإسناد. وعلامتها ضمة مقدرة لعدم التحمل منسوخة بأداة التعجب. وللضمير صفة المفعول المعمولة بعلاقة العلية المنتقاة بالصفة.

﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾

(ما): لها نفس الوصف الإعرابي السابق

(أصبر): صفة مثار للتعجب بما يؤول إليه حال الضمير (هم) البالغ المنتهى في التلبس بموجبات النار من غير مبالاة منهم. فهو تعجب من حالهم باعتبار ما لهم. تعوض تركيباً عنصر المسند، فتستلم عن علاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامة الحالة الضمة المنسوخة بفتحة ما التعجبية. ولاشتقاقها من الفعل اللازم (صبر) تنتقي علاقة السببية التي تعمل صفة الفاعل به.

(هم على النار): متعجب منه مزدوج يتألف من الضمير (هم) يعوض المسند إليه، ومن المركب الحرفي (على النار) يعوض الفضلة. يتلقى (هم) حالة الرفع المعمولة بعلاقة الإسناد، وعلامتها ضمة مقدرة لعدم التحمل منسوخة بأداة التعجب. وللضمير صفة الفاعل به المعمولة بعلاقة السببية المنتقاة بالصفة (أصبر).

وغرض هذه البنية التداولي التعجيب بتنبيه الله خلقه إلى مآل الغافلين المنغمسين دنيوياً في موجبات القذف في النار أخروياً.

(ما أَشَحَّ بُخْلَاءَ هذا الزمانِ)

(ما):...

(أَشَحَّ): مثار التعجب ينتمي إلى مقولة الصفة المشتقة من الفعل اللازم (شَحَّ)؛ تُعْوضُ المسند، فتتلقى حالة الرفع المنسوخ العلامة بفتحة تجلبها (ما) التعجبية لثار التعجب والمتعجب منه على السواء. والصفة (أَشَحَّ) كأصلها (شَحَّ) تنتقي علاقة السبلية الدلالية التي تعمل صفة الفاعل به.

(بُخْلَاءَ): مركب وصفي، يعوض المسند إليه، فيستلم حالة الرفع المنسوخ العلامة بفتحة الناسخ (ما) الظاهرة على روي المركب. تنتظمه علاقة السبلية المنتقاة بالصفة (أَشَحَّ)، فتعمل في صفة الفاعل به.

(هذا الزمان): مركب إشاري يُؤلف مع (بُخْلَاءَ) مركباً إضافياً لتخصيص المتعجب منه.

الغرض التداولي لهذه البنية الميمية ينحصر في تعجب المتكلم من شح بخلاء هذا العصر الذي تحظى النهايات من غير قصد إلى تعجب الآخرين.

(2) أعرب بنيات التعجب البائية الآتية إعراباً توليفياً

(أ) ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾.

(ب) أَكْرَمَ بِهِ سِبباً تَلَقَّى الرَّسُولَ بِهِ.

(ج) أَنْعِمَ بِهِ مِنْ فَتَى أَمَسَتْ فُضَائِلُهُ فِي النَّاسِ أَشْهَرَ مِنْ نَارٍ عَلَى جَبَلٍ.

(د) أَلْطَفَ بِزَائِرٍ حَلَّ كَالنَّسِيمِ.

(هـ) أَجْمَلَ بِهَا مِنْ رَوْضَةٍ مَعْطَارٍ وَأَرْجَمَ بِهَا مِنْ أُمَّةٍ مَعْطَاءٍ.

(و) ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُوتُنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ

مُبِينٍ

(أ) ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾.

(أَبْصِرْ): مدخل معجمي ينتمي مقولياً إلى الفعل الملحق معنى ومبنى بصنف الفعل المبني أصلاً على وزن (فَعَلَ) لكونه من أفعال السجاي الغريزية. وينتمي صرفياً إلى الأمر المعلق تركيباً لتجرُّده من علامات المطابقة. وهو مثار تعجب الخلق من مبلغ البصر والسمع الخارج في حقه تعالى عن حد ما عليه بصر المبصرين



وسمع السامعين. يحتل موقع المسند فيستلم حالة الرفع المقدرة على رويه لكونه مبنياً  
وضعاً معرباً موضعاً. وهو ينتقي بحكم أصله المتعدي (بَصَرَ) علاقة السببية العاملة  
لصفة الفاعلية بحكم أصله الثاني المبني على (فَعَلَ) في بنية التعجب.

(به): مركب حرفي متعجبٌ منه ينحل إلى (باء) التعجبية والضمير (هـ)، ويعوض  
في البنية المكونية عنصر المسند، فيتلقى حالة الرفع، وعلامة الحالة الضمة المقدرة على  
المركب الحرفي. تنتظمه علاقة السببية بمثار التعجب، فيتلقى منها صفة الفاعلية.

(وَأَسْمَعُ): الواو عاطف واصل لإشراك الجملتين المتناظرتين في وغرض  
التعجب. (أَسْمَعُ) يسري عليه وصف (أَبْصِرُ). وقد حذف المتعجب منه (به)  
اختصاراً من الجملة المعطوفة.

وغرض البنية التداولي ينحصر في التعجب بتنبية الله خلقه إلى مبلغ البصر  
والسمع الخارج في حقه تعالى عن حد ما عليه بصر المبصرين وسمع السامعين.  
(ب) أَكْرَمَ به سبباً تلقى الرسول به.

(أكرم): مدخل معجمي ينتمي مقولياً إلى الفعل المبني أصلاً على وزن (فَعَلَ)  
لكونه من أفعال السجاي الغريزية. ينتمي صرفياً إلى الأمر المعلق تركيباً لتجرده من  
علامات المطابقة. وهو مثار التعجب يحتل موقع المسند فيستلم حالة الرفع المقدرة  
على رويه لكونه مبنياً وضعاً معرباً موضعاً. وهو ينتقي بحكم أصله القاصر (كَرَّمَ)  
علاقة العلية العاملة للمفعولية.

(به): مركب حرفي متعجبٌ منه ينحل إلى (باء) التعجبية والضمير (هـ)،  
يعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فيتلقى حالة الرفع، وعلامة الحالة الضمة  
المقدرة على المركب الحرفي. تنتظمه علاقة العلية بمثار التعجب، فيستلم عنها  
المفعولية صفةً.

(سبباً): مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الاسم، يعوض الفضلة فيستلم عن  
علاقة الإفضال حالة النصب، وعلامة الحالة الفتحة الظاهرة على رويه. ينتظم مع  
ما قبله بعلاقة اللزوم العاملة فيه لوظيفة التمييز المبين للضمير.

وغرض البنية التداولي ينحصر في تعجب المتكلم وتعجب غيره بالتنبيه على  
موطن الرفعة والكرامة الباعث على تعجب والتعجب.

(ج) أُنْعِمَ به من فتى أمست فضائله في الناس أشهر من نار على جبل.  
(أُنْعِمَ): مدخل معجمي ينتمي مقولياً إلى الفعل المبني أصلاً على وزن (فَعْلَ/فَعِلَ) لكونه من أفعال السجاياء الطبيعية، ينتمي صرفياً إلى الأمر المعلق تركيبياً لتجرُّده من علامات المطابقة. وهو مثار التعجب يحتل موقع المسند فيستلم حالة الرفع المقدرة على رويه لكونه مبنياً وضعاً معرباً موضعاً. وهو ينتقي بحكم أصله القاصر (نَعَمَ) علاقة العلية العاملة للمفعولية

(به): مركب حرفي متعجبٌ منه ينحل إلى (باء) التعجب والضمير (هـ)، يعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فيتلقى حالة الرفع، وعلامة الحالة الضمة المقدرة على المركب الحرفي. تنتظمه علاقة العلية بمثار التعجب، (أُنْعِمَ) فيستلم عنها المفعولية صفةً.

(من فتى) مركب حرفي يعوض الفضلة في البنية المكونية، فيستلم من علاقة الإفضال حالة النصب، وعلامة الحالة الفتحة المنسوخة بكسرة جلبها حرف الإضافة (من). تنتظمه بما قبله علاقة اللزوم العاملة لوظيفة التمييز المبينة للضمير (4).

غرض البنية التداولي ينحصر في تعجب المتكلم وتعجب الغير بالتنبيه على موطن الترف وحسن العيش المتجاوز للمألوف.

(و) ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُوتَنَّا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾  
(أَسْمِعْ): مدخل معجمي ينتمي مقولياً إلى الفعل الملحق معنى ومبنى بصنف الفعل المبني أصلاً على وزن (فَعْلَ). وهو صرفياً أمر معلق تركيبياً لتجرُّده من علامات المطابقة. وهو مثار تعجب الله للخلق من مبلغ ما وصلت إليه أسماع الظالمين وأبصارهم في الآخرة بعد ما كانوا في الدنيا صماً وعمياً. فالله لا يتعجب من شدة أسماعهم يوم القيامة ولا من قوة أبصارهم الباهرة، وإنما يُعجَّبُ المخاطبين بذلك حتى إذا انتبهوا تعجَّبوا. موقعه المسند وإعرابه الرفع وعلامته المقدرة على رويه لكونه مبنياً وضعاً معرباً موضعاً. وهو ينتقي بحكم أصله المتعدي (سَمِعَ) علاقة السببية العاملة لصفة الفاعلية بحكم أصله الثاني (سَمِعَ).  
(بِهِمْ): ينسحب عليه وصف مثله السابق.

غرضها التداولي ينحصر في تعجيب المخاطبين بالتنبيه على موطن التعجب  
الكامن في تحول الأبصار والأسماع المخالطة للعمى والصمم في الدنيا إلى أبصار  
وأسماع تجاوزت قوتها في الآخرة حدود المألوف.

من هذا التطبيق الخاص بالإعراب التوليقي يتبين أن الإعراب لا ينحصر، كما  
كان في الماضي، في وصف العلامة الإعرابية بصرف النظر عما يكون لذي الحركة  
الإعرابية من الوظيفة النحوية، بدليل عدم تعرضه للوظيفة في أعراب الجملة المركبة  
من الاسمين. إذ لا يتجاوز الوصف الإعرابي أن يقال في أحد الاسمين مبتدأ  
مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره، وفي الآخر يقال إنه خبر مرفوع بالضمة  
الظاهرة على آخره. وهذا الإعراب التراثي ليس سوى جزئية من الإعراب التوليقي  
الذي يصف كل المعرفة اللغوية المستعملة من لدن المتكلم لإنتاج الجملة،  
والمخاطب لفهمها.

## الفصل الثالث:

# الدعوات الثلاث: النداء والاستغاثة والندبة





## 1- النداء

### مقدمة

لفظ دعوات يصدق على ظاهرة لغوية يغلب عليها المنحى التداولي لمشول العلاقة القائمة بين المتخاطبين في لغتها الاصطلاحية الواصفة لأبنيتها المتعددة. وهي تشمل النداء والاستغاثة والندبة لاشتراك الثلاثة في مفهوم الدعوة الحاصلة من المتكلم والموجهة إلى المخاطبين. فضلاً عن خصائص أخرى بنيوية ودلالية. وهو ما يسمح بتناولها تناولاً واحداً تحت مصطلح عام بصيغة الجمع (دعوات). وينبغي حالياً البدء بالكشف عن أهم الخصائص التداولية والدلالية والبنيوية الجامعة بين الثلاثة والفارقة بينها، معتمدين في ذلك على المأثور المتوارث من اللغويات التراثية.

(أ) النداء: هو دعوة المتكلم للمخاطب أن يستجمع انتباهه ليحسن منه الاستقبال لما يُلقى إليه من الأقوال. ويكون إنجاز النداء بأداة سابقة على المنادى؛ يقصر معها الصوت أو يطول تبعاً لبعد المنادي من المتكلم أو قربه. ويُفترض أن يكون للنداء أداتان اثنتان ما لم يستلزم لفظ المنادى مثل ذلك.

(ب) الاستغاثة: هو استنجد المتكلم الواقع في بلوى مؤلمة بمخاطب متمكن من أسباب إخراج المتكلم المستغيث أو الغائب المستغاث له من المِلْمَة. ويكون إنجاز الاستغاثة بأداتين جمعاً؛ إحداهما مشتركة بين الاستغاثة والنداء لما في الاستغاثة من معنى النداء، والثانية خاصة بالاستغاثة، ويكون تحققها على صورتين: إحداهما تلتصق بالمستغاث، وأخرهما بالمستغاث له إذا كان غائباً.

(ج) الندبة: هي أن يُظهر المتكلم النادبُ تفجّعاً بمدِّ الصوت على مندوب

إيداناً بوقوعه في بلوى مؤلمة، وداعياً ضمناً للسامعين إلى المشاركة في إظهار التفجع. ويكون تحقيق الندبة بأداتين جمعاً؛ إحداهما. تسبق اسم المندوب، وهي مشتركة بين الدعوات الثلاث. والأداة الأخرى خاصة تلحق اسمه زيادة في رفع الصوت والجهر بالتفجع.

## 1. تداولية الدعوات وتراكيبها

من جملة ما يُلاحظ في تعريفات الدعوات الثلاث: النداء والاستغاثة والندبة حضور المتكلم والمخاطب في اللغة الواصفة للأبنية الثلاث، ويحسن تشخيص مكونات التداول بعناصره الثلاث بالشكل الثلاثي التالي

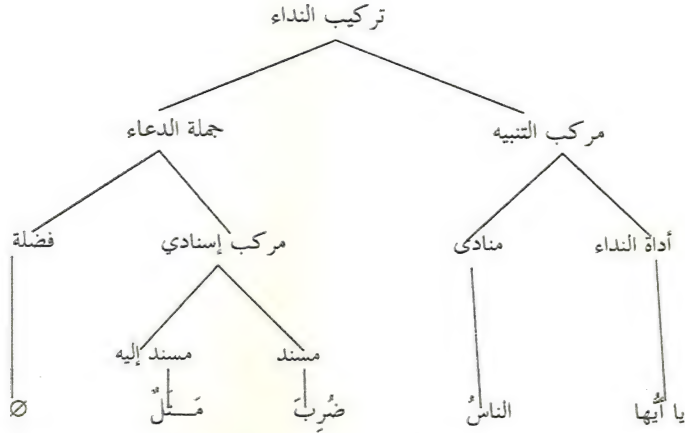


ويتجدد ظهور أركان التداول الثلاثة من انصباب الوصف في النداء على العلاقة بين القائمة بين المتخاطبين، كما يتبين مرة أخرى مما يلي:

إذا كان المتكلم مستنهباً، وكان مخاطبه غافلاً، نبّهه إليه بإدخال أداة النداء المناسبة على اسمه. وبعبارة المبرد «وإنّما حق النداء أن تعطف به المُخاطَبَ عَلَيْكَ، ثمّ تخبره، أو تأمره، أو تسأله، أو غير ذلك ممّا توقعه إِلَيْهِ»<sup>(1)</sup>.

ويعتبر في مناسبة أداة النداء أمران: المسافة الفاصلة بين المتخاطبين قرباً وبعداً. والبنية اللفظية للاسم المجرّد من (ال) أو المحلّى بها. ومن أداة النداء والاسم المدعو يتكوّن «مركب التنبيه». ومنه ومن «جملة الدعاء» يتألف «تركيب النداء». يمكن توضيح ذلك بالتمثيل الشجري على النحو الآتي:

(1) المبرد، المقتضب، ج3، ص298.



يُوضَّح التحليل الشجري لتركيب النداء أن مركب التنبيه يعوض في البنية المكونية للجملة عنصر الصدر. كما ينبغي تداولياً أن يترتب قبل جملة الدعاء، وإذا تأخر عنها فقد وظيفة النداء، ووجبت له وظيفة أخرى.  
من تراكيب النداء المؤلفة من مركب التنبيه بركنيه وجملة الدعاء كل في موقعه نورد ما يلي من الشواهد.

(أ) ﴿يَا مُوسَى، أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ﴾  
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾

يا أَيْتِي، ما قولكم في فتى مختلف الباطن والظاهر.

أفأطم، يا تَرْبَ النجوم، لِمَ تركت عاشقاً لجرم الفراق.

يا ربِّ فَرِّجْ إِذَا وَعَجَلْ      فَإِنَّكَ السامع المجيب.

يا بني حَرْبْ جَفَوْتُمْ جَدَّه      أرسولُ الله يُجزى بالجفا

وقد تُعكسُ المواقع في تركيب النداء بأن يأتي مركب التنبيه مرتباً بعد جملة الدعاء، وعندئذ يفقد وظيفة النداء، ويؤدي غرض التخصيص والتوضيح، كما في الأمثلة التالية:  
(ب) اللهم فقهننا في العربية أيها النحاة.

قالت هُرَيْرَةُ لما جئتُ زائرَها... وَيَلِي عليك وَيَلِي منك يا رَجُلُ

اللهم اغفر لنا أَيْتَهَا العصابة.

وعلى المضارب الوضيعة أيها البائع.

نهارك يا مغرور سهو وغفلة... وليلك نوم والردى لك لازم



يوضح الزمخشري غرض التخصيص والتوضيح بقوله في المفصل: «وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء، وذلك قولهم: (أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل)، و(نحن نفعل كذا أيها القوم)، و(اللهم اغفر لنا أيتها العصابة). جعلوا (أيّاً) مع صفته دليلاً على الاختصاص والتوضيح، ولم يَعتنوا بالرجل والقوم والعصابة إلا أنفسهم. وما كنّا عنه بأننا ونحن والضمير في لنا. كأنه قيل أما أنا فأفعل كذا متخصصاً بذلك من بين الرجال، ونحن نفعل متخصصين من بين الأقوام، واغفر لنا مخصوصين من العصابات»<sup>(1)</sup>.

## 2.1. تداولية مُركَّب التنبيه

يُمثل المنادى المكوّن المركزي في مركب التنبيه، أما أداة النداء فتتبعه ذكراً أو حذفاً، وتتبعه هيأة، فتكون على صورة لفظية إن تجرد المنادى من (ال) وعلى غيرها إن تحلى بها. وتفيد التنبيه مع المنادى الذي يشرد ويسهو، وتفيد غير التنبيه مع الذي «يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى». فلا بأس إذن، من وقفة تداولية عند المنادى لمركزيته في مركب النداء.

والمنادى، في لسان حضارة القرآن أحد الاثنين:

إما أناسي كثير؛ كلٌّ مأخوذ بالشواغل البدنية التي تمنعه من الاستحضار الدائم للملكاته الذهنية؛ وهو محتاج بطبعه إلى التنبيه للخروج من كَدَر الأبدان إلى صفاء الأذهان.

وإما «إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ» تميّزت ذاته المقدسة بقوله: «وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ»، «إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ». «لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ». وبقوله أيضاً في مخاطبة خلقه «وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ». «وَإِنْ تَجَهَّرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى». فالسميع القريب من عباده المطلع دوماً على كلامهم المكنون وقولهم المسموع لا يجوز في حقّه التنبيه بإدخال أدوات النداء على أسمائه الحسنى وصفاته العلى.

(1) الزمخشري، المفصل، ج1، ص70.

وهذا الذي أثبتناه في التصنيف التداولي للمنادى يقودنا إلى الخلاصات التالية:  
 (أ) إن الله القريب من عباده، العليم بما في نفوسهم من السر وأخفى، السميع لكلامهم المكنون، مُنَزَّةٌ عن الاسترخاء والفتور والغفلة أو الشرود والذهول حتى يجوز في حقه أن يُنبّه بصوت مديد بواسطة أداة النداء، كما يُنبّه الإنسان المأخوذ في غالب الأحيان بالشواغل البدنية، فيعترية الاسترخاء الذهني والغفلة والنوم صنو الموت.

(ب) أدوات النداء الداخلة على أسماء الآدميين وما يُنزّل منزلتهم من غير الآدميين لها وظيفة التنبيه إن تقدّم مركب التنبيه على جملة الدعاء كما في مجموعة الجمل (أ). ووظيفة التوضيح والتخصيص إن تأخّر، كما في جمل المجموعة (ب).

(ج) يمكن اختصار أداة النداء بحذفها من مركب التنبيه إذا كان المنادى مقبلاً بوجهه على المتكلم متنبهاً إلى كلامه، لا يشغله عنه شيء. سواءً أكانت الأداة للتنبيه، كما في التراكيب (ج1)، أم للتوضيح كما في التراكيب (ج2) الآتية.

(ج) (1) أمير المؤمنين أَلَسْتَ حَقًّا بِأَكْرَمَ مَنْ أَظَلَّتْهُ السَّمَاءُ

﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾.

هذا اعتصم تَلَقَّ مِنْ عَادَاكَ مَخْذُولاً

(2) ثَوْبِي حَجَرٌ.

اشْتَدَّيْ أَزْمَةُ تَنْفَرَجِي

بمثلك هذا لوعةٌ وغرامٌ

إذا دخلت أداة النداء على أسمائه الحسنى وصفاته العلى خلعت عنها وظيفة التنبيه، وتلبّست بوظيفة التضرّع؛ وهي خاصية جامعة لما ينبغي أن يتحلّى به المتكلم الداعي من صفات اللين والانقياد والتواضع والتذلل والخضوع والمسكنة والاستكانة والإخبات وإفشاء الضّعف والافتقار إلى الله وهو يدعوهُ أن يدفع عنه النقم ويُنَوِّله النعم.

إن (الله)، لدوام إقباله على الداعي في كل حين، يكون دعاؤه بذكر اسمه مجرداً من أداة النداء، وعدمُ مثول الأداة مع اسمه عز وجل لا يدل على وجودها

معنى وحذفها لفظاً. وعليه ليست الميم المشددة الملحقه باسمه عز وجل في مثل (اللهم) أداة للنداء تُعوّضُ الأداة (يا) المحذوفة من أوله خلافاً لرأي الخليل رحمه الله، ومن سار عليه من النحاة من بعده. من سيويوه إذ يقول «قولهم (اللهم) حذفوا (يا) وألحقوا الميم عوضاً» إلى ابن مالك في ألفيته: «والأكثر اللهم بالتعويض... وشذّ يا اللهم في قريض».

والذي ينبغي أن يُعوّض بحسب نسق اللغة العربية هو (يا أيها) وليس (يا). لأن الاسم المحلى ب(ال) ولو كانت (ال) زائدة ينادى بالأداة الطويلة (يا أيها)، وليس بالأداة القصيرة (يا) أو الأقصر (أ). فلا يستقيم نسقياً مركبُ التنبيه في مثل تراكيب النداء (أ) الآتية:

(أ) يا الذي\* تُحقنُ به الدماءُ انصُرنا.

أ الذي\* جعل خزائنه مفتوحةً للناس جُد علينا.

يا الرجل\* هل تسمعي؟

أ المسلم\* متى تستفيق؟

وتبعاً لذلك لا يسلم نسقياً مركب التنبيه المؤلف من (يا) واسم الجلالة (الله) في الأشعار الآتية لنفس المبرر. أي كل اسم دخلت (ال) في تكوين بنيته مثل (الذي)، و(الله) أو انضمت إلى بنيته بعد تكوينها؛ (الشمس، القمر) يُنبّه نسقياً أو يُدعى بالأداة المركبة (أيها) أو (يا أيها).

وإنما يدخل من أدوات النداء على الاسم المقترن ب(ال) الأداتان (أيها) و(يا أيها)، أما إقران (يا) باسم (الله) في الشواهد أعلاه وغيرها فقد فسّره البيهقي بأن (ال) جزء من بنية اسم (الله)، وليست زائدة عليه. وجعل دخول (يا) عليه دليلاً صحة تفسيره. يقول: «والدليل على أن الألف واللام من بنية هذا الاسم ولم تدخل للتعريف دخول حرف النداء عليه، كقولك (يا الله). وحروف النداء لا تجتمع مع الألف واللام للتعريف، ألا ترى أنك لا تقول: (يا الرحمن) و(يا الرحيم) كما تقول: (يا الله)، فدل على أنه من بنية الاسم والله أعلم»<sup>(1)</sup>. لكن تفسير البيهقي لا يسلم لامتناع أن تقترب (يا) باسم الموصول (الذي) وإن كانت (ال) جزءاً من بنية هذا الاسم حقيقة.

(1) من كتابه الأسماء والصفات، ص 28.

أما التفسير المحتمل لسلامة (يا الله) فيعود إلى معاملة اسم (الله) معاملة خاصة؛ أي بصرف النظر عن مستلزمات النسق اللغوي. ومراحل هذه المعاملة كالتالي:

لا يسلم تداولياً دعوة الله بالأداة الطويلة (يا أيها) لاختصاصها بالنداء للتنبيه، وما الله بغافل عن العباد. وإن كانت سليمة نسقياً لأن الاسم المحلى بـ(ال) ينادى بالأداة الطويلة (يا أيها)

بناء مركب لدعاء الله<sup>(1)</sup> بالأداة القصيرة (يا) واسم الجلالة (الله)، وتجويد النطق به بإدراج همزة القطع (أ) بينهما منعاً لتوالي الساكنين. فكان مركب الدعاء في البدء بهذه الصورة (يا الله). ولم نمتد إلى استعماله في القرآن الكريم. لكنه جاء بهذه الصورة في السنة والأثر<sup>(2)</sup> ولو بعدد قليل. ولم يكن له استعمال في الشعر إلا ما سُرد في الطرة<sup>(3)</sup> أسفله. والخلاصة أنه لم يكن لمركب الدعاء بهذه الصورة (يا الله) الاستعمال الواسع، وإن كان اسم الله هو الأكثر دوراناً على الألسنة.

البناء الثاني، لعله تاريخياً في طور لاحق أي بعد المركب السابق، وقد وُضع على صور (اللهم) المبني بناءً من إلحاق (الميم) المشددة باسم (الله). ولعله ورد استعماله أولاً في القرآن؛ تكرر خمس مرات. منها ما هو للدعاء ﴿اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾. ومنها ما هو لغيره: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً﴾. وله استعمال في السنة والأثر آلاف المرات،

(1) في معنى الدعاء قال البيهقي: «الدُّعَاءُ قَوْلُ الْقَائِلِ يَا اللَّهُ، أَوْ يَا رَحْمَنُ، أَوْ يَا رَحِيمُ». كتاب الأسماء والصفات.

(2) جاء في كتاب خلق أفعال العباد لأبي عبد الله البخاري. «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ الْبَيْتِ فَجَحَرَ بِالدُّعَاءِ، فَجَعَلَ يَقُولُ: «يَا اللَّهُ، يَا رَحْمَنُ» فَسَمِعَتْهُ أَهْلُ مَكَّةَ، فَأَقْبَلُوا عَلَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾».

(3) من خلال التصفح الآلي لأعمال المئات من الشعراء (544 شاعراً) ثبت إدخال (يا) على (الله) من لدن سبعة منهم، عمر اليافي، شاعر مصري، (1173-1232): (إذا قلت يا الله. قال: لمن تدعو). الحبسي، شاعر عماني، (1089-1150). (سألتك يا الله يا خير غفار). أبو مسلم العماني، (11237-1238). (باسمك يا الله أخلصت داعياً). اللواح، شاعر عماني (862-920). (أنا بك يا الله راج مؤملاً). شبلي الأطرش، شاعر سوري (1850-1904). (يا الله يا معبود يا رافع السما). هاشم الميرغني، شاعر سوداني. يقول: الله يا الله يا الله يا الله.



وهو أيضاً للدعاء: (اللَّهُمَّ نَقِّ قَلْبِي مِنْ حَظِيئَتِي)، ولغيره (اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا رَادَّ لِمَا قَضَيْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ).

إن بناء (اللَّهُمَّ) بإدراج الميم المشددة في بنية الاسم حقق غرضين اثنين. أحدهما نصيبي (فونولوجي) والثاني تداولي.

الغرض النصيبي من أجل تجويد التلفظ بالاسم الأكثر جرياناً على الألسنة؛ فصول الميم في (اللَّهُمَّ) لغنته من أكثر الأصوات اللغوية تجانساً في التركيب مع سائر الأصوات الأخرى، بينما صوت (الهاء) من أقلها. يشهد لذلك ما في المعاجم القديمة من كثرة المهمل وقلة المستعمل من تقاليب (الهاء)، وانخفاض المهمل من تقاليب (الميم) إلى درجة الصفر أحياناً. ولخلق التجانس الصوتي المطلوب توسّطت (الميم) بين (الهاء) في (الله) وأصوات تأتي بعدها في التركيب.

الغرض التداولي يتحقق بما تُوفّره (الميم) الملحقة من إمكانية صوتية يكون النطق بها إظهاراً لصفات «التضرع»، التي يجب أن يتحلّى بها داعي الله لما يُريد. ويكون إلحاق (الميم المشددة) باسم الجلالة (الله) تداولياً كإدخال شيء من أدوات النداء على أسمائه وصافته الواقعة قبل «جملة الدعاء» كل ذلك يكون لتأدية وظيفة التضرع التداولية. كما أمر به سبحانه وتعالى في الآية: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾، وقوله مخبراً: ﴿تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾.

ومن خرق قواعد التداول إدراج الأداة للنداء، ولو معوّضة في غير موضعها، مع مدعو دائم الإقبال بوجهه على الداعي، مستمعٌ إليه منصت لدعائه. وإذا ثبت شيءٌ من ذلك في الاستعمال فلاحدى الوظيفتين:

أولاً وظيفة التوضيح إن تأخر مركب التنبيه على جملة الدعاء. كما في الشواهد (أ) التالية.

أَسْأَلُكَ التَّوْبَةَ يَا اللَّهُ      نَادَيْتُكَ يَا اللَّهُ.

أَمْرُكَ الْوَاقِعُ يَا اللَّهُ      سَأَلْتُكَ يَا اللَّهُ.

جَامِعُ النَّاسِ لِلْقِيَامَةِ يَا اللَّهُ.

دَافِعُ الشَّرِّ كَاشِفُ الضَّرِّ يَا اللَّهُ.

عَبْدُكَ يَا اللَّهُ عَبْدُ آبَق.

ثانياً وظيفة التضرع إن تقدم مركب التنبيه وتأخرت جملة الدعاء. كما في الشاهدين.

يا الله ترحم ذلي بجاه النبي،  
أيا الله لو هُزُلْتُ فعالي فَعَفُوكُ أَنْتَ ذُو الْمُنَنِ الْمُنَاقِ.

## 2.2. مضاعفات النداء

قد يُضَاعَفُ النداء ويحصل بإحدى الطريقتين: إما بتعدد أدوات النداء في مركب التنبيه من أجل إشباع وظيفة التنبيه الأصلية، كما في التراكيب (أ.1)، أو إشباع وظيفة التضرع العرضية، كما في مثل (أ.1)، وإما بتعدد مركب التنبيه لمضاعفة التضرع، كما في التراكيب (ب) البعدية.

(أ) (1) أيا أَثْلَةَ الطُّرَادِ إِنِّي لَسَائِلٌ عَنِ الْأَثْلِ مِنْ جِرَّاءِ مَا فَعَلَ الْأَثْلُ

أيا طَبِيبَةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ حَلَّاحٍ وَبَيْنَ الْنَقَا أَأَنْتَ أَمْ أَمْ سَأَلَمْ

(2) يا أَللَّهُمَّ رَحِمَاكَ.

أ يا رَبُّ اخْتَمِ بِالشَّهَادَةِ.

أيا أَللَّهُ لو هُزُلْتُ فعالي فَعَفُوكُ أَنْتَ ذُو الْمُنَنِ الْمُنَاقِ

(ب) فِيا رَبِّ يا أَللَّهُ يا خَيْرَ مَنْ دَعِيَ فَأَلْبَسَنِي الْوَبَالَ ثَوْبَ تَزَهُدٍ.

يا رَبِّ يا أَللَّهُ يا كَرِيمَ جَدِّ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلِكَ.

أَللَّهُ يا بَارِئُ يا غَفَّارُ يا رَبِّ يا ذَا الْقُوَّةِ الْجَبَّارِ.

ومن مضاعفة الأداة إنشاء الأداتين (أَيُّهَا) و(يا أَيُّهَا) لتنبيه الاسم المحلَّى بأداة

التعريف (ال)، كما سيتبين بعد حين.

## 3.2. أدوات النداء

أولاً. أدوات النداء سبق أن حصرها النحاة في هذا العدد (يا، أي، أيا، هيا). وجعلوا (يا) أم الباب، تستعمل لتنبيه القريب والبعيد على السواء، وقد تفرَّغ للبعيد، (كما حصل مع همزة الاستفهام و(هل)). والأداة الثانية الهمزة (أ) تُسْتَعْمَلُ للقريب لقصر كمية الصوت فيها.

أما الباقي فإما بدائل وضعاً، وإما مركبة استعمالاً مثل (أيا) المركبة من (أ+يا) لإشباع صوت النداء وتحقيق غرض التفتين. وقد يكون التركيب بعد قلب الهمزة هاءً في (هيا) لتقارب الحلقين (ه/ء) مخرجاً. وإما أن يكون بالتفكيك؛ كاستلال (أي) من (أيها) الموضوعية لمناداة المحلى بال. وهو ما عبّر عنه السهيلي بقوله: «اختصت (أي) بنداء ما فيه الألف واللام، تمييزاً له وتعييناً، ولذلك صُيّر بعض لفظها حرفاً من حروف النداء في قولك: أي زيد»<sup>(1)</sup>.

ولم يذكر النحاة (أيها) و(يا أيها) ضمن أدوات النداء. إذ اعتبر الخليل وسيبويه والنحاة بعدهما أن (يا أيها) «مركب تنبيه» مثله مثل (يا رجل) يتألف من أداة النداء (يا) والاسم المنادى (أي)، أما (ها) بعدها فبمثابة (يا) قبلها. وبعبارة سيبويه: «وأما الألف والهاء اللتان لحقتا (أي) توكيداً، فكأنك كررت (يا) مرتين إذا قلت: (يا أيها)، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين (ها) و(ذا) إذا قلت (ها هو ذا)»<sup>(2)</sup>.

وقد أجبرهم هذا الوصف على تقدير تابع إجباري لـ(أي) يكون هو المنادى حقيقةً. أما (أي) فمنادى اعتباري يُذكر توطئةً ليس إلا. وبعبارة سيبويه: «يا أيها الرجل؛ (الرجل) وصف لقوله (يا أيها)، ولا يجوز أن يُسكت على (يا أيها). فرب اسم لا يحسن عليه عندهم السكوت حتى يصفوه وحتى يصير وصفه عندهم كأنه به يتم الاسم، لأنهم إنما جاءوا بـ(يا أيها) ليصلوا إلى نداء الذي فيه الألف واللام، فلذلك جيء به»<sup>(3)</sup>.

اقترح الخليل رحمه الله لمفهوم «المنادى الموطئ» ليس له ما يُبرّره في اللغة، لأنه لا دور له مادام المقصود هو «المنادى الحقيقي» بعد (أي)، وإمكانية الوصول إليه بدون توطئة متاحة. أضف أن (أي) في (أيها) منادى موطئ، بدون أداة تسبقه. وإن لحقته (ها) للتنبيه من بعد.

نخلص من أدوات النداء إلى أنها أربع: اثنان للمنادى القريب، وهما (أ) للمجرد من (ال)، و(أيها) للمحلى بها، كما في تراكيب النداء (أ) الآتية.

(1) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 157.

(2) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 197.

(3) سيبويه، نفسه، ص 106.

واثنان للمنادى البعيد، وهما (يا) للمجرد من (ال) و(يا أيها) للمحلى بها. كما في الشواهد (ب) البعيدة.

(أ) أليلى احذري الغواية.

أخالد هل زورةٌ لمحمد.

أيها المؤمنون توبوا جميعاً

أيها الناس حقنا مهضوم.

(ب) يا قوم هل من راق يرقى جو قلبي،

يا عالم بالحال حالي ما يخفك.

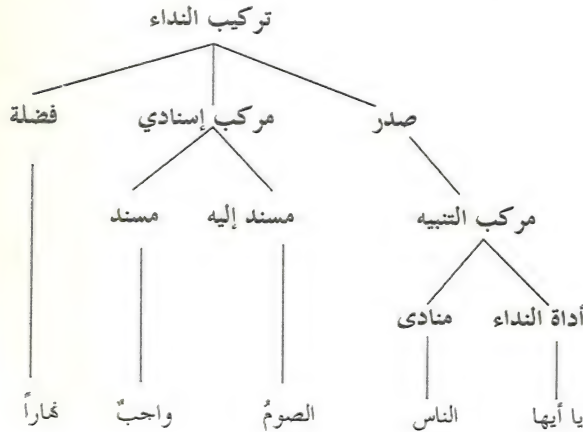
﴿يا أيها التمل ادخلوا مساكنكم﴾

يا أيها الناس خافوا الله.

ومن خصائص الأدوات التقارض والتعاوض. ويكون ذلك في الأدوات المتباعدة دلاليًا مثل (إلا) الاستثنائية و(غير) الوصفية، كما يكون بين المتقاربة وظيفية كأدوات النداء.

#### 4.2. موقع مركب التنبيه وإعراب المنادى

مركب التنبيه المتكون من أداة النداء والاسم المنادى يعوض عنصر الصدر في البنية المكونية للجملة، وهو كالمبتدأ مع فارق في استلام الإعراب المستحق. ويمكن التمثيل لموقعه في تركيب النداء بالتحليل الشجري التالي:





أما عن تعاقب الضمة والفتحة على المنادى، كما يظهر من الجمل (أ) و(ب) الآتية فليس بعامل تركيبى ولا بناسخ معجمي، ولا بأداة النداء مباشرة (المبرد وغيره) أو نيابة عن فعلها (سيبويه وغيره). وإنما يكون بعامل من جنس هذه الظاهرة، كما سيتبين بعد حين.

وقبل ذلك ينبغي البدء بالتصنيف الدلالي للاسم المفرد المنادى. وهو عندئذٍ ينحصر بين صنفين اثنين:

إما اسم علم يدل على كل واحد واحد في مجموعة الأشخاص الحاملين لنفس الاسم. مثاله لفظ (محمد) الدال على كل فرد فرد في مجموعة المحمدين. ولفظ (هند) الدال على كل واحدة في مجموعة الهندات. وكذلك يستمر الأمر في سائر الأعلام.

وإما اسم عام على البدل؛ وهو المفرد النكرة الذي يدل على كل واحد مما يصلح على جهة البدل. مثاله لفظ (رجل) الذي يصلح للدلالة بالتناوب على كل فرد فرد في مجموعة (الآدميين الذكور البالغين). ولفظ (طفلة) الذي يصلح للدلالة بالتناوب أيضاً على كل واحدة في (مجموعة الآدميات الإناث القاصرات). بناءً على هذا التصنيف الدلالي للاسم المفرد لا يخرج قصد المتكلم عن أحد الاحتمالين:

إما أن يقصد بالنداء المجموعة فرداً فرداً؛ سواء أكانت مجموعة أعلام أم مجموعة أنكار، ويكون هذا القصد عاملاً تداولياً يجلب للمنادى الفتحة والتنوين.

كما يظهر من الجمل (أ) التالية:

(أ) يَا غَافِلًا وَالْمَوْتُ يَطْلُبُهُ.

يا مسلماً لا تقرب المنكر.

يا مغترباً لا مقام لك بيننا.

أي محمداً شرف الاسم باتباع محمد ﷺ.

أخالد! إنما يخلد الاسم بجليل الأعمال.

وقريب منه قول ابن يعيش: «النكرة وهي منصوبة أيضاً في النداء، وذلك قولك: (يا رجلاً)، و(يا غلاماً) ف(غلام)، و(رجل) في هذا الموضع يُراد به الشائع؛

لأنه لم يُوجَّه الخطابُ نحوَهما مختصاً بالنداء»<sup>(1)</sup>. والاسم النكرة كالاسم العلم في تلقي الفتحة والتنوين إبقاءً على شيوع الاسم في أمته ومجموعته. وإلى هذا المعنى يشير ابن يعيش مرة أخرى بقوله: «فهذه كلها منصوبةٌ، سواء جعلتها أعلاماً، أو لم تجعلها. فإن جعلتها أعلاماً، نصبتها لشبَّهها بالمضاف، وإن جعلتها معرفةً بالقصد فهي منصوبةٌ لذلك، وإن كانت نكرةً، كانت منصوبةً كسائر النكرات». وإما أن يقصد بالنداء فرداً واحداً من المجموعة دون باقي الأفراد الآخرين. وسواء أكان هذا الفرد اسماً علماً أو اسماً عاماً. ويكون التعبير عن هذا القصد بضمّة تلحق المنادى من غير التنوين الذي هو علامة شيوع الفرد في مجموعته. ومن شواهد النماذج (ب) التالية:

(ب) يا معلّم علمك لا ينفعُ.

أحمدُ إن الذنوبَ عظيمةٌ.

يا واقفُ أسعف جريحاً.

ما ذا تشاهد في دنياك يا رجلُ.

وبالعامل التداولي الملاحظ أيضاً في «قطع الإعراب واتصاله» يمكن الاستغناء عن تقديرات المتقدمين المتراكمة؛ كتقدير بعضهم جملة (أدعو) أو (أنادي) عاملاً للنصب في المنصوب لفظاً ومحلاً، كما سبق في التراكيب (أ)، وفي المنصوب محلاً المضموم لفظاً كما في التراكيب (ب).

ولا يستقيم في منطق اللغة أن يجب النصب لمركب ويظهر عليه الضمُّ، والقول بذلك من التساهل في الوصف، كما يتبيّن من عبارة ابن يعيش إذ يقول: «أما انتصابه محلاً فإذا كان المنادى مفرداً معرفةً؛ فإنه يُبنى على الضمِّ، ويكون موضعه نصباً، وذلك على ضربين: أحدهما ما كان معرفةً قبل النداء، والثاني ما كان متعرّفاً في النداء، ولم يكن قبلُ كذلك، وذلك، نحو (يا زيدُ) و(يا رجلُ)، ف(رجلُ) نكرةٌ في الأصل، وإثما صار معرفةً في النداء. وذلك أنّك لما قصدت قصّده، وأقبلت عليه، صار معرفةً، باختصاصك إيّاه بالخطاب دون غيره»<sup>(2)</sup>.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 318.

(2) ابن يعيش، نفسه، ص 319.

وما أورده ابن يعيش في آخر هذه العبارة يُؤكِّد إعمال العلاقات التداولية؛ لأنَّ قَصْدَ المتكلم إلى اسم واحد وواحد فقط من مجموعة الأعلام أو من مجموعة الإنكار لجعله منادىً مختصاً بالتنبيه هو العامل للضمة الظاهرة على المنادى في مثل التراكيب (ب) السابقة.

بينما قصده الثاني إلى المجموعة فرداً فرداً، لجعل كل واحد في المجموعتين منادىً على انفراد ومختصاً بالتنبيه كسائر الأفراد هو العامل التداولي الآخر للفتحة الظاهرة على المنادى. وقد سبق السهيلي أن عبر عن هذا المعنى بقوله: «المنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره» كما في التراكيب (أ) السابقة

نخلص مرحلياً إلى أن عامل العلامة الإعرابية في المنادي عامل تداولي يتفرَّع إلى العلاقتين الموصوفتين أعلاه. والعامل أياً كانت طبيعته يعمل عملاً واحداً، وقد يستلمه أكثر من قابل واحد. فعامل الفتحة في المنادى هو «قصد المتكلم إلى المجموعة فرداً فرداً، لجعل كل واحد في مجموعته منادىً على انفراد ومختصاً بالتنبيه كسائر الأفراد». وسواء كانت المجموعة باقيةً على عمومها، لم يدخل على أي فرد فيها قيدٌ إضافي يُخصص مجموعته، كما في الأمثلة (أ) أو دخل قيدٌ على الفرد، فتقلَّص عدد أفراد مجموعته إلى الأفراد المشمولين بنفس القيد، كما في النماذج (ب) التالية:

(أ) يا بائعاً تحرَّ الإقساط.

أ محمداً تخلَّق بأخلاق محمد ﷺ

أي ناعياً اتعظ غداً تُنعى.

أي داراً حدثني الحاضر عن البادي.

يا جميلة لا تغتري.

(ب) يا بائع الوردي كُن بشوشاً.

يا محمداً سليل الصالحين طِبْ نفساً وارغَدْ عيشاً.

يا ناعياً عالماً تأنّ فلا الناس ولا العلم يدوم.

أداراً بحزوى هجّت للعَيْنِ عبْرَةً.

يا جميلة فعلها لك أن تعتزّي.

والتقييد إما أن يكون بالنعت (محمداً سليل الصالحين)، و(أداراً بحزوى) أو بالإضافة المعنوية (يا رجل السلاطين)، أو بالإضافة اللفظية موصولة (يا بائع الورد) أو مقطوعة (يا ناعياً عالماً). أو بالمسند إليه (يا جميلة وجهها).  
أما عامل الضمة غير المنونة، (لأن التنوين علامة على شيوع الاسم في أمته)، في الاسم المنادى فهو القصد إلى الواحد بعينه أو المجموعة المحصورة العدد لجعله منادى مختصاً بالتنبيه. ويتساوى في ذلك الاسم المعرفة (العلم والاسم المحلى بـ«ال»)، والاسم النكرة وضعاً والمعرفة استعمالاً، مفرداً أو جمعاً. كما في الشواهد (أ) الموالية:

(أ) ﴿يَا جِبَالَ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾

﴿وَيَا سَمَاءُ أَقْلَعِي﴾

أيها العادل دعني وبكائي

﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾

﴿أَيَّتُهَا الْعَيْرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾

غرّدي يا طيورُ بنشيد الأسي.

لمن يشقى الرجال يا بناتُ.

أظننت أن العشق سهلٌ أيها المخبولُ

## خلاصة:

نخلص من هذا المعالجة التوليفية لمركب التنبيه في تركيب النداء إلى ما يلي:  
(أ) مركب التنبيه جزء من تركيب النداء، وهو ينحل إلى أداة النداء والاسم المنادى.

(ب) أدوات النداء أربع: اثنتان للمنادى القريب، وهما (أ) للاسم المجرد من (ال)، و(أيها) للاسم المحلى بها. واثنتان للمنادى البعيد؛ وهما (يا) للاسم المجرد من (ال). و(يا أيها) للاسم المحلى بها.

(ج) لبعض أدوات النداء بدائل ناتجة عن التركيب (أيا)، (آ)، أو عن الإبدال (هيا). وكل الأدوات يخضع استعمالها لمبدأ التقارض والتعاوض.



وأدوات النداء تُحذف من اللفظ اختصاراً إذا كان المنادى مقبلاً بوجه على المتكلم منتبهاً إليه لا يُلهيه عنه مثيرٌ آخر.  
(د) الاسم المنادى، في لسان حضارة القرآن اثنان:

(1). إنسي مأخوذ بشواغل بدنه، منصرفٌ في الغالب عن المتكلم محتاج إلى التنبيه بإدخال أداة النداء على اسمه قبل إلقاء جملة الدعاء إليه.

(2). إله واحد سبحانه؛ دائم الإقبال بوجه على الداعي في كل حين، يُدعى بذكر اسمه مجرداً من أداة النداء، فهو عليم بكلام الخلق قبل قوله باللسان. وعدمٌ مثل أداة النداء مع اسمه عز وجل لا يدل على وجودها معنى وحذفها لفظاً. يشهد له من القرآن الكريم مجيء لفظ (رب) في مركب التنبيه ست وستون مرة من غير أداة النداء إلا في موضعين. وتمثل هذه الآيات نموذجاً لما يكون عليه النداء مع الحق سبحانه ﴿وَزَكَّرِيَا إِذْ نَادَى رَبَّهُ، رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ، فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ، إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا، وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾.

(هـ) إذا دخل شيءٌ من أدوات النداء على أسماء الله الحسنى وصفاته العلى فلتأدية وظيفة التضرع.

(و) الميم المشددة الملحقة باسم الجلالة (الله) في (اللهم) كانت زيادتها لتحقيق وظيفتين: إحداهما صوتية تمنع إدخال (يا) على (الله) وما يلزم عنه من إدراج همزة القطع بينهما. فضلاً عن ما توفره الغنة المشبعة في الميم المشددة من تجانس صوتي عند التلفظ بالاسم الأكثر جرياناً على الألسنة. والثانية تداولية إذ تُوفّره إمكانية صوتية يكون النطق بها إظهاراً لصفات «التضرع» المطلوبة في الدعاء.

(ز) مركب التنبيه يعوض عنصر الصدر في البنية المكونية للتركيب النداء. وتكون له الرتبة الأولى بالنسبة إلى جملة النداء لتأدية وظيفة التنبيه إذا

كان المنادى إنسياً أو منزلاً منزله، ووظيفة التضرع إذا المدعو اسماً من أسماء الله عز وجل.

(ح) قد يأتي مركب التنبيه في الرتبة الثانية بعد جملة الدعاء لتأدية وظيفة التخصيص والتوضيح.

(ط) ما يتعاقب على المنادى من الفتح والضم فيعامل تداولي، وهما عاملان اثنان:

- (1) عامل الضمة غير المنونة في الاسم المنادى هو القصد إلى الواحد بعينه أو المجموعة المحصورة العدد لجعله منادى مختصاً بالتنبيه. ويتساوى في ذلك الاسم المعرفة (العلم والاسم المحلى بـ«ال»)  
والاسم النكرة وضعاً والمعرفة استعمالاً، مفرداً أو جمعاً.
- (2) عامل الفتحة في المنادى هو قصد المتكلم إلى المجموعة فرداً فرداً، لجعل كل واحد في مجموعته منادى على انفراد ومختصاً بالتنبيه كسائر الأفراد. وسواء كانت المجموعة باقية على عمومها، أو تقلصت بدخول قيد إضافي على الفرد في مجموعته إلى الأفراد المشمولين بنفس القيد.

(ي) قيود تقليص تخصيص المجموعة بتقليص أفرادها هي: النعت، والإضافة المعنوية، والإضافة اللفظية، والمعنوية متصلة أو مقطوعة، والمسند إليه إذا كان المنادى مسنداً.



## الفصل الرابع

### الدعوات الثلاث:

2- الاستغاثة

3- الندبة





## 1. مفهوم الاستغاثة

تقدم أن الاستغاثة من الدعوات الثلاث التي تشكل ظاهرة لغوية يغلب عليها المنحى التداولي. فكانت العلاقة المنتظمة للمتخاطبين بارزة في لغتها الاصطلاحية التي تصف أبنيتها المتعددة. والاستغاثة كالنداء المتناول سابقاً يشملها مفهوم الدعوة الحاصلة من المتكلم والموجهة إلى المخاطب.

وسبقت تحديد المفهوم من الاستغاثة بكونها استنجاداً من المتكلم الواقع في بلوى مؤلمة بمخاطب متمكن من أسباب إخراج المستغاث له من المُلَمَّة. والمستغاث له قد يكون غائباً وقع التنصيب على اسمه بلفظه، كما يكون هو المتكلم المستغيث إذا خلا التركيب من لفظ المستغاث له.

أما إنجاز الاستغاثة فيحصل بأداتين جمعاً؛ إحداها مشتركة بين الاستغاثة والنداء لما في الاستغاثة من معنى النداء، والثانية خاصة بالاستغاثة، ويكون تحقق الأداة على صورتين: إحداها تلتصق بالمستغاث، وأخرها بالمستغاث له إذا كان غائباً. ويكون التعالق التداولي بين أركان الاستغاثة كما في التمثيل الثلاثي الموالي.



ويدل مثلث التخاطب هذا على أن الاستغاثة دعوة المتكلم المستغيث للمستغاث به، طالباً منه النصرة والعون لإخراج المستغاث له من الفجيرة التي نزلت به. والمستغاث له كما تقدم إما المتكلم لنفسه إذا خلا تركيب الاستغاثة من لفظ المستغاث له، كما في الشاهد (1) إذ يستغيث المتكلم بالرجال لغير مذكور،

وبقي أن تكون استغاثته لنفسه. وإما للغائب كما في الشاهد (2)، حيث يستغيث المتكلم بالمسلمين للنكبة. ولا يمتنع أن يكون المستغاث به والمستغاث له واحداً، كما في الشاهد (3)، حيث يستغيث المتكلم في التركيب (3) بـبكر لهم.

- (1) يا للرجال وإنما يشكو الفتي مرَّ الحوادث
- (2) يا للمسلمين لنكبة طحنت الجماجم والقلوب.
- (3) يا لبكر انشروا لي كليباً يا لبكر أين أين الفِراءُ،

## 2. خصائص تركيب الاستغاثَة

لتركيب الاستغاثَة الخصائص الأساس في تركيب النداء، فكلاهما يحتاج إلى الأداة (يا)، وكلاهما يتضمّن معنى الدعاء إما تنبيهاً للمخاطب وإما استغاثَةً به. وبتعبير المتقدمين: «تدخل (لام الاستغاثَة) على المنادى إعلماً بالاستغاثَة»<sup>(1)</sup>. ولا يُستعمل من أدوات النداء في الاستغاثَة إلا (يا). وبعبارة سيبويه: «لا يكون مكان (يا) سواها من حروف التنبيه»<sup>(2)</sup>. فالفارق بين تركيبيّ النداء والاستغاثَة هو زيادة (لام مفتوحة) تدخل على ما كان منادىً للتنصيب على انقلابه مستغاثاً به. ولذلك تُعتبر (لام الاستغاثَة) أداةً مركّبة في تركيبها، لأنها المميز البنائي بين التركيبيين.

ولام الاستغاثَة في أصل وضعها حرف من حروف الإضافة التي تجلب الكسرة للمستغاث به لتتّسخّ علامة إعرابه وهو منادى. بل إنَّ انتقال المنادى إلى مستغاث به يحتاج إلى عمليتين أولاهما؛ أن تزداد عليه من أوله (لام) الاستغاثَة مفتوحة، وأخراهما إبطال علامة إعرابه الأصلي المعمول بغرض تداولي، وهو (القصد إلى مستغاث به معين) وتظهر علامة الإعراب الأصلي في العطف على المحل في نحو (يا لزيد وأبوه لعمر وأخاه). فقد ظهرت علامة الرفع على (أبوه) المعطوف على محل (لزيد) المعمول تداولياً بالقصد إلى المستغاث به المعين. كما ظهر النصب على المستغاث له (أخاه) المعطوف على محل المستغاث له (لعمر) الواقع فضلة بدليل دخول لام الإضافة عليه.

(1) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص339.

(2) سيبويه، الكتاب، ج2، ص218.

إذن، يحصل إبطال علامة الإعراب الأصلي بكسرة تجلبها لام الاستغاثة لما كان منادىً في مركب التنبيه وكسرة أخرى تجلبها لام الإضافة لما هو فضلةٌ في جملة التعليل. وقريب منه قول سيبويه: «فاللام المفتوحة أضافت النداء إلى المنادى المخاطب، واللام المكسورة أضافت المدعو إلى ما بعده لأنه سببُ المدعو. وذلك أن المدعو إنما دُعِيَ من أجل ما بعده لأنه مدعوٌ له»<sup>(1)</sup>.

وباصطلاحات الاستغاثة وعوامل النحو التوليقي يجب أن يكون للمستغاث به في (مركب التغويث) إعراب الضمّ المعمولُ تداولياً (بالقصد إلى المستغاث به المعين)، ويكون اقتران لام الاستغاثة المفتوحة نسخاً للضمة وتكويناً لمركب حرفي إعرابه الضمّ الظاهر على التابع نعتاً (يا لزيد الأمير) أو عطفاً على المحل (يا لبكر وأبوه). وتكون لام الاستغاثة ليست من حروف الإضافة الزائدة على الاسم المرفوع، لأنها جزء رئيسي من (مركب التغويث)، يترتب عن سقوطها منه هدمُ المركب وذهاب الغرض.

كما أن اقتران لام الإضافة المكسورة بالمستغاث له في (جملة التعليل) نسخٌ للفتحة علامة النصب المعمول بعلاقة الإفضال. وتظهر الفتحة من جديد في العطف على المحل في مثل (يا لخالد لزيد وأخاه). و(يا لخالد الأمير لزيد الفقير).

إذن، مركبات التنبيه يمكن تحويلها إلى مركبات استغاثة بإدخال اللام المفتوحة على المستغاث به، ثم إبطال ضمته بكسرة، وأخيراً تأليف اللام الناسخة مع الاسم المنسوخ العلامة لتكوين مركب حرفي، محلّه الضمّ.

والمستغاث به كالمندى يمكن أن يكون فرداً معيناً (وكاد يصرخ يا لله من ظلم الظالمين)، أو عاماً مستغرقاً لأفراده (يا للناس هل من مغيث)، أو مجموعة محصورة (يا لقومٍ للزائر المحتاز).

ومركب التغويث المؤلف من (يا) النداء، و(لام) الاستغاثة، والاسم المستغاث به، يُعوّض عنصر الصدر، سواء تقدّم في تركيب الاستغاثة؛ (يا لله لنا بالمساحة)،

(1) نفسه.



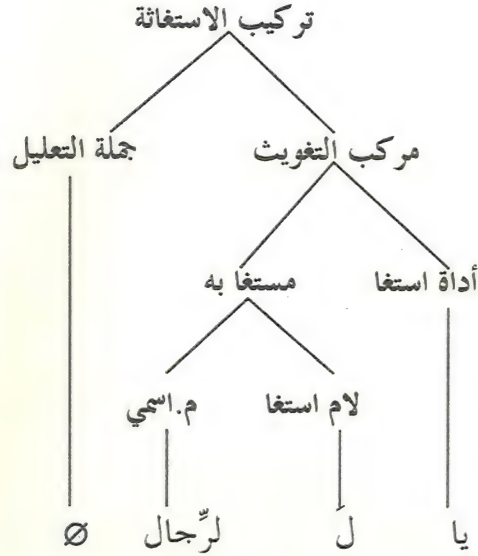
أو توسطه (هذي الخليفةُ يا لله في سَدَر) أو تأخَّر عنه. (ورَبُّعُ فُوادي أَقفر من الوصل يا لله).

ومما ينبغي التوقف عنده في مركَّب التغويث، كما حددها، دلالةُ الاسم المستغاث به. لأنه ليس كلُّ اسم محفوف بوسائل الاستغاثة؛ (ياء النداء ولام الاستغاثة) بمستغاث به حقاً. فلا يُستغاث بالذي ليس من طبيعته أن يأتي منه فعل الإغاثة. فمثل قولهم (يا للماء)، و(يا للعجب)، و(يا للجمال)، و(يا للغباوة) مصبوب في تركيب الاستغاثة من غير أن يُفيد هذا الغرض. لأنَّ فاقَدَ القدرة على النجدة لا يُستغاث به. وإذا حصل شيءٌ من هذه «الاستغاثة الصورية» أفاد التركيب غرضاً مركباً من الدلالة المعجمية للاسم ومما يكون للمستغاث به في «الاستغاثة الوظيفية» من مزية يفضل بها الغير فاستحقَّ أن يُستغاث به. وهذا الغرض يتلخص في هذين المعنيين: «الإكبار»، و«الاحتقار» المتضمنين تباعاً في الأمور المستحسنة ونقيضها المستقبحة.

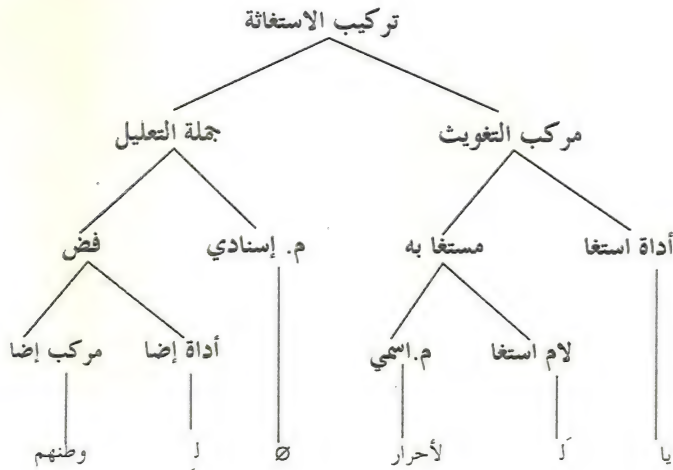
ويمكن بيان هذين الغرضين بمقيدات للمستغاث به الصوري من قبيل (يا للماء غزارةً وعذوبة)، و(يا للعجب كم هو رائع)، و(يا للجمال للناظرين متعة)، و(يا للغباوة تقهر البهائم). و(يا للسذاجة خلطة من غفلة الكبار ودعابة الأطفال)، و(يا للفليخة يأتيك منه الأذى من حيث لا تحتسب).

نختم مبحث الدلالة المعجمية للمستغاث به بقاعدة دلالية مفادها أن كل مدخل معجمي؛ كالمصدر وأسم الجماد واسم الحيوان، مما لا تدخل سِمةُ النجدة في تكوين معناه لا يُستغاث به، وإذا ورد في مركب التغويث فلغرض الإكبار إذا كان معناه مستحسناً، أو لغرض الاحتقار إذا كان معناه مستقبحاً.

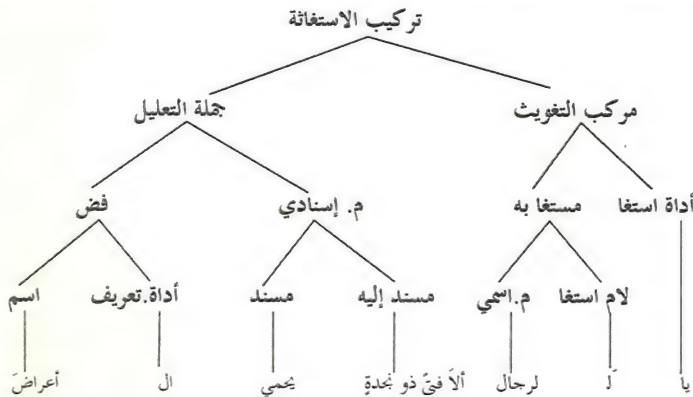
ولتركيب الاستغاثة بنية مقلَّصة أو موسعة. تنحصر الأولى في مركب التغويث (يا لله) (يا للناس) (يا للقوم)، (يا لمحمد) ويكون المستغاث متكلاً يستغيث لنفسه. يمكن تشخيص تركيب الاستغاثة المقلص إلى مركب التغويث على النحو التالي:



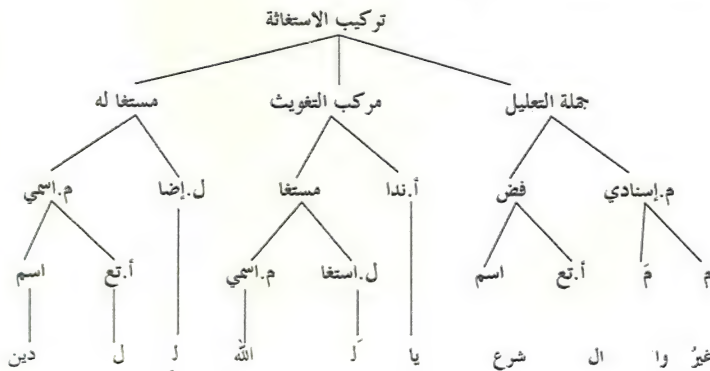
والتركيب الموسّع قصير، ووسيط، وتام. أما قصيره فما زاد على مركب التغويث بذكر المستغاث له. كما في الأمثلة التالية (يا للّقومِ لضعيفهم المهان)، و(يا للمسلمين لكتابهم المداس)، و(يا للرجل لأهله). و(يا للأحرار لوطنهم المسلوب) ويكون المستغاث له فضلةً لجملة محذوفة اختصاراً، مسندُها فعلٌ (انتصر، لينتصر) وما شاكله. ويمكن تشخيصه كسابقه على بالتمثيل الشجري الموالي:



بينما وسيطه هو ما تألف، فضلاً عن المستغاث به، من جملة التعليل أو التبيين التي تُرافق مركب التغويث لتقوم مقام الداعي إلى الاستغاثة. كما في الشواهد (يا للرجال، ألا فتى ذو نجدة يحمي الأعراض)، (يا للرجال وإنما يشكو الفتى... مرّ الحوادث أو يكون جليداً)، (عجبتُ حبّاً يا للناس كيف غدا للنفس مغنطيس اللذات والمحن). وإبراز مكونات تركيب الاستغاثة الوسيط نقدمه مشخصاً بالتمثيل الشجري التالي.



وتركيب الاستغاثة التام هو ما اجتمع فيه المستغاث والمستغاث له وجملة التعليل. من شواهد ما يلي: (وغيروا الشرع يا لله للدين). و(كم مستغيث يُنادي بالتوجّع يا لله للمسلمين العُرّ إذ نيلوا). و(ما زلت أصيح يا للمؤمنين لكتابهم المداس بالأقدام حتى أبجني النداء). وإظهار الفرق بين التركيبين الوسيط السابق والتام اللاحق نشخصه هو الآخر بالتمثيل الشجري الموالي.



يستخلص من التمثيل الشجري لتركيب الاستغاثة أن المعالجة التوليفية لهذه الظاهرة ولأي ظاهرة لغوية أخرى تقوم أولاً على تحليل العبارة إلى مركباتها الكبرى. كما في تركيب الاستغاثة التام المؤلف من المركبات الكبرى التالية: مركب التغويث المؤلف من أداة النداء (يا) والمستغاث به، وهو مؤلف من لام الاستغاثة المفتوحة ومركب اسمي مستغاث منسوخ الضمة باللام الداخلة عليه. وموضع المستغاث به الرفع بعامل تداولي وهو القصد إلى مستغاث به معين. المستغاث له الذي يتركب من لام الإضافة الناسخة، ومن مركب اسمي مستغاث له وهو منسوخ الفتحة لوقوعه فضلاً لجملة محذوفة اختصاراً تُقدر بفعل الأمر من قبيل (انتصر).

جملة التعليل، وهي التي تُذكر لبيان الداعي إلى الاستغاثة، وتحل ككل جملة إلى مركب إسنادي مؤلف من المسند والمسند إليه على خلاف في الترتيب، ولهما حالة الرفع بعلاقة الإسناد والوظيفة النحوية المحددة بالعلاقة الدلالية. ومن مركباتها ما يُعوض الفضلة فيكون له حالة النصب بعلاقة الإفضال، والوظيفة النحوية المحددة بالعلاقة الدلالية.

وهذه المركبات الكبرى قد لا يظهر منها في تركيب الاستغاثة المقلص سوى مركب التغويث، كما في تركيب الاستغاثة القصير. ولا يتغير شيء من الإعراب لأنه داخلي، كما هو الحال في كل المركبات الأولى. وخاصية الإعراب الداخلي في تركيب الاستغاثة كما في تركيب النداء والندبة ينبغي التركيز على إظهارها في التحليل الإعرابي في المعالجة التوليفية للظواهر اللغوية. وسوف نعود إليها بإذن الله في الندبة.



### 3. الندية

#### 1.3. مفهوم الندية

الندبة تصويت المتكلم إظهاراً لتفجُّعه من رزية مؤلمة نزلت به من المندوب مباشرة أو بسببه، ولا يُندَب من الأسماء إلا ما كان معرفةً لفظاً ومعنىً ولا يكفي أن يكون معرفة لفظاً. فلا ندب في النكرات أصلاً، ولا في المبهمات وإن كانت من المعارف، كأسماء الإشارة ونحوها من الضمائر والموصولات. وقد نصَّ سيبويه عليه من قبل بقوله: «ألا ترى أنك لو قلت (واهداه)، كان قبيحاً، لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء، وأن تخص ولا تُبهم، لأن الندبة على البيان... وكان التبيين في الندبة عذر للتفجع»<sup>(1)</sup>.

أما تصويت المتكلم نادباً فيكون بأدوات الندبة؛ منها ما يسبق الاسم المندوب، وهي (يا) أو (وا). ومنها ما يلحقه؛ وهي (ألف) الترمم معها (هاء) السكت أو بدونها. كما يتبين من الشواهد الآتية المفرعة إلى مندوب مباشر المعطيات (أ)، والمندوب السبب كما في الشواهد (ب).

(أ) وا لهفتاه وروحها بين التراقي والتراتب.

وا مصيبتاه ما أشدّها ألماً.

وا ذلّاه ما أهونَ النفوسَ على الناس.

وا كَرَبَاه لكَرْبِكَ يا أبتاه.

متى يَمُت تصرُّخ المخازي يا أبتا واشقا اليتيمه.

(ب) يا أبتاه أجاب ربّاً دعاه.

وا صديقاه وا حنيني إليه واشتياقي وحرقتي وهيامي.

وا قوماه إذا انكسرت الشوكة ضاعت الأوطان.

بناته يا كبدي ولوعة مهجتي قد زال صفو شأنه التكديرُ.

إن غبت وا ولداه عن عيني فمن زينُ الشباب ومن ضياءُ النادي.

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص227.

ومن الأسماء ما يدل معجماً على معنى غير مندوب أصلاً؛ أي لا يكون سبباً للكروب والأحزان، ولا يلحق منه النادب غمٌ يستوجب منه التفجع. وإذا تحلّى ما لا يُندب من الأسماء بشيء من أدوات الندبة؛ كما في الشواهد (ج)؛ أفاد تركيب الندبة غرض التضرع والاستغاثة.

(ج) ما أطيئه يا ربّاه.

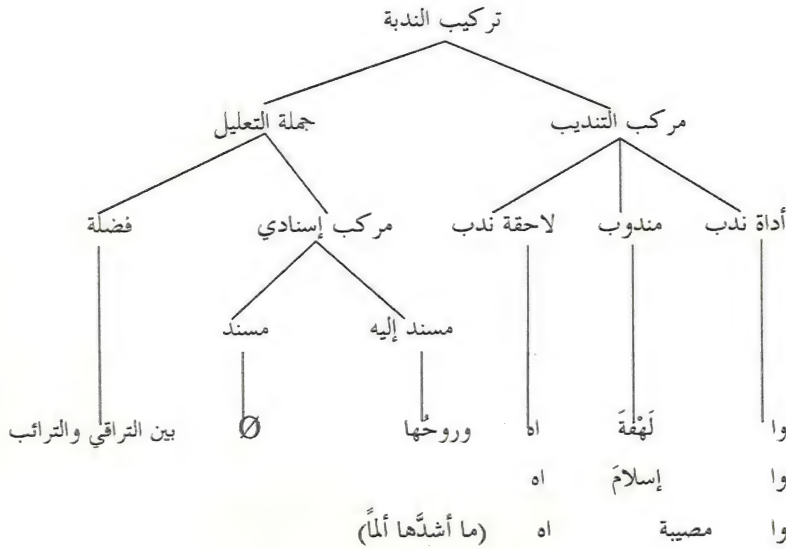
وا محمداه. وا معتصماه. وا إسلاماه. وا دينُ محمداه.

كل الأسماء المحفوفة بأدوات الندبة كالسابقة (وا-) أو (يا-)، واللاحقة (-) (ه) في المجموعة (ج) لا تكون بالنظر إلى دلالتها المعجمية مصدراً مباشراً أو غير مباشر لإثارة الأسى والحزن في النفوس.

### 2.3. تركيب الندبة

لتركيب الندبة بنية سائر الدعوات؛ فهو ينحل إلى «مركب التنديب» المتألف من مندوب معرفة تخصّص باسمه، وقد التصقت به سابقة الندبة (يا) أو (وا)، ولحقته في الغالب (ألف) الترنم ومعها (هاء) السكت أو بدونها. فالمندوب اسم محفوف بأصوات الندبة من قبله ومن بعده.

أما المركب الثاني فهو جملة التعليل المذكورة في مثل الشواهد (أ) و(ب)، أو جملة التضرع المحذوفة اقتصاراً، كما في النماذج (ج). والمحذوف اقتصاراً لا يُسترجع بالتقدير كالمحذوف اختصاراً. فالمحذوف من جملة (الله يعطي ويمنع) من صنف الاقتصار، ولذلك لا يجوز تقديره، وإلا ذهب الغرض من الحذف الذي هو العطاء المطلق غير المقيد بمعطى. بينما المحذوف من الجملة (أطعمته ثريداً وعصيراً بارداً) من قبيل الاختصار، لإمكان استرجاع المحذوف المقدر بالفعل (سقيته). وفي كلتا الحالتين يمكن تشخيص تكويني تركيب الندبة بالتمثيل الشجري الموالي:



يتبين من الشواهد السابقة أن المندوب في مركب التنديب يتفرع مقولياً إلى المصدر، كما في المعطيات (ب) وإلى الاسم التام كما في الشواهد (ب). وكلاهما يتفرع دلالياً إلى اسم قابل للندبة، واسم غير قابل، كما في الشواهد (ج). ولهذين التفريعين المقولي والدلالي دخل مباشر أولاً في تعيين مصدر التفجع وتحديد المندوب. وثانياً في التأويل الوظيفي لتركيب الندبة. وبيان ذلك يحتاج إلى التفصيل التالي:

(أ) إذا كان المدخل المعجمي المخفوف بأصوات الندبة ينتمي إلى مقولة المصدر، كما في (وا لهفته، وا مصيبته، وا ذُلاه) كان المعنى المعجمي للمصدر سبباً مباشراً في تفجع المتكلم وكان المتكلم نادباً نفسه لما حلَّ به من الغم المدلول علي بالمصدر. لأن هذه المصادر المقطوعة في حكم المضاف إلى (ياء) المتكلم. وقد جاءت كذلك في الشعر (أ) كما أضيفت إلى مضاف إلى (الياء)، كما في القول (ب).

(أ) تَبْكِيهِمْ دَهْمَاءُ مُعُولَةً وَتَقُولُ سَلْمَى وَارَزِيَّتِي.

(ب) وَانْقَطَعَ ظَهْرِيَاهُ، وَاصْدَاعَ رَأْسِي.

وقد يكون المصدر مضافاً إلى مندوب مذكور، كما في التراكيب (ج) التالية، وعندئذ يكون تفجع النادب من غمٍّ لحقه من المركب الإضافي المندوب.

(ج) وا كَرَبَاه لكَ رَبِّكَ يَا أَبَتَاه

واشقا اليتيمه،

وا حزنياه لحزنك يا ابنَ أُمِّ.

وإذا كان المصدر المقطوع أو المضاف لا يدل معجماً على شيء من المعاني المفجعة، كما في (وا إسلاماه. وا دينُ محمداه.) كان مركب التنديب في حكم مركب التنبيه والتغويث وأفاد غرض التضرع والاستغاثة.

المدخل المعجمي المحفوف بأصوات الندبة إذا كان اسماً تاماً يدل معجماً على معنى قابل لطريان الفواجع عليه، كأسماء الآدميين وما في منزلتها، فإنه يشكل المندوب الذي يتسبب بما حلَّ به من الرزايا في تفجُّع المتكلم النادب. كما في التراكيب التالية

يا أبتاه أجاب ربّاً دعاه.

وا صديقاه وا حنيني إليه واشتياقي وحرقتي وهيامي.

وا قوماه إذا انكسرت الشوكة ضاعت الأوطان.

بنتاه يا كبدي ولوعةٌ مهجتي قد زال صفو شأنه التكديرُ.

إن غبت وا ولداه عن عيني فمن زينُ الشباب ومن ضياءُ النادي.

فالمتكلم بالجملة (يا أبتاه أجاب ربّاً دعاه) يتفجع ويتوجع بسبب مصيبة الموت التي أصابت المندوب (أبتاه). وجملة (أجاب ربّاً دعاه) جملة تعليل. ويكون المتكلم بالعبرة (واصديقاه وا حنيني إليه واشتياقي وحرقتي وهيامي) متوجعاً بسبب رزية لحقت مندوبه (واصديقاه). وباقي المصادر المندوبة (وا حنيني إليه واشتياقي وحرقتي وهيامي) لإفادة غرض التضرع.

والاسم التام الدال معجماً على معنى غير قابل لطريان الفواجع عليه، كأسماء الله تعالى (وا رباه، وا إلهياه)، أو قابل لها لكنه في سياق المبرأ منها (وا محمداه، وا معتصماه)، كان مركب التنديب عندئذٍ في حكم مركب التنبيه والتغويث، كما هو الحال في المصادر، وأفاد غرض التضرع والاستغاثة.



### 3.3. توزيع وسائل الندبة وإعراب المندوب

يُتوسَّل إلى الاسم المندوب بأداتين اثنتين (يا) و(وا) تتعاقبان عليه من أوله، ولا تجتمعان عليه. ويُختتم بـ(ألف) الترم تلحق الاسم من آخره وبعدها (هاء) السكت. وليس شيءٌ منها بناسخ لحركة وجبت للمندوب بعامل. أما عن توزيع وسائل الندبة فهو كالتالي:

(أ) اجتماع إحدى السابقتين على الاسم المندوب مع اللاحقتين، كما يظهر من الشاهدين التاليين.  
يا أبتاه أجابَ ربًّا دعاه.  
وا مصيبتاه ما أشدَّها ألمًا.

(ب) اجتماع إحدى السابقتين وإحدى اللاحقتين.  
يا أبتا واشقا اليتيمه.

(ج) انفراد السابقة (وا) بالاسم من غير إحدى اللاحقتين:  
وا يزيدُ ضاع بموتك الحق.  
وا زيدُ ما رثاك عمرو قط.

ويكون للمندوب المفرد المجرد من اللواحق إعرابُ المنادى المعين.  
(د) احتياج السابقة (يا) إلى لاحقة (الألف) ضرورةً و(الهاء) اختياراً، لتفريق بين المندوب والمنادى: كما في التراكيب التالية:  
إليك أشكو ضعفي يا رباه.  
يا محمداه كن لي شفيعاً.

(هـ) تُجزئ اللاحقتان الألف والهاء (اه) عن السابقتين (يا) أو (وا)، كما في المعطيات التالية:

ربَّاه إنْ تَغْفِرْ فما أحلاه من مقدَّم.

ربَّاه رُحْمَاك إن الزمان فضُّ شديد.

(و) إذا كان المندوب مركباً التصقت إحدى السابقتين (يا/وا) بالمقدم، والتصقت بالمؤخر اللاحقتان (اه) أو إحداهما. ومن المركبات المندوبة ما يلي:

الاسم المركب مع (ياء) الإضافة، تكون حركة المقدم تابعة لياء الإضافة، وحركة الياء تابعة للاصقة (الألف) أو (الماء) كما في (وا أميًّا)، (يا صديقًا)، (وا رَزَيْتِيَه)، (يا غلامِيَه). ويمكن إخلاء ياء الإضافة من لاحقة الندبة مع الإبقاء على فتحها (وا وطنِي) شاهدةً على مكان اللاحقة.

كما يمكن إخلاء المقدم من ياء الإضافة مع الإبقاء على كسرتة شاهدةً على مكان الياء، (وا وطنِ). ويكون لحل المركب الإضافي إعراب الضم يظهر على تابعه في نحو (وا وطنِ الكبيرِ)، (وا وطني أهله وأرضه). (ز) إذا كان المركب الإضافي مؤلفاً من اسمين يُبنى المقدم على الفتح بناءً في النداء، ويُحرَّك المؤخَّرُ بفتحة تابعة لألف الترنم، كما في مثل (وا دينَ محمداه)، (وا صديقَ خالده). وبإخلاء المؤخر من اللاحقتين يعود إلى الأصل في الإضافة، فيقال (وا دينَ محمدٍ)، (وا صديقَ خالدٍ).

(ح) قد تتكرر الإضافة بأن يُضاف المؤخَّرُ إلى ياء الإضافة، كما في نحو (وا تَعَبَ عُمْرِيَاه)، (يا لَهْفَ أُمِّيَاه). وبإخلاء المؤخر من اللاحقتين يعود المؤخر إلى أصله، كما في (وا انقطاعَ ظهري).

نخلص إلى أن تركيب الندبة يتألف، كتركيب النداء من مكونين رئيسيين؛ أولهما مركب التنديب الذي يتألف من عناصر ثلاثة: أداة الندبة (وا) أو (يا)، والاسم المندوب، ولاحقة الندبة (ا) أو (اه). وإعراب المندوب الضم المعمول تداولياً بالقصد إلى مندوب بعينه. ولا تظهر عليه الضمة بسبب لاحقة النذب (ا) أو (اه)، لكنها تظهر على التابع، كما في (وا صديقياه المغتال).

وثاني المركبين جملة التعليل التي يُؤتى بها لبيان الرزية التي تلحق المندوب. وإعراب الجملة واحد في أي موقع وأياً كانت وظيفتها. بين المتساندين علاقة تركيبية تعمل الرفع في الطرفين، وعلاقة دلالية تعمل ينتقيها أحد المسند وتعمل وظيفة نحوية في المسند إليه مناسبة للعلاقة المنتقاة بالمقولة الفرعية للمدخل المعجمي في موقع المسند. ويستمر نفس الإعراب في المركب الفضلة المنصوب بعلاقة

الإفضال، وذي الوظيفة النحوية بعلاقة دلالية كالمفعولية المعمولة بعلاقة العلية، ونحوها من الوظائف المعمولة بعلاقة اللزوم. والمندوب تتغير وظيفته التداولية باعتبار دلالاته المعجمية، كما تتغير بنيته اللفظية باعتبار تركيبته البسيطة أو المعقدة. كما سبق شرح ذلك.

## خلاصة

ثبت من اختبار النحو التوليقي من خلال معالجته لبعض الظواهر اللغوية أنه يُقدم لنحو اللغة العربية واصفاً آخر محتوياً بكيفية تلقائية لما في النحو التراثي من الصواب مع تصويب ما فيه من الهفوات المنهجية أو المعرفية.

ففي كل الظواهر المعالجة توليفياً كان تفسير العلامة الإعرابية تفسيراً موافقاً لعاملية علاقية ونواسخ لفظية. وانتفى من تفسير الوصف العوامل المقدرة في النحو التوليقي، وكان التداول، باعتباره أحد المكونات الأربعة لماهية اللغة، عاملاً فعّالاً في تفسير الإعراب، وإن كان تفعيل التداول في النحو التراثي غائباً.

ففي التعجب كان التفريق واضحاً بين التعجب الاستلزامي والتعجب النبوي. فالأول مستفاد باللزوم العقلي من تراكيب غير تعجبية يجمع معانيها المتغايرة عنصر المبالغة. والثاني تعجب بنوي تدل عليه بنيتان وضعتا أصلاً لهذا الغرض، وكان التفريق بينهما بنوياً ووظيفياً واضحاً في المعالجة التوليفية.

وجاءت المعالجة التوليفية للدعوات الثلاث النداء والاستغاثة والندبة معالجة متميزة عما كانت عليه من قبل. فكان تفعيل العامل التداولي مطّرداً لوصف وتفسير ظاهرة لغوية لبعض مكوناتها بُعد تداولي خالص. ومن مميزات المعالجة التوليفية تحليل الدعوات الثلاث تحليلاً واحداً إلى مركبات كبرى، منها، فضلاً عن جملة التعليل المشترك بين الثلاثة، مركب التنبيه في تركيب النداء، ومركب التغويث في تركيب الاستغاثة، ومركب التنديب في تركيب الندبة. ثم كان التحليل الداخلي لكل مركب، ولا يُستعمل في الجميع إلا المفاهيم الإجرائية واللغة الاصطلاحية التي يقوم عليها بناء نموذج النحو التوليقي، كما عرضناه مجملًا هنا ومفصلاً في محضرات وأعمال أخرى.

وفي خلاصة الخلاصة نستطيع القول بكل اطمئنان معرفي إن النحو التوليقي أثبت جدواه من اختباره التطبيقي في ما عالجَ من الظواهر اللغوية، وعلى نفس النهج يسير في وصف الباقي من ظواهر العربية. ويبقى علينا أن نختبره مجدداً في وصفه الإعرابي لمتخير من النصوص، وأعلىها الخطاب القرآني.





الفصل الخامس

## من الإعراب التوليقي للقرآن الكريم



## مقدمة

من تطبيقات النحو التوليقي اختباره في إعراب آيات من القرآن الكريم، وذلك للوقوف على طبيعة هذا النوع من المعالجة النحوية للخطاب القرآني. ولا ينجاز هذا التطبيق أجريناً إعراباً توليفياً على آيات من سورة الرحمن، والنهج المتبع فيها ينسحب على النص القرآني بأكمله.

ويحسن البدء بتحديد المفهوم من الإعراب في نحو العربية التوليقي. والمقصود بالإعراب التوليقي منحصر في الوصف الجمل للمقتطع من المعرفة اللغوية المختزنة في أذهان الناطقين بالعربية المستعمل من لدن المتكلمين إما لإنتاج العبارة موضوع الإعراب وإما لتحليل بنيتها من أجل فهم دلالتها.

والإعراب بهذا المعنى يجري؛ طبقاً لنموذج النحو التوليقي عبر مستويات متوالية توالي الفصوص اللغوية الأربعة: بدءاً من الفص النصفي الذي يتألف محتواه من نطاقات العربية وقواعد تأليفها المكتملة بقواعد التجويد. ومروراً بالمعجم المؤلف من عدد غير محصور من المفردات. لكل مفردة في المعجم وجه صوتي مضبوط ووجه معنوي محدود. ثم انتقالاً إلى الفص التحويلي بقواعده التصريفية التي تضبط تنقلات الوجه الصوتي للمفردة، وقواعده الاشتقاقية التي تضبط الدلالة الصرفية للصيغ الاشتقاقية. وأخيراً الفص التركيبي بدءاً بالنسق المقولي ومروراً بكافة المراحل التي يقطعها تكوين الجملة. من بنيتها المكونية إلى بنيتها الإعرابية، إلى بنيتها الوظيفية، وأخيراً بنيتها الموقعية. فالتكلم لا ينتج جملةً أو يفهم معناها من غير أعمالٍ لما حصل له من المعرفة اللغوية بكل الفصوص الأربعة.

وحين يكون معنى الإعراب وصفاً كافياً للمعرفة اللغوية الموظفة أولاً من قبل المتكلم لإنشاء الجملة من المفردات وتأليف الخطاب من الجمل، والموظفة ثانياً من لدن المخاطب لفهم الرسالة التي تلقاه من المتكلم وجب أن يعكس الإعراب بهذا المعنى معرفة نحوية موزعة على المراحل النحوية التي مر بها إنشاء الجملة، كما هي



موصوفة بواسطة بنية النموذج النحوي الموضوع مؤخراً للعربية من اللغات التوليفية. وإجمال الوصف لما وُظف من المعرفة في تركيب العبارة أو تحليلها ينبغي أن يكون بلغة اصطلاحية فُصِّلَت خلال تلقين نحو اللغة العربية بواسطة النموذج التوليقي. ويكون الإعراب مستوفياً في المراحل الأولى واقتصادياً بالتدرّج في المراحل المتبقية من تعليم النحو. ويمكن تطبيق المفهوم من إعراب النحو التوليقي من خلال الإعراب التوليقي لآيات من سورة الرحمن.

## 1. منهجية إعراب النحو التوليقي للقرآن الكريم

لا نعي بالمنهجية هنا أكثر من التقيد في الإعراب بكافة المراحل التي مرَّ بها تكوين العبارة موضوع الإعراب، باعتباره وصفاً لما طُبّق من المعرفة اللغوية في إنتاجها وفهمها. وبالترقيم المتسلسل يمكن تشخيص المعلومات اللغوية الموزعة على مراحل إنتاج الجملة. وهو ما سنتقيد به في النماذج الآتية من الآيات القرآنية.

﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾  
﴿الرحمن﴾:

- (1) مركب وصفي لانتمائه إلى مقولة الصفة، وهو ينحل إلى أداة التعريف (ال) والصفة (رحمن).
- (2) يدل معجماً (رحم) على الرأفة والمغفرة.
- (3) ويدل صرفياً (فعالان) على الإكثار من الرحمة.
- (4) يُعوض عنصر المسند إليه في البنية المكونية، حالته التركيبية الرفع المعمولُ بعلاقة الإسناد (ع) وعلامة الحالة الضمة الظاهرة على رويه المعمولة بوسيط العلامة اللغوي.
- (5) له وظيفة الفاعل النحوية المعمولة بعلاقة السببية (س) المنتقاة بالفعل المتخطي (علم).
- (6) يحتل المرتبة الأولى في البنية الموقعية بعامل تداولي؛ وهو رفع ارتياب مخاطب يشك في انفراد الفاعل (الرحمن) بفعله (علم القرآن).

﴿عَلَّمَ﴾:

- (1) مصرّف فعلي ينتمي إلى مقولة الفعل التام، ينحل إلى صُرفة المطابقة (مفرد+مذكر+غائب)، وإلى الفعل المتخطي (عَلَّمَ).
- (2) منقول صرفياً من الفعل المتعدي (عَلَّمَ) بالصيغة الاشتقاقية (فَعَّلَ).
- (3) يدل معجمياً وصرفياً على توفير الأسباب لاكتساب العلم القرآني.
- (4) يعوض عنصر المسند في البنية المكونية، فتنتظمه بالمركب الاسمي قبله علاقة الإسناد (ع) التي تعمل فيه حالة الرفع، وعلامة الحالة الضمة المقدرة على روي (علم) المبني للمضي على الفتح وضعاً.
- (5) ينتقي بمقولته الفرعية (فعل متخط) أولاً علاقة السببية (س) التي تعمل وظيفة الفاعل في المركب الوصفي (الرحمن) المرتب أولاً. وثانياً علاقة العلية العلية (و) التي تعمل وظيفة المفعول في المركب الاسمي (القرآن) بعده، وثالثاً علاقة السببية (ع) التي تعمل وظيفة الفاعل به في المركب الاسمي المحذوف اقتصاراً من البنية الكلامية دفعاً لتقييد الاستفادة من العلم القرآني بمتلقٍ ممكن.

﴿القرآن﴾:

- (1) مركب اسمي ينتمي أصلاً إلى مقولة المصدر، مؤلف من الأداة (ال) والاسم (قرآن).
- (2) يدل معجمياً على كلام الله ﷻ المنزل على رسوله ﷺ، والمدون في الكتاب الذي صار علماً لكلامه ﷻ الموحى إلى نبيه محمد ﷺ.
- (3) يعوض في البنية المكونية عنصر الفضلة، فتجمعه بنواة الجملة علاقة الإفضال (ج) التي تعمل فيه حالة النصب التركيبية، وعلامة النصب الفتحة الظاهرة على رويه العرب المعمولة بوسيط العلامة اللغوي.
- (4) تُؤلّفه بالمركب الفعلي قبله علاقة العلية الدلالية (و) التي تعمل فيه وظيفة المفعول النحوية.

### ﴿خَلَقَ﴾:

- (1) مصرّف فعلي؛ ينحل إلى فعل تام متعدّد؛ وإلى «الضهير»<sup>(1)</sup> الدال على صرفة المطابقة دلالةً عدمية.
- (2) يدل معجماً على إبداع الكائنات الوجودية من غير أصل ولا احتذاء.
- (3) يُعوض في البنية المكونية عنصرَ المسند، فتتنظمه بمراكبه علاقةُ الإسناد (ع) التركيبية التي تعمل فيه حالة الرفع، وعلامتها الضمة المقدرة على رويه المبني وضعاً على الفتح.
- (4) ينتقي بمقولته الفرعية (فعل متعدّد) علاقةً سببيةً عاملةً لوظيفة الفاعل في الضهير العائد على (الرحمن) في الجملة السابقة، ويخلفه حالياً في موقع المسند إليه. وتكون للضهير حالةُ الرفع المعمولة بعلاقة الإسناد، وعلامتها الضمة المقدرة لعدم التَّحْمُل. كما ينتقي علاقةً عليّة (و) التي تعمل وظيفة المفعول في المركب الاسمي (الإنسان).

### ﴿الإنسان﴾:

- (1) مركب اسمي ينتمي إلى مقولة الاسم التام. يتألف من الأداة (ال) والاسم التام (إنسان).
- (2) يدل معجماً على الكائن الحي المتميز بملكات عقلية تقدّره على التفكير واستنباط الصنائع.
- (3) يعوض في البنية المكونية عنصرَ الفضلة، فتجمعه بنواة الجملة علاقةُ الإفضال (ج) التي تعمل فيه حالة النصب التركيبية، وعلامةُ النصب الفتحة الظاهرة على رويه المعرب.
- (4) يتألف مع الفعل في المركب الإسنادي قبله بعلاقة عليّة (و) التي تعمل فيه وظيفة المفعول النحوية. لأنه هو الموضوع الشاهد على تحقق الخلق.

(1) مصطلح الضهير مأخوذ من لفظ الضَّهْر بمعنى بقعة في الجبل يخالف لوئها سائر لونه. وهو يدل في النحو على علامة المطابقة التي تلتصق بآخر الفعل الماضي والفعل الأمر، وبأول المضارع وآخره.

﴿عَلَّمَ﴾:

- (1) مصرّفٌ فعلي يتركب فضلاً عن فعل تام بصيغة الماضي وهو من صنف الفعل المتخطي بالنقل الصري (فَعَّلَ)، من الضهير الدال على صرفه المطابقة دلالةً عدمية العائد على (الرحمن) في الجملة الأولى.
- (2) يدل معجماً على توفير الأسباب اللازمة لإنشاء القدرة على التعبير بالأصوات الظاهرة عن المقاصد النفسية المكنونة.
- (3) يُعوض في البنية المكونية عنصرَ المسند، فتتظمه بمراكبه علاقةُ الإسناد (ع) التي تعمل فيه حالة الرفع. وعلامة الرفع الضمة المقدرة على رويه المبني وضعاً على الفتح.
- (4) ينتقي بمقولته الفرعية (فعل متخط) العلاقات الدلالية الثلاث؛ السببية (C)، والسبلية (⇔) والعلية (ω). الأولى (C) تعمل وظيفة الفاعل في الضهير العائد على (الرحمن) في الجملة الأولى، والذي يخلفه حالياً في موقعه المسند إليه، وتكون له حالة الرفع المعمولة بعلاقة الإسناد، وعلامتها الضمة المقدرة لعدم التحمّل. وتعمل الثانية (⇔) وظيفة الفاعل به في الضمير المتصل. والثالثة (ω) تعمل وظيفة المفعول في المركب الاسمي (الإنسان)

﴿ه﴾:

- (1) ضمير متصل بآخر الفعل ينتمي إلى مقولة الخالفة، يخلف من الأسماء الظاهرة ما احتمال أن يكون له شيء من السمات الثلاث (غائب+مفرد+مذكر).
- (2) يخلف مدلول (الإنسان) في موقع الفضلة، فيستلم من علاقة الإفضال حالة النصب، وعلامتها التصاقه بآخر المصرف الفعلي الذي يُعرب إعرابَ الفتحة.
- (4) ينتظمه بفعله الذي اتصل به علاقة السبلية (⇔) التي تعمل فيه وظيفة الفاعل به، بحيث يجمع بين وظيفتي المفعول الصريح والفاعل الضمني.



﴿البيان﴾:

- (1) مركب مصدر يتركب من الأداة (ال) والمصدر (بيان).
- (2) يعوض في البنية المكونية عنصراً الفضلة. فيستلم من علاقة الإفضال (3) حالة النصب، وعلامتها الفتحة الظاهرة على رويه المعرب.
- (4) تنتظمه بالفعل المتخطي (عَلَّمَ) علاقة العلية (و) التي تعمل فيه وظيفة المفعول.
- (5) يكون رفع ارياب المخاطب وتردده في استبداد الفاعل ﴿الرَّحْمَنُ﴾ بأفعاله هو العلاقة التداولية التي أوجبت للفاعل الصدارة في البنية الموقعية للجملة.

﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾

﴿الشَّمْسُ﴾:

- (1) مركب اسمي مؤلف من الأداة (ال) والاسم التام (شمس).
- (2) يدل معجماً على الجرم المتوهج مصدر الحرارة والضوء لأجرام المجموعة الشمسية.
- (3) يعوض في البنية المكونية عنصراً المسند إليه، ويتلقى من علاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامة الحالة الضمة الظاهرة على رويه المعرب.
- (4) تنتظمه علاقة دلالية بالفعل المحذوف اختصاراً من موقع المسند في نواة الجملة، فتكون له وظيفة نحوية تبعاً للفعل المقدّر.

﴿و﴾: مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الأداة العلاقية من صنف العاطف

الواصل الذي يوجب للمعطوف اللاحق ما يكون للمعطوف عليه السابق من الخصائص البنيوية والوظيفية.

﴿القمر﴾:

- (1) مركب اسمي يتألف من الأداة (ال) والاسم التام (قمر).

(2) يدل معجمياً على جَرْمٍ منير من المجموعة الشمسية يسبح حول الأرض في فلك ييضاوي.

(3) يعوض في البنية المكونية ما عوّضه متبوعه، فيكون له من الخصائص ما للمتبوع من الوقوع مسنداً إليه، واستلام حالة الرفع.

﴿بحسبان﴾:

(1) مركب حرفي يتألف من المصدر (حسبان) ومن حرف الإضافة (الباء) الدال على إلصاق معنى فعل سابق باسم لاحق، والناسخ للفتحة علامة إعراب الفضلة.

(2) يدل معجمياً على عدّ المقادير وتدقيقها.

(3) يعوض في البنية المكونية عنصر الفضلة، فيستلم من علاقة الإفضال حالة النصب. وعلامة الحالة الفتحة المقدرة على المركب الحرفي المؤلف من الجار والمجرور المنسوخ الفتحة علامة نُصِب الفضلة.

(4) في الجملة محذوف اختصاراً، يُقدَّر معجمياً بفعل يأتلف دلاليّاً مع سياقه؛ كالفعل اللازم (يسبح أو يتحرك أو يدور) الذي يعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فيستلم لو ظهر حالة الرفع وعلامتها الضمة. وهو ينتقي بمقولته الفرعية علاقة السبلية التي تعمل وظيفة الفاعل به في المسند إليه (الشمس) والمعطوف عليه (القمر).

تذكير (1).

الحذف بمعنى إسقاط بعض مكونات الجملة نوعان:

(أ) حذف اختصار؛ وهو نزع اللفظ من البنية القولية وإبقاء معناه في البنية الكلامية، ويمكن استرجاعه بالتقدير. وبه يحصل الإيجاز. من أمثلته قوله تعالى ﴿أكلها دائم وظلها﴾. وقولهم (علفتها تبناً وماءً بارداً).

(ب) حذف اقتصار؛ وهو إسقاط المعنى من البنية الكلامية، وبالتبعية من البنية القولية، لغرض الإطلاق ومنع التقييد. وتحقيقاً لهذا الغرض لا يتأتى

استرجاع المحذوف، ولا يصح تقديره من نماذجه قوله تعالى: ﴿هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾، ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَسْطُطُ﴾. وقولهم: (التاجر يبيع ويشترى).

﴿وَالنَّحْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾

﴿و﴾: مدخل معجمي مخلوع الدلالة يستعمل لابتداء الكلام أو استئنافه.

﴿النجم﴾:

- (1) مركب اسمي من الأداة (ال) والاسم التام (نجم).
- (2) يدل معجمياً على معنيين؛ فهو من صنف المشترك اللفظي، لدلالته أولاً على الجرم المضيء ليلاً في السماء، وثانياً على عشب كثيف أخضر يلتصق بالأرض. وهو المراد لائتلافه دلالياً مع المعطوف الذي يدل على صنف آخر من النبات.
- (3) يعوض المسند إليه في البنية المكونية، ويتلقى بعلاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامة الحالة الضمة الظاهرة على رويه المعرب.
- (4) تنتظم بالفعل اللازم (سجد) بعده علاقة السبلية التي تعمل فيه وظيفة الفاعل به.

﴿و﴾: مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الأداة العلاقية من صنف العاطف الواصل الذي يوجب للمعطوف اللاحق ما يكون للمعطوف عليه السابق من الخصائص النبوية والوظيفية.

﴿الشجر﴾:

- (1) مركب اسمي من الأداة (ال) والاسم التام (شجر).
- (2) يدل معجمياً على ما قام من النبات على ساق متشعب إلى أغصان.
- (3) يتبع المركب الاسمي قبله من جهة العطف، فوجب له من الخصائص النبوية والوظيفية ما للمتبوع من حالة الرفع ووظيفة الفاعل به.

﴿يسجدان﴾:

- (1) مصرّف فعلي يتركب من الفعل (سجد) بصيغة المضارع، وعلامة المطابقة المفكوكة (ياء الغائب في أول الفعل وألف المثني في آخره).
- (2) يدل وضعاً على إلصاق جبهة المرء بالأرض خضوعاً لله، واستعمالاً على ما يكون من النبات الحي من الامتثال بالتسخير والإذعان لقضاء الله في خلقه. وإسناد فعل السجود للنبات إسناد حقيقي في العلم الإلهي، وإسناد مجازي في معرفة الإنسان الذي لا يفقه تسبيح الأنواع الأخرى لله.
- (3) يعوض عنصر المسند في البنية المكونية، ويستلم من علاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامتها ثبوت النون التي تنوب عن الضمة في بعض مصرفات الفعل المضارع.
- (4) فعل لازم ينتقي علاقة السببية العاملة لوظيفة الفاعل به في المسند إليه (النجم) قبله وفي تابعه (الشجر).
- (5) ويكون في البدء بالفاعل (والنجم) ويتابعه (الشجر) إبعاداً للمخاطب من الوقوع في شبهة الإنكار لمجيء فعل الخضوع لله من دينكم الفاعلين.

تذكير (2).

عملاً بأن الاسم الظاهر أقوى من الضمير الذي يخلفه، والضمير أقوى من الضهير الذي يخلفهما فإذا اجتمع من الثلاثة في جملة اثنان استولى الأقوى على حالة التركيبية والوظيفة النحوية، وخلص خالفته للربط التركيبي، كما في مثل (قومك يغدرون لا أحد يستجير بهم). حيث يستولي الظاهر (قومك) على حالة الرفع المعمولة بعلاقة الإسناد، ووظيفة الفاعل المعمولة بعلاقة السببية، ويخلص الضهير (وا) لربط الفعل (يغدر) تركيباً بالاسم الجمع قبله. أو بالاسم الجمع بعده في نحو ((يتعاقبون فيكم ملائكة)). ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾. ومن شأن الاسم الظاهر (أحد) في الجملة الأخرى أن يستحوذ على الرفع والفاعلية. ويخلص



الضهير، في صورة علامة المطابقة العدمية، للربط التركيبي، وإذا اجتمع الضمير والضهير، في نحو (إذا هم سمعوا الصراخ توثبوا)، انفرد الضمير (هم) بالرفع والفاعلية، وتفرغ الضهير (وا) لربط الفعل (سمع) بالضمير (هم) قبله ربطاً تركيبياً. وإذا اجتمع الثلاثة، كما في الآية ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ انفرد اسم الجلالة (الله) بالرفع والفاعلية، وخلص الضمير (هو) لدور التخصيص<sup>(1)</sup>؛ تخصيص الفاعل (الله) قبله بالفعل (يقبل) بعده، وتفرغ الضهير في صورة المطابقة العدمية لربط فعله بالفاعل قبله ربطاً تركيبياً.

وإذا خلت الجملة من الاسم الظاهر والضمير معاً، كما في الآية الكريمة ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ تخلص الضهير في صورة المطابقة المفكوكة (ي... ون) من دور الربط التركيبي لانتفاء السابق المعود عليه، وترشح للنياحة عن الاسم الظاهر لاستلام ما قد يلحقه من الحالة التركيبية والوظيفة النحوية كما لو كان ماثلاً في موقع المسند إليه في نواة الجملة.

بعد هذا التذكير بعلاقة الخلافة التي تقوم في النحو التوليقي بين الاسم الظاهر (نسوة)، والضمير (هُنَّ)، والضهير (نَ) نعود إلى موضوع إعراب القرآن الكريم حتى يتبين بالتطبيق معنى الإعراب التوليقي الذي حصرناه في الوصف المحمل للمعرفة اللغوية المستعملة في إنشاء الجملة وفهم معناها.

﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾

﴿و﴾: مدخل معجمي مخلوع الدلالة يستعمل لابتداء الكلام عند الانتقال من السكون إلى الحديث. أو لاستئناف كلام آخر بعد استيفاء الغرض من كلام سابق

(1) من النحويين الذين خصّوا ضمير الفصل مع الفعل بدور التخصيص ابن عقيل حيث يقول: «قد يكون للتخصيص أي قصر المسند على المسند إليه نحو (زيد هو أفضل من عمرو) و(زيد هو يقاوم الأسد). وقد يكون مجرد التأكيد إذا كان في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾»، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج، ص 477.

﴿السَّمَاءُ﴾:

- (1) مركب اسمي مؤلف من أداة التعريف (ال) والاسم التام (سماء).
- (2) يدل معجماً على غلاف غازي يُحيط بالأرض وما يعلوه من الكون الفضائي.
- (3) يعوض المصدر (صد) في البنية المكونية للجملة، ويستلم الفتحة اتصالاً بنسبته المتمثل في الضمير (ها) العائد عليه، والواقع في فضلة الجملة بعده.
- (4) له وظيفة المبتدأ التداولية المحصورة في شدّ الانتباه.

﴿رفع﴾:

- (1) مصرّف فعلي يتركّب من الفعل التام (رفع) المتعدي بصيغة الماضي. ومن الضهير في صورة المطابقة العدمية.
- (2) الدال معجماً على إطالة الشيء علواً.
- (3) يعوض المسند في البنية المكونية، فيستلم من علاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامتها الضمة المقدرة على رويه المبني وضعاً المعرب موضعاً.
- (4) ينتقي بمقولاته الفرعية (فعل متعد) أولاً علاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل في الضهير المائل في صورة المطابقة العدمية، والقائم مقام السابق (الرحمن). وينتقي ثانياً علاقة العلية العاملة لوظيفة المفعول في لاصقة الضمير (ها) الرابط لنواة الجملة بالمبدأ في صدرها.

﴿ها﴾:

- (1) ضمير متصل بآخر الفعل، وقد ينفصل عنه بعماد، يخلف اسم (السما) في صدر الجملة.
- (2) ي عوض الفضلة في البنية المكونية للجملة، فيستلم من علاقة الإفضال حالة النصب، وعلامة الحالة التصاقاً بآخر المصرّف الفعلي الذي يُعرب إعراباً الفتحة.

(3). ت نتظمه بالفعل (رفع) المتعدي علاقةً العلية التي تعمل في الضمير (ها) وظيفة المفعول.

﴿و﴾: مدخل معجمي مخلوع الدلالة لاستئناف جملة من نوع مغاير لنوع الجملة السابقة.

﴿وضع﴾:

- (1) مصرف فعلي يتركب من الضهير وهو علامة عدمية تخلف سابقاً، ومن الفعل التام المتعدي بصيغة الماضي.
- (2) يدل وضعاً على الخفض نقيض الرفع، واستعمالاً على فرض العدل على الأرض.
- (3) يعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فيتلقى عن علاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامتها الضمة المقدرة على رويه المبني على الفتح وضعاً.
- (4) ينتقي بقولته الفرعية (فعل متعد) علاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل في الضهير الذي يخلف الاسم الظاهر (الرحمن) المذكور في الجملة الأولى.

﴿الميزان﴾:

- (1) مركب اسمي ينحل إلى أداة التعريف (ال) والاسم التام (ميزان).
- (2) يدل معجمياً وصرفياً على الآلة المستعملة لقياس الثقل. واستعمالاً على معنى تحري العدل في الإنصاف والانتصاف.
- (3) يعوض الفضلة في البنية المكونية فيستلم من علاقة الإفضال حالة النصب، وعلامة الحالة الفتحة الظاهرة على رويه المعرب.
- (4) تنتظمه بالفعل (وضع) علاقة العلية التي تعمل فيه وظيفة المفعول النحوية.

﴿أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ﴾

﴿أَلَّا﴾: مدغم حرفي ينفكُّ إلى (أَنْ) التفسيرية المقترنة بجملة تُعَيِّنُ محتوى الجملة السابقة، و(لا) الناهية التي تجلب السكون لنسخ الضمة علامة رفع الفعل المضارع المنهي عنه.

﴿تَطْغَوْا﴾:

(1) مصرف فعلي يتألف من علامة المطابقة المفكوكة: (ت... توا) التي تخلف ضمير المخاطبين (أنتم)، ومن الفعل التام المتعدي (طغى) بصيغة المضارع.

(2) يدل معجماً على الميل ظلماً وتجاوز الحق تجبراً.

(3) ويدل بصيغته الصرفية المركبة مع (لا) على الكف الواجب عن إتيان معناه وفعله.

(4) يعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فيتلقى عن علاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامتها نون محذوفة نسخاً بلا الناهية.

(5) ينتقي بمقولاته الفرعية (فع) أولاً علاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل في الضمير (أنتم) المسقط استجابةً لمبدأ تجنب الضمير المعبر عنه بقولنا (متى تأتى استعمال الضمير تعطل استعمال الضمير). فقام الضمير (ت... توا) مقام الضمير في استلام مستحقاته. وثانياً ينتقي علاقة العلية التي تعمل وظيفة المفعول في المركب الحرفي (في الميزان)

﴿في الميزان﴾:

(1) مركب حرفي يتألف، فضلاً عن حرف الإضافة والجر (في) الذي يدل معنى الظرفية ويجلب الكسرة لنسخ الفتحة علامة إعراب الفضلة، من المركب الاسمي (الميزان) الذي يدل معجماً وصرفياً على آلة قياس الثقل، واستعمالاً على معنى تحري العدل في الإنصاف والانتصاف.



(2) المركب الحرفي من الجار والمجرور يعوض عنصر الفضلة، فيتلقى حالة النصب، وعلامتها الفتحة المقدرة على المركب الحرفي، ويكون ظهورها في العطف المحل خاصة.

﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾  
﴿و﴾:

- (1) مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الأداة العلاقية من صنف العاطف الواصل الذي يوجب للمعطوف اللاحق ما يكون للمعطوف عليه السابق من الخصائص البنيوية والوظيفية.
- (2) يعطف جملة الأمر (أقيموا) على جملة النهي (لا تطغوا) لإشراك الثانية في وظيفة التفسير.

﴿أَقِيمُوا﴾:

- (1) مصرف فعلي يتألف، فضلاً عن الضهير في صورة علامة المطابقة المرصوفة: (وا) الذي يَخْلُفُ ضمير المخاطبين (أنتم)، من فعل تام متعد بصيغة الأمر.
- (2) يدل معجمياً على إيقاع الفعل على الوجه المطلوب. وصرفياً على إتيان معنى الفعل على جهة الوجوب.
- (3) يعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فيتلقى عن علاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامتها مقدرة على الفعل المبني وضعاً.
- (4) بمقولاته الفرعية (فعل متعد) ينتقي علاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل في الضهير (وا) خلف الضمير (أنتم) المتخطي. بموجب مبدأ تجنب الضمير. كما ينتقي علاقة العلية العاملة لوظيفة المفعول في المركب الاسمي (الوزن) بعده.

﴿الوزن﴾:

- (1) مركب مصدرى يتألف من أداة التعريف (ال) والمصدر (وزن).
- (2) يدل معجماً على معرفة قدر الشيء وتوخي المساواة في التقدير.
- (3) يعوض الفضلة في البنية المكونية فيستلم من علاقة الإفضال حالة النصب، وعلامة الحالة الفتحة الظاهرة على رويه المعرب.
- (4) تنتظمه بالفعل المتعدي قبله علاقة العلية التي تعمل فيه وظيفة المفعول النحوية.

﴿بالقسط﴾:

- (1) مركب حرفي يتألف من حرف لإضافة والجر (الباء) الدالة على معنى الإلصاق، ومن المركب الاسمي (القسط).

﴿القسط﴾:

- (2) من قبيل الأضداد، فهو يدل على معنى العدل في تعيين الأنصبة؛ كما في الآية ﴿وَأَقِيمُوا الزَّوْنَ بِالْقِسْطِ﴾. وعلى معنى الجور، كما في الآية ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾. بينما (أقسط) له دلالة واحدة؛ وهي إعطاء الغير نصيبه إنصافاً، كما في الآيتين: ﴿وَأَقْسُطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾، و﴿أَنْ تَبْرُوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾.
- (3) يدل على معنى تحرى الإنصاف والعدل في القسمة.
- (4) المركب الحرفي (بالقسط) يعوض الفضلة، فتكون له حالة النصب المنسوخ العلامة بكسرة الجار.

﴿و﴾: مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الأداة العلاقية من صنف العاطف الواصل الذي يجمع جملة النهي بعده بجملة الأمر قبله لإشراكها في وظيفة التفسير.

﴿لا﴾: مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الأداة، يُفقد مع الفعل المضارع معنى النهي، وهو ناسخ يجلب السكون لإبطال الضمة علامة رفع الفعل المضارع.

﴿تُخْسِرُوا﴾:

- (1) مصروف فعلي يتألف، فضلاً عن الفعل التام (خَسِرَ) المنقول صرفياً بصيغة (أفعل) إلى فعل متعدي، من الضهير في صورة علامة مطابقة مفكوكة (ت... وا) التي تخلف ضمير المخاطبين (أنتم).
- (2) يدل على معنى الإنقاص من المستحق حيفاً وتطفيفاً.
- (3) يدل بصيغة المضارع ولام الجزم على النهي بمعنى وجوب الكف عن الإنقاص من المستحق بالميزان.
- (4) يعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فيتلقى عن علاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامتها نون محذوفة نسخاً بلا الناهية.
- (5) ينتقي بمقولاته الفرعية (فع) علاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل في أصل الضهير (ت... وا) الذي هو الضمير (أنتم) المتخبط استجابة لمبدأ تجنب الضمير، وينتقي علاقة العلية التي تعمل وظيفة المفعول في المركب الاسمي (الميزان) الواقع فضلة.

﴿الميزان﴾:

- (1) مركب اسمي من أداة التعريف (ال) واسم الآلة (ميزان) الناتج صرفياً عن عملية قلب (الواو) كسرةً طويلة بقاعدة صرفية: (إذا تجرَّد الصامت اللين من صائته قلب إلى مثل حركة ما قبله).
- (2) يعوض الفضلة في بنية الجملة، فيستلم من علاقة الإفضال حالة النصب، وعلامتها الفتحة الظاهرة على رويه.
- (3) يتلقى وظيفة المفعول النحوية من علاقة العلية المنتقاة بالفعل المتعدي (تُخْسِرُوا).

والجمل الطلبية المتعاطفة ﴿أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ﴾، ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ لها وظيفة التفسير التفصيلي محتوية الجملة الخبرية ﴿وَضَعِ الْمِيزَانَ﴾

### تذكير (3)

(أ) مبدأ تجنب الضمير

متى تأتي استعمال الضمير تعطل الإتيان بالضمير بغير موجب تركيبى، كإحضار الضمير ليصح العطف على النظير في العبارة (العدل ولّى هو وأصحابه)، وفي الآية ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾. أو تداولي، كتخصيص الضمير المقدم بفعله المؤخر في مثل (أنا سعت في حاجتك)، حيث جيء بالضمير (أنا) لتخصيصه بفعل السعي في قضاء حاجة المخاطب. أو تعيين الضمير المتقدم بإحضار ضميره بعده، كما في (فكيف وصلت أنت من الزحام).

(ب) مبدأ توريث العوارض

يكون للحوالف الماثلة في التركيب ما يكون لسوالفها المتخاطة من الأحوال التركيبية والوظائف النحوية والعلامات الإعرابية ما لم تجتمع. ففي مثل ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ يكون للضمير المتكوّن من علامة المطابقة المفكوكة (ي... و) ما وجب لسلفه الضمير (هم) المتخطى، من حالة الرفع وعلامة الضمة ووظيفة الفاعل. لكن الضمير لو هנה لا يقوى على أن يشغل في نواة الجملة ما يشغله سلفه من الحلول في موقع المسند إليه. كما لا يتحمّل شيئاً من علامات الإعراب.

(ج) مبدأ استحقاق العوارض.

إذا اجتمع في التركيب المقولات الثلاث: الظاهر والضمير والضمير، كما في ﴿وَمَكَرُوا لَكَ هُوَ ابْنُكَ﴾ استحوذ الاسم الظاهر (وَمَكَرُوا لَكَ) على حالة الرفع التركيبية، وعلى وظائف الفاعل النحوية. وتفرغ الضمير (هو) لتأدية وظيفة الاختصاص<sup>(1)</sup>، أي اختصاص الفاعل بفعله، وتخلص الضمير في صورة علامة المطابقة المفكوكة (ي... و) للقيام بدور الربط التركيبى،

(1) الاختصاص هو أفراد الفاعل بفعله من غير نفيه عن غيره الذي هو القصر والحصر. وفي هذا المعنى نقل السيوطي عن تاج الدين السبكي قوله: «ويفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر، وليس كذلك، وإنما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة الحصر؛ وإنما عبروا بالاختصاص. والفرق بينهما أن الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور، والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه». الإتيان في علوم القرآن، ج3، ص275.



وإذا اجتمع في الجملة الضمير والضمير، كما في (هَنْ يَحْفَظُنَ الْقُرْآنَ) استولى الضمير (هَنْ) على حالة الرفع التركيبية ووظيفة الفاعل النحوية، وخلص الضمير في صورة علامة مطابقة مفكوكة (ي...ن) لدور الربط التركيبي،

وقد يجتمع الظاهر والضمير في جملة اسمية بالمعنى البياني، وهي المركبة من الأسماء فقط، كما في الآيات ﴿أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾، و﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾، و﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. وعندئذ تستحوذ الأسماء الظاهرة (ذلك)، (أولئك)، (الله) في موقع المسند إليه على حالة الرفع المعمولة بعلاقة الإسناد، وعلى صفة الوظيفة النحوية المستحقة بموجب العلاقة الدلالية التي تنتقيها المداخل الصفات في موقع المسند، ويتفرغ الضميران (هو)، (هم) للقيام بدور الإقرار التركيبي لما بعده في موقع المسند.

بعد التذكير بما سبق من أصول النحو التوليقي نواصل تطبيقاته في مجال الإعرابي القرآني حتى تضح المنهجية ويتحدد بدقة المفهوم الحالي للإعراب المحصور في الوصف المحمل للمعرفة اللغوية التي يستعملها المتكلم وهو يبيّن الجملة عبر مستويات متتالية. كما يتبين مرة أخرى من إعراب الآيات التالية:

﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ. فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ. وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ. فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾.

﴿و﴾: أداة اقترنت بكلام مستأنف منفصل عما سلف.

﴿وَالْأَرْضَ﴾: مركب اسمي ينحل إلى أداة التعريف (ال) والاسم التام (أرض).

(1) يدل معجماً على كوكب من المجموعة الشمسية مأهول بالإنسان وباقي الكائنات الحية.

(2) يعوض عنصر الصدر في البنية المكونية، ويستمد إعرابه من الفتحة الظاهرة على آخره من نسيبه الضمير (ها) الواقع في فضلة الجملة. وهو مبتدأ متصل له وظيفة شدّ الانتباه لأهميته.

﴿وضع﴾:

- (1) مصرف فعلي يتألف، فضلاً عن الضهير في صورة علامة المطابقة العدمية، من الفعل التام المتعدي بصيغة الماضي.
- (2) يدل معجماً على الإيجاد والخلق.
- (3) يعوض عنصر المسند في البنية المكونية، فيستلم من علاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامة الحالة الضمة المقدرة عليه لكونه مبنياً وضعاً.
- (4) ينتقي بمقوله الفرعية (فعل متعد) علاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل في سلف الضهير (الرحمن) المذكور في الآية الأولى. كما ينتقي علاقة العلية التي تعمل وظيفة المفعول في الضمير (ها) المقترن بالفعل من آخره. ويكون (وضعها) جملة مركبة من الفعل (وضع) والضهير (Ø) الذي يقوم مقام سلفه (الرحمن) والضمير (ها) العائد على أصله (الأرض) في صدر الجملة.

﴿ها﴾: ضمير الغائب المفرد المؤنث نسيبُ المبتدأ في الصدر/ يُعوض عنصر الفضلة في البنية المكونية، فيستلم من علاقة الإفضال حالة النصب، وعلامتها الاتصال من الآخر. في مقابل إعراب الانفصال من الأول عن حالة الرفع المعمولة بعلاقة الإسناد. كما يستلم وظيفة المفعول من علاقة العلية التي تجمعها بالفعل (وضع).

﴿للأنام﴾:

- (1) مركب حرفي يتألف فضلاً، عن أداة الإضافة (ل) الدال معجماً على الملكية، من المركب الاسمي (الأنام) المؤلف من (ال) الجنسية، واسم الجنس (أنام) الذي لا مفرد له من لفظه.
- (2) يدل معجماً على جميع الخلق المحتاج في استمرار بقائه إلى ما وُضع له على الأرض. وللمركب الحرفي (للأنام) حالة النصب المنسوخ العلامة بكسرة حرف الإضافة.

﴿فيها﴾:

(1) مركب حرفي يتألف من حرف الإضافة والجر (في)، الذي يدل على معنى الظرفية، وهو يُضيف معنى فعل مختصر من موقع المسند، قابل للاسترجاع مقدراً بفعل عام من قبيل (يوجد). ومعه الضمير (ها) الذي يُعوض عنصراً للفضلة، فيستلم وحرف الإضافة حالة النصب، وعلامتها الاتصال من الآخر.

﴿فاكهة﴾:

(1). مركب اسمي يتألف من اسم معه أداة التنكير في صورة (نون ساكنة).  
(2) يدل معجمياً على ثمار بذرية ذات طعم حلو أو حامض.  
(3) يعوض عنصراً للمسند إليه فيستلم من علاقة الإسناد حالة الرفع وعلامتها الضمة الظاهرة على رويه. كما يستلم وظيفة المفعول من علاقة العلية المنتقاة بالفعل القاصر (يُوجد) الحوّل صرفياً من الفعل المتعدي (أوجدَه).

﴿والنخل﴾: مركب اسمي تابع لما قبله عن طريق العطف، فوجب له من العوارض ما للمتبوع من حالة الرفع المعمولة بعلاقة الإسناد، ووظيفة المفعول المعمولة بعلاقة العلية المنتقاة بالفعل القاصر صرفياً (يوجد).

ذاتُ الأكمام: مركب إضافي ينحل إلى الخالفة (ذات). بمعنى (صاحبة)، وهي تتلقى حالة الرفع بعلامته الضمة ووظيفة المفعول من المتبوع (النخل) من جهة النعت. وإلى المضاف إليه (الأكمام) الدال معجمياً على ما يكون للشجر المثمر من البراعم؛ وهي أغلفة النور قبل أن تفتق. وهو يتلقى كسوته من ناسخ داخلي متخطى يُقدّر بحرف الإضافة المناسب للتعليق عند القطع. وللمركب الإضافي التابع من رأسه دور التعيين. أي تعيين المتبوع.

﴿والحَبُّ﴾: مركب اسمي يدل على حبوب الزرع كالبر والشعير والفواكه كالرمان والعنب، وهو تابع للنخل من جهة العطف، ومنه يتلقى حالة الرفع ووظيفة المفعول.

﴿ذُو الْعَصْفِ﴾: مركب إضافي ينحل إلى الخالفة (ذو). بمعنى (صاحب)، يستلم الرفع والمفعولية بالتبعية للمركب الاسمي (الْحَبُّ) من جهة النعت. وإلى المضاف إليه (العصف) الدال معجماً على ما عُلِقَ بساق الزرع من الورق اليابس الدقيق المَفْتَت. وهو يتلقى كسوته من ناسخ داخلي متخَطَّى يُقَدَّر بحرف الإضافة المناسب للتعليق عند القطع. وللمركب الإضافي التابع من رأسه دور التعيين.

﴿وَالرَّيْحَانُ﴾: الواو أداة للعطف الواصل الذي يُعَدِّي خصائص المتبوع السابق إلى تابعه اللاحق.

﴿الرَّيْحَانُ﴾: مركب اسمي يدل الاسم منه على كل نبت طيّب الريح من أنواع المشموم. ومن متبوعه (ذُو الْعَصْفِ) عن طريق العطف فيستلم حالة الرفع وعلامتها الضمة ووظيفة المفعول.

﴿فَبَآئٍ آلَاءِ رَبِّكَمَا﴾: مركب إضافي معقد؛ يتألف من أربعة متضائفات؛ رأسها فَبَآئٍ المضاف إلى آلَاءِ المضاف إلى ربِّ المضاف إلى الضمير كما.

﴿فَبَآئٍ﴾: مركب حرفي يتألف من فاء زائدة؛ ليست للعطف ولا للربط، ومن باء الجر التي تفيد معنى الإلصاق، وتضيف كسائر حروف الجر معاني الأفعال قبلها إلى معاني الأسماء بعدها، فتنسخ بكسرتها فتحة ما دخلت عليه. ومن خالفة الاستفهام (أَيُّ) الدالة معجماً على معنى الاستفهام عن البعض.

﴿آلَاءِ﴾: اسم يدل مفردة (إِلَى) أو (أَلَى) على معنى النعمة، يقع بين متضائفين فيستلم كسوته من حرف الإضافة المتخَطَّى.

﴿رَبِّكَمَا﴾: مركب إضافي ينحل إلى الظاهر (رب). بمعنى المالك، وهو اسم من أسمائه عز وجل، وإلى الضمير (هما) للمثنى الغائب المفسَّر تفسيراً بعيداً باسمي الإنسان والجان المذكورين في الآيتين الموالتين.



المركب الإضافي المعقد ترتب أولاً بقاعدة التنزيذ لإمضاء الجملة رأساً على الاستفهام التقريري، وهو يعوّض عنصر الفضلة في البنية المكونية، فيستلم رأسه حالة النصب المنسوخ العلامة بكسرة الجار. كما يتلقى وظيفة المفعول من علاقة العلية المنتقاة بالفعل المتعدي (تُكَذَّبَان).

﴿تُكَذَّبَان﴾: مصرف فعلي يتألف من الضهير المركب من العلامة المفكوكة (ي...ا) الداخلة في تكوين صيغة الفعل المضارع (تُكَذَّبَان) وهو فعل متعد بالتحويل الصرفي من الفعل اللازم (كَذَبَ).

يعوض المسند فيتلقى حالة الرفع، وعلامتها ثبوت النون. وينتقي علاقة السببية العاملة لوظيفة الفاعل في سلف الضهير (ي...ا) وهو الضمير (هما) الكامن في موقع المسند إليه، والمتخطى استجابةً لمبدأ تجنب الضمير. كما ينتقي علاقة العلية العاملة لوظيفة المفعول في رأس المركب الإضافي المعقد (أي).

﴿خَلَقَ﴾: مصرف فعلي يتألف فضلاً، عن الضهير في صورة علامة المطابقة العدمية، من الفعل (خلق) الذي يدل بصيغته على الزمان الماضي، ويجذره على التكوين والإيجاد من العدم.

وهو يعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فيتلقى حالة الرفع، وعلامتها ضمة مقدرة على لفظه لكونه مبنياً وضعاً. وينتقي بقولته الفرعية (فع) علاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل في سلف الضهير؛ أي الضمير (هو) الكامن في موقع المسند إليه، والمتخطى استجابةً لمبدأ تجنب الضمير. كما ينتقي علاقة العلية العاملة لوظيفة المفعول في المركب الاسمي (الإنسان).

﴿الإنسان﴾: مركب اسمي يتألف من (ال) الجنسية والاسم التام (إنسان) الدال معجماً على الآدمي المتميز بالملكات العقلية أداق التفكير واستنباط الصنائع. وهو يعوض في البنية المكونية عنصر الفضلة، فيتلقى من علاقة الإفضال حالة النصب، وعلامة الحالة الفتحة الظاهرة على روي الاسم.

﴿من صلصال﴾: مركب حرفي يتألف من حرف الإضافة والجر (من) الدال على معنى التبعية. ومن الاسم (صلصل)، وهو الطين الذي بلغ من اليبوسة أن سمع لاحتكاكه صوت.

﴿كالفخار﴾: مركب حرفي يتألف، فضلاً عن أداة الإضافة والجر (ك) الذي يدل على معنى التشبيه، من المركب الاسمي (الفخار) الدال على الطين المتحوّل بالمطبخ إلى الخزف.

وفي القرآن الكريم ذكر لمراحل المادة التي خلّق منها الإنسان. فكان الخلق بدءاً من التراب أصل الطين؛ ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ﴾. فمن الطين المبتل كالمستخرج من البئر أو النهر ﴿من حمأ مسنون﴾، وقد تحوّل إلى طين متماسك ثابت شديد الثبوت ﴿إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ﴾، متحوّل إلى طين شديد اليبوسة ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾.

﴿وَخَلَقَ﴾: مصرف فعلي يتألف من الفعل التام المتعدي (خلق) ومن الضهير عديم العلامة أو الشاغر صوتياً والذي يخلف أصل سلفه (الرحمن). الفعل (خلق) يعوض المسند فيستلم حالة الرفع المقدرة على رويه المبني أصلاً على الفتح. وهو ينتقي بمقولته الفرعية (فع) علاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل في سلف الضهير المتخطى بمبدأ تجنب الضمير. كما ينتقي علاقة العلية التي تعمل وظيفة المفعول في الاسم (الجان) الذي يعوض الفضلة فيتلقى حالة النصب من علاقة الإفضال والفتحة الظاهرة على رويه من وسيط العلامة.

﴿الجان﴾: مركب اسمي يتألف من أداة التعريف (ال) والاسم التام (جان) المأخوذ من (جَنّ) الدال وضعاً على معنى الاستتار والاجتئان من الغير. فكان من المخلوقات غير المرئية من قبل الإنسان. له حالة النصب المعمولة بعلاقة الإفضال ووظيفة المفعول المعمولة بعلاقة العلية.

﴿من مارج من نار﴾: مركبان حرفيان يتألفان من حرف الإضافة والجر (مِنْ) التي تدل على معنى التبعية في كليهما. ومن الاسم (مارج) الذي يدل في المركب الحرفي الأول على لسان اللهب الشديد الصفاء لخلوصه من الدخان. ومن الاسم (نار) الدال على شعلة مصدر الضوء والحرارة البالغة الإحراق. وكلا المركبين في موضع النصب لوقوعهما في فضلة الجملة.

## خاتمة

اقتصرنّا في الإعراب التوليّفي للقرآن الكريم على الآيات الست عشرة من سورة الرحمن: ﴿الرَّحْمَنُ (1) عَلَّمَ الْقُرْآنَ (2) خَلَقَ الْإِنْسَانَ (3) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ (4) الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ (5) وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ (6) وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ (7) أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ (8) وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ (9) وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ (10) فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ (11) وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ (12) فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ (13) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ (14) وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَّارِجٍ مِنْ نَارٍ (15) فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ (16)﴾.

وهذا العدد من الآيات كافٍ لبيان معنى الإعراب التوليّفي المحصور، كما سبق أن ذكرنا وأعدنا، في الوصف المحمل للمعرفة اللغوية المنفذة في تركيب الجملة من لدن المتكلم وتحليلها من لدن المخاطب.

## 2. إعراب تراثي

ومما يوضح المراد من الإعراب التوليّفي أن نقارنه بإعراب تراثي للآيات نفسها وليكن من أحد كتب إعراب القرآن، على أن يكون النقل بالنص حتى يتضح الفرق بين الإعرابين التراثي والتوليّفي. وسوف يتبين في نهاية المقارنة بين الإعرابين أن الإعراب التوليّفي يتضمن الإعراب التراثي لتأخر ظهوره، ويُضيف إليه ما استجد في مجال الدراسات النحوية.

ومن الإعراب التراثي ما أورده النحاس في كتابه إعراب القرآن حول نفس الآيات من سورة الرحمن.

﴿الرَّحْمَنُ (1) عَلَّمَ الْقُرْآنَ (2)﴾

الرَّحْمَنُ (1) رفع بالابتداء وخبره عَلَّمَ الْقُرْآنَ (2) أي من رحمته عَلَّمَ الْقُرْآنَ فبصر به رضاه الذي يقرب منه وسخطه الذي يباعد منه ومن رحمته.

﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ (3) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ (4)﴾: فهو خبر بعد خبر.

﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ (5)﴾: الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ مبتدأ، وقيل: الخبر محذوف أي يجريان بِحُسْبَانٍ وقيل: الخبر بِحُسْبَانٍ.

﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ (6)﴾: روى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: النجم ما تبسّط على الأرض من الزرع يعني البقل ونحوه، قال: والشجر ما كان على ساق. قال أبو جعفر: وهذا أحسن ما قيل في معناه أي يسجد له كل شيء أي ينقاد لله جلّ وعزّ.

﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ (7)﴾: وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا نصبت بإضمار فعل يعطف ما عمل فيه لفعل على مثله وَوَضَعَ الْمِيزَانَ قال الفراء أي العدل، وقال غيره: هو الميزان الذي يوزن به.

﴿أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ (8) وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ (9)﴾: أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ (8) «أن» في موضع نصب، والمعنى: بأن لا تطغوا، وَتَطْغَوْا في موضع نصب بأن، ويجوز أن يكون «أن» بمعنى أي فلا يكون لها موضع من الإعراب، ويكون تطغوا في موضع جزم بالنهي. قال أبو جعفر: وهذا أولى لأن بعده وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ (9). وقرأ بلال بن أبي بردة وَلَا تُخْسِرُوا بفتح التاء. وهي لغة معروفة.



﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ (10)﴾: نصب الأرض بإضمار فعل.

﴿فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ (11)﴾: فِيهَا فَاكِهَةٌ مبتدأ. وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ عطف عليه. الواحد كمّ وهو ما أحاط بها من ليف وسعف وغيرهما.

﴿وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ (12)﴾: وَالْحَبُّ مرفوع على أنه عطف على فاكهة أي وفيها الحبّ. ذُو الْعَصْفِ نعت له. وَالرَّيْحَانُ عطف أيضاً. وقراءة الأعمش وحمزة والكسائي. ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ بالخفض. بمعنى وذو الريحان.

﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ (13)﴾: روى ابن أبي طلحة عن ابن عباس قال: فبأيّ نعم ربّكما. قال أبو جعفر: فإن قيل: إنما تقدّم ذكر الإنسان فكيف وقعت المخاطبة لشيئين؟ ففي هذا غير جواب. منها أن الأنام يدخل فيه الجنّ والإنس فخطوبوا على ذلك، وقيل: لما قال جلّ وعزّ: وَالْجَنَّ خَلَقْنَاهُ (الحجر: 27) وقد تقدّم ذكر الإنسان خوطب الجميع. وأجاز الفراء أن يكون على مخاطبة الواحد بفعل الاثنين، وحكى ذلك عن العرب.

﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ (14)﴾: روى ابن أبي طلحة عن ابن عباس قال: الصلصال الطين اليابس. فالمعنى على هذا خلق الإنسان من طين يابس يصوّت كما يصوّت الطين الذين قد مسّته النار. وهو الفخار. وقيل: الصلصال المتنّ فعلاً، من صلّ اللحم إذا أنتن، ويقال أصل.

﴿وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَّارِجٍ مِنْ نَارٍ (15) فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ (16)﴾: قيل: المارج مشتقّ من مرج الشيء إذا اختلط، والمارج من بين أصفر وأخضر وأحمر، وكذا لسان النار. وروى ابن أبي طلحة عن ابن عباس من مارج من نار قال: هو من خالص النار<sup>(1)</sup>.

(1) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن ج4، ص206

ويظهر من تتبع عمل أبي جعفر النحاس في إعرابه للآيات موضوع المقارنة أن معنى الإعراب عنده انتقائي، إذ ينتقي من الآية مفردة واحدة ليشرح معناها المعجمي، كما جاء في الآيات (6، 13، 14، 15، 16). أو يختار أن يُعلّل حركة إعرابية لمفردة بعينها دون الباقي، كما في الآيات؛ (10، 12). وقد يقتصر على تعيين المركب المبتدأ في الآية من المركب الخبر فيها، كما في الآيات (1، 2، 3، 4، 5، 7). وأحياناً يجمع بين شرح مفردة وتعليل حركة إعرابية. كما في الآيتين (8، 11). ولذلك يمكن وصف إعراب أبي جعفر النحاس بكونه إعراباً انتقائياً؛ أي يركز في الآية على جزئية بعينها لا إشكال فيها يستوجب إفرادها، ويصرف النظر عن غيرها الكثير. وهو بذلك يقع على طرف النقيض من الإعراب الشمولي المتميز في النحو التوليقي بالوصف الكافي لكل مكون من مكونات الخطاب القرآني. مع المحافظة طبعاً على استقلال علم الإعراب القرآني عن علم تفسيره، وسائر علومه.



## الفصل السادس

# مقارنات نحوية

### بين النحويين التراثي والتوليقي





## 1. علامات الإعراب ومجاري الأواخر

### مقدمة

اختبار نموذج النحو التوليقي الموضوع مؤخراً لوصف اللغة العربية يمكن إجراؤه هذه المرة من خلال المقارنة النحوية بينه وبين النحو التراثي. على أن تكون المقترنة بين نسختين من نحو اللغة العربية؛ أولاهما قديمةً دونها سيبويه في الكتاب، وقد نشأت في سياق معرفي، وإن كان حتماً ليس في مستوى السياق المعاصر من حيث النضج المعرفي، ولكنه ممهّد له في مجال العلوم اللغوية التي تعيننا بالدرجة الأولى.

وكيفما كان شكل المقارنة النحوية والغاية منها فالأهم أنها ممكنة حالياً، إذ يمكن بعد ظهور النحو التوليقي المقارنة لأول مرة بين نسختين من نحو العربية متميزتين من جهات يمكن أن نحصرها في عناصر محددة سلفاً لنجعلها موضوعاً للمقارنات النحوية.

(1) من حيث البناء الداخلي للنموذجين النحويين، وتنظيم الظواهر اللغوية موضوع المعالجة النحوية في النموذجين التراثي والتوليقي. والحال أن بناء النموذج النحوي لم يكن يدخل في اهتمامات المتقدمين، وهو من صميم العمل العلمي حالياً. كما أن تنظيم الظواهر اللغوية المعالجة بقدر ما يكون تاماً في النماذج النحوية المبنية بناءً اللغة، قد يكون جزئياً في الأنحاء غير المنظمة تنظيمياً داخلياً

(2) من حيث المنهجية المستخدمة لاقتناص المعرفة اللغوية. علماً أن المنهجية قديماً لا تخرج عن النزعة المراسية القائمة على جمع المعطيات اللغوية

وإخضاعها للمعالجة بالإعمال المباشرة الملكات الذهنية، وما قد يترتب عن تفاوتها لدى الدارسين من تفاوت في نتائجها الآيلة إلى اختلاف المعرفة المستنبطة. بينما في وقتنا الراهن استُحدثت النظرية اللسانية بصفتها منهجية لاقتناص المعرفة النسقية المتميزة باليقين الرياضي والحق الوجودي، ويكون التفاوت حينئذ قد انتقل من تفاوت في الملكات الذهنية إلى تفاوت في بناء الأنساق النظرية.

(3) من حيث اللغة الاصطلاحية والعبارة الواصفة، هل يُراعى في ذلك التوافق مع النموذج النحوي والتطابق مع الواقع اللغوي؟ أم قد يُغلب أحدهما. وهل وضوح العبارة الواصفة للمضامين اللغوية كانت من أولويات النحويين أم كان التعويل على الشراح والمقربين للمعرفة النحوية.

وتكفي المقاييس الثلاثة للوقوف على ما قد يكون للنسختين من نحو العربية من الجدوى، أولاً في وصف اللغة العربية وصفاً علمياً، وثانياً في توظيف المعرفة اللغوية المكتسبة في مختلف القطاعات العملية التي تستخدم العربية في نشاطها القطاعي.

ولتسلم المقارنة النحوية سوف نجعل مضامين أبواب من كتاب سيبويه موضوعاً للمقايسة مع نظائرها في النحو التوليقي. فقد لا يخلو نموذج نحوي قديم أو حديث من التصنيف المقولي للمداخل المعجمية، ولعله مما يعني الجميع التوقف عند منهجية المعالجة لمحتوى هذا الموضوع وغيره في النحويين موضوع المقارنة، وما النتائج المستخلصة، وكيف هي لغة الوصف. والأهم مسألة الارتباط الطبيعي أو الوضعي للموضوعات النحوية المطروقة في كلا النحويين.

## 1. ما بين أقسام الكلم والتصنيف المقولي

تصنيف المفردات المعجمية يحتل المرتبة الأولى في تركيب الأنحاء. وبه بدأ سيبويه الكتاب، في الباب الأول المعقود لأقسام الكلم. وهو أيضاً المبحث الأول في تركيب النحو التوليقي. ودفعاً للإطالة بسرده ما قيل في كلتا المعالجتين لنفس

الموضوع، ولكونه في متناول ذوي الاختصاص وغيرهم من القراء المستنيرين سيكون من الأليق بالعرض الاقتصار على تقديم الملاحظات مع التركيز على أهم أوجه الائتلاف والاختلاف بين النحويين. بدءاً بنحو سيبويه المدرج في كل مرة تحت القسم (أ)، وعوداً بالنحو التوليقي المدرج دوماً تحت القسم (ب). على أن يُجرى ذلك في مساق واحد تحقيقاً لتقابل المعرفة اللغوية واستمرار تقادح الأفكار المنهجية.

(أ). في التقسيم الثلاثي للكلم في كتاب سيبويه<sup>(1)</sup> يمكن، في إطار المقارنة النحوية أن نسجل هنا، ملاحظات ثلاثاً. تخص الأولى البناء الداخلي للنحو، والثانية تتصل بمنهجية المعرفة، وتعود الثالثة إلى لغة الوصف. كما سبق أن حصرنا المقارنة النحوية في المقاييس الثلاثة المذكورة أعلاه.

(1) لم يربط سيبويه في هذا الباب، ولا في غيره من الكتاب، موضوع تقسيم الكلم بموضوع آخر من صميم التركيب (أي من النحو في عرف المتقدمين)، ولا من صميم علم آخر من علوم العربية. وعند الاطلاع على النظر يتضح المقصود من الربط المنشود.

(2) منهج معرفة المستخدم لحصر أقسام الكلم غائب كلياً في نحو سيبويه، فجاء التقسيم في صورة التصريح، وإقرار بأن أقسام الكلم ثلاثة: اسم وفعل وحرف. ولا شيء عن الوسيلة المتبعة لمعرفة كل قسم، ثم حصر العدد. ويتضح خلو التقسيم السيبويهي مما قيل عند المقارنة بالنظر في النحو التوليقي.

(3) لم يذكر سيبويه في هذا الباب، ولم تهتد في الكتاب إلى وصف لدور هذا التقسيم في النسق النحوي، وكأن السؤال عما يمكن استعماله لم يُطرح. وتظهر أهمية الموضوع بالقياس إلى الدور المسند للمقولات في بنية النحو.

(1) «هذا باب علم الكلم من العربية فالكلم: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم رجلٌ، وفرسٌ، وحائطٌ. وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيَتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم يَنقُطع...».



(4) بناءً على الانتظام الداخلي للغة وجب التطرق إلى مفهوم الجملة مباشرة بعد التقسيم الثلاثي للكلم، لأنّ الكلم في واقع اللغة إرشادٌ للمفردات المعجمية إلى عدونها في الجملة. ولم يتحدث سيويه عن جزء من الجملة وهو نواتها إلا في الباب الثالث حيث تطرق إلى المسند والمسند إليه.

(5) اللغة الواصفة في نحو سيويه ليست باللغة الاصطلاحية المستوفية لشروط الوصف الدقيق. ويظهر ذلك بوضوح أولاً في اللجوء إلى التعريف بالمثال: (فالاسمُ رجلٌ، وفرسٌ، وحائط). أو التعريف بالمغايرة: (حرّفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل). وليس ذلك من مسائل تعريف المفاهيم النحوية. وثانياً استعمال العبارة الاصطلاحية بدل المفرد في مثل (وبُنيَتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم يَنقَطع). إذ يمكن تعويض ذلك بالماضي والحاضر والمستقبل.

(6) من مظاهر عدم الاحتراز في سوق المعلومة اللغوية إدراج الأمر في أقسام الفعل المصنف باعتبار عنصر الزمن، كما يظهر من عبارة سيويه: (وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهب واقتل واضرب). فالأمر صنف من أقسام الكلام الثلاثة، وليس صنفاً من أقسام الكلم، كما هو مبين في النظر أسفله.

(ب). يُفترض في النحو التوليقي المستحدث مؤخراً في سياق فكري جديد أن يخلو من معظم ما لوحظ في المعالجة السيويهية لأقسام الكلم. وإلا لا دور له في تطوير المعرفة اللغوية المتعلقة بإيجاد النحو البديل. وهو ما ينبغي أن التحقق منه من خلال مقابلة معرفة لغوية سابقة بأخرى لاحقة.

(1) وفي المقابل حرص التصنيف المقولي المجرى في إطار النحو التوليقي على إبراز علاقة الانتظام القائمة بين فصوص اللغة وعلومها. إذ التصنيف المقولي انطلق من التركيب ليتناول المفردات المعجمية غير المتناهية من أجل تجميعها في بضع مقولات معجمية تركيبية. فتحقق الربط بين المعجم من جهة والتركيب من جهة أخرى. وتكفي النظرة الخاطفة

على بنية النحو التوليقي لمعينة وسطية المقولات؛ إذ تمد يداً إلى المعجم وأخرى إلى التركيب.

(2) أما النحو التوليقي فإن له منهجية واضحة في إيجاد المقولة وعددها. إذ كان المنطلق من مبدأ الأكوان الثلاثة: الكون الوجودي فالكون الذهني فالكون اللغوي. وكانت النتيجة حصر العناصر الكونية الثلاثة: الجسم (ج) والحدث (ح) والزمن (ز)، وبتكوين هذه الرموز الكونية بواسطة العلاقة الرياضية ( $\pm$ ) في دوال محصورة منطقياً في هذه العدد [ $\pm$  ج  $\pm$  ح]، [ $\pm$  ج  $\pm$  ز]، [ $\pm$  ح  $\pm$  ز]، وكل دالة تنتج حداً محصوراً من الاحتمالات، فصلنا ذلك في أكثر من مكان، فيؤخذ في إطار نظرية المعرفة الكسبية بالاحتمال النظري الذي يطابق واقعاً في الأكوان الثلاثة، ويُهمل ما لا يوافق واقعاً لغوياً أو ذهنياً أو وجودياً. فكانت النتيجة النهائية التقسيم الثماني المحصور في الاسم التام، والاسم الناقص، والفعل التام، والفعل الناقص، والمصدر، والصفة، والخالفة، والأداة.

(3) تشكل المقولات في النحو التوليقي المفصل حيث يلتقي المعجم والتركيب، إذ بها يتبين لكل صنف من المداخل المعجمية أين تستقر مفرداته في البنية الكونية للجملة. ويتردد حينئذ كليات من قبيل كل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الفعل التام فإنه موطنه في نواة الجملة إذ يعوض المسند لا غير. وكل مفردة معجمية من صنف الفعل الناقص فموطنها المصدر في ربض النواة. وكذلك يستمر التوطين في الباقي.

(4) ربط النحو التوليقي ربطاً تاماً بين المقولات والجملة التي صيغة صياغة كلية برموز مقولية بلغت من التجريد الواقعي ما يجعلها تستوعب الجملة في كل اللغات البشرية. والجملة، كما سبق، عبارة عن نواة مؤلفة من المسند والمسند إليه من غير أن يكون لأحدهما عند الآخر موقع قار في نخط العربية من اللغات التوليفية فضلاً عن ربضين أحدهما صدر والآخر فضلة. وبهذا أصبح باب المسند والمسند إليه في نحو سيبويه جزءاً من مفهوم الجملة في النحو التوليقي.

(5) في النحو التوليقي كان تعريف كل مقولة بخصائصها الدلالية وسلوكها في البنية المكونية للجملة. وقد تردد مراراً أن الفعل التام ميزتها الدلالية هي [+ح+ز]، وموطنه المسند في نواة الجملة. وميزة الفعل الناقص هي [-ح+ز]، وعدته الصدر في ربض الجملة ويستمر في الباقي. وتبين أن التصنيف الفرعي للفعل التام خاصة إما يُنطلق فيه من عنصر الزمن [...+ز]، وعندئذ يُصنف إلى الماضي والآتي والآتي. وإما أن ينظر إليه من الصيغة الصرفية، ويُصنف حينئذ إلى الماضي [فعل]، والمضارع [يفعل]، والأمر [افعل]. وإما أن يُنطلق فيه من عنصر الحدث [+ح...]، وإذاً يُصنف إلى فعل قاصر، وفعل لازم، وفعل متعد، وفعل متخط. وتكون العبارة عن الأقسام وأصنافها في غاية الوضوح.

(6) ما لم يقع من الأحداث إما صرفي ويؤدي بصيغة الفعل المضارع (يفعل) المشترك في اللغة العربية بين الآتي والآتي، ويشترك مع الماضي في الانتماء إلى قسم الخبر من الكلام. وإما تركيبي ويحصل بالآمر والنهي والاستفهام ونحو ذلك مما ينتمي إلى قسم الطلب من الكلام. إذ الكلام ثلاثة أقسام: خبر وهو التبليغ عن واقعة حدث وانتهت قبل الأخبار هنا وقت الكلام، أو يجري حدوثها وقت التبليغ عنها بالقول، أو متوقع حدوثها بعد زمن التبليغ عنها. وطلب، وهو أن يطلب المتكلم، على جهة الوجوب أو الالتماس أو الدعاء، من المخاطب أن ينجز محتوى الجملة الموجهة إليه في الزمن الموالي لزمن التكلم. كما في الأمر، والنهي والاستفهام. وإنشاء؛ وهو أن يتزامن القول وتحقق محتواه، كما في العقود.

وخلاصة المقارنة النحوية في موضوع التصنيف مفردات المعجمية أن معالجة سيبويه لأقسام الكلم لا تسلم من ثغرات منهجية ومعرفية واصطلاحية بالقياس إلى المعالجة التوليفية لنفس الموضوع.

## 2. حركات الأواخر بين اللغة الاصطلاحية والوظيفية الإعرابية

في هذا المبحث سنجعل محتوى الباب الثاني من الكتاب<sup>(1)</sup> موضوعاً للمقارنة النحوية. فهو في الكتاب بعد أقسام الكلم وقبل الإسناد بصفته مفهوماً تركيبياً. أما في النحو التوليقي فموقعه البنية الإعرابية للجملة. والعموم فإن المسألة في النحوين تخص حركات الأواخر وما يتعلق بها من عواملها أو لزومها أو تبدلها وغير ذلك من اللغة الاصطلاحية الموضوعية لها والعبارة اللغوية الواصفة لمضامينها النحوية.

(أ). بدأ سيبويه معالجة حركات الأواخر بوضع لغة اصطلاحية لتسمية المجاري الثمانية. ومجمل الباب يمكن حصره في تفريع العلامة الواحدة باعتبار محدثها وموطن نزولها إلى:

- علامات محدثها عاملٌ، ومستقرُّها حرفٌ في آخر اللفظ فارغٌ. وهي أربع مجارٍ، وتسمى عندئذ: رفعاً، ونصباً، وجرّاً، وجزماً.

- علامات محدثها واضعٌ، ومستقرُّها دائم على الحرف الأخير من اللفظ. وهي أربع مجارٍ أخرى، تسمى ضمّاً، وفتحاً، وكسراً، ووقفاً.

فالعلامة صوتياً ورسمياً واحدة، وتختلف اصطلاحاً باعتبار محدثها من جهة وقابلها من جهة أخرى: الرفع وأخواته من النصب والجر والجزم لقسم العرب من الكلم، والضم وأخواته، من الضم والفتح والكسر والوقف لقسم المبني ألفاظ المفردات المعجمية. وبذلك يتحول التقسيم الثلاثي في الباب الأول إلى تقسيم ثنائي في الباب الثاني حيث ينحصر في قسمي العرب والمبني.

(ب). حركات الأواخر في النحو التوليقي نوعان:

أولاً. حركات البناء القار، وهي التي تلازم آخر اللفظ ولا تتغير أبداً، كما في الخوالف، والأدوات، والفعل الماضي وفعل الأمر، وما انتهى لفظه من المفردات الأسماء بألف مقصورة أو ممدودة. وهذا النوع الأول صنفان: أحدهما مبني وضعاً

(1) «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف...». الكتاب، ج1، ص13.



وموضِعاً أي لا تتغير حركة آخره ولا يكون له موضع من الإعراب، ويصدق هذا الصنف على الأدوات خاصة. وثانيهما مبني وضِعاً معرب موضعاً؛ أي لا يتغير آخر لفظه، ولكنه تتعاقب على بعضه الأحوال التركيبية فقط، كالفعلين الماضي والأمر، وعلى الباقي تتعاقب الوظائف النحوية أيضاً كالخوالب والمقصود والممدود من الأسماء والصفات والمصادر. والصنف الأخير في حكم القار المتغير. لفظه البنائي قار ووضعه الإعرابي متغير.

ثانياً حركات الإعراب المتغير، وهي التي تتعاقب على أواخر الفعل المضارع والاسم التام والاسم الناقص والصفات والمصادر ما لم يمنع من ظهورها مانع صوتي كالألف المقصورة والممدودة. وهذه صنفان:

أحدهما يضم حركات العوامل، وتشمل على وجه التحديد حركتين اثنتين لا غير: الضمة؛ وهي علامة صوتية للإعراب عن حالة الرفع التركيبية. والفتحة وهي علامة صوتية أخرى للإعراب عن حالة النصب التركيبية.

ثانيهما يضم حركات النواسخ، وهي تشمل ثلاث حركات: أحدها السكون؛ وهو النطق بآخر صامت في لفظ الفعل المضارع بعد اقتلاع ضمته المعربة أصلاً عن ارتفاعه. وثانيها كسرة تحل محل فتحة منتزعة من الحرف الأخير في لفظ إعرابه الأصلي النصب. وثالثها فتحة تحل محل ضمة مخلوعة من الحرف الأخير في لفظ إعرابه الأصلي الرفع.

ويترتب عن التصنيف التوليقي لأواخر الكلم التقسيم الآتي للحركات:

الضمة: صوتياً صائت واحد، واستعمالاً ضممتان لا غير: (1) ضمة بناء في الخوالب (منذ..)، وفي الأدوات (حيث..). و(2) ضمة إعراب عن رفع الفعل المضارع، ورفع الأسماء والمصادر والصفات. فالرفع حالة ما لا تقوم الجملة بدونه، والضمة علامة عليها، ويستلمها من الكلم ما يعوض المتساندين في نواة الجملة. وعامل الرفع علاقة الإسناد التركيبية.

-الفتحة: صوتياً صائت واحد، واستعمالاً فتحات ثلاث: (1) فتحة بناء في الفعل الماضي، والأدوات (سوف)، والخوالب (نعم، هيهات)، و(2) فتحة نسخ الضمة علامة حالة رفع الفعل المضارع والأسماء المرتفعة. (3) فتحة إعراب

المنصوبات من الأسماء. والنصب اسم لحالة تركيبية تعرض لما يحل في فضلة الجملة. وتقوم الجملة بدونه، والفتحة علامة على الحالة التي يتلقاها من الكلم ما ليس إجبارياً لقيام الجملة؛ وحل بربضها في الفضلة.

- السكون صوتياً صائت واحد، وهو النطق بالصامت مجرداً من الصائت، واستعمال اثنان: (1) سكون بناء كما في الخوالف (مذ، مَنْ)، وفي الأدوات (مِنْ عَنْ)، و(2) سكون نسخ الذي يحل محل الضمة علامة رفع الفعل المضارع.

- الكسرة؛ صوتياً شيء واحد، واستعمالاً كسرتان: (1) كسرة بناء كما في الخوالف (أولاء). و(2) كسرة نسخ الفتحة علامة الإعراب عن حالة النصب الطارئة على الأسماء.

وبذلك تكون اللغة الاصطلاحية في النحو التوليقي وظيفية ما دامت تفرق بين العلامة ومدلولها. فالضمة دال والرفع مدلول عليه، وكذلك تكون الفتحة دالاً والنصب مدلولاً عليه. والكسرة دال وإخفاء الفتحة علامة نصب الفضلة مدلول عليه. والسكون دال وإخفاء الضمة علامة رفع الفعل المضارع مدلول عليه. وتكون فتحة النواسخ دالاً وطمس الضمة علامة رفع الأسماء مدلول عليه. وإن تقلص حركات الأواخر بهذا التنظيم وبلغ اصطلاحية واضحة لمن شأنه أن يُبسط الوصف ويقرب الموضوع من الأذهان. ولا يحتاج لترابطه المنطقي إلى جهد كبير من أجل اختزان مفاهيمه في الملكة الذهنية المكلفة بالتذكر. وسيتبين الفرق بين المعالجتين من مقارنة ما سبق بلغة سيبويه الواصفة لنفس الموضوع.

### 3. لغة سيبويه الاصطلاحية

الغاية من الاستفسار عن اللغة الاصطلاحية المستعملة في أبواب الكتاب موضوع المقارنة النحوية محصورة في الكشف عن المفاهيم اللغوية المستهدفة بالوصف. حتى تتضح أكثر عند مقارنتها بنظائرها في النحو التوليقي إذا كان لها نظائر، مع إيجاد المفسر العلي لكل احتمال. ومن لغة سيبويه الاصطلاحية الصورية نسوق ما يلي:

(1) **مجرى الكلم:** المفهوم من المجرى نوع الحركة الماثلة على أواخر الكلم، أي حركات إعراب متبدلة موجبها عوامل مختلفة، وتتعاقب على حرف الإعراب في أواخر الكلم؟ أم هي حركات بناء قارّة لا يوجبها عامل ولا تفارق الحرف الأخير من الكلم. وللحركة التي أوجبها عامل وظهرت على حرف الإعراب مصطلح مغاير لمصطلحها إذا لزمت الحرف الأخير من الكلم ولم يكن مثولها عليه لعامل.

(2) **الرفع أو الضم:** الرفع اسم لعلامة صوتية في صورة تنوين أو تفريد، وهي معمولة بعوامل خاصة، ويتلقاها حرف الإعراب في آخر الكلم وقد تفرغ من حركات البناء. أما الضم فاسم لنفس العلامة في صورة التفريد (ـُ). لكن في مجرى مغاير. إذ بها يُبنى الحرف الأخير من الكلم، فلا نزول عنه ولم يكن مثولها عليه لعامل قد عملها. فالرفع يشمل العلامة في صورتَي التنوين (ـِ) والتفريد (ـُ). والضم يقتصر على نفس العلامة في صورة التفريد (ـُ).

(3) **النصب أو الفتح:** الأول اسم لعلامة صوتية تحدث في صورة تنوين؛ (ـِ) أو تفريد (ـَ)، بعوامل خاصة، وتمثل على حرف الإعراب المفرغ في آخر الكلم. والثاني اسم لنفس العلامة في صورة تفريد (ـَ)، وتكون ملازمة للحرف الأخير من غير عامل عملها.

(4) **الجر أو الكسر:** الأول اسم للعلامة في صورتَي التنوين (ـِ) والتفريد (ـِ) التي تحدث بعوامل خاصة ويتلقاها حرف الإعراب في آخر الكلم. والكسر اسم لنفس العلامة في صورة التفريد، ليس لها عامل، وتلازم الحرف الأخير، ولا نزول عنه.

(5) **الجزم أو الوقف:** كلا المصطلحين اسم لعلامة على صورة واحدة (ـْ). فإذا أحدثتها عوامل خاصة، وكان ظهورها على حرف الإعراب اختصت باسم الجزم. وبخلاف ذلك فهي وقف. كالأّ تحدث عن عامل، ولا تفارق آخر حرف من الكلم.

والغالب على المصطلحات المذكورة الصورية؛ فهي أسماء لمسميات ذات طبيعة صوتية أو أعلام للعلامات في أوضاع مختلفة. وتتضح صورتها أكثر من خلال مقارنتها بمسمياتها في النحو التوليقي.



فالرفع في النحو التوليقي حالة تركيبية عارضة، عاملها علاقة الإسناد، وقابلها ما يحل من الكلم في نواة الجملة، وعلامة حالة الرفع الضمة المنطوقة في صورة تنوين أو تفريد أو ما قد ينوب عنها. وتكون الضمة علامة الرفع ظاهرة على حرف الإعراب في آخر الكلم أو مقدرة عليه لمانع صوتي.

والنصب حالة تركيبية عارضة، عاملها علاقة الإفضال، وقابلها ما يحل من الكلم في فضلة الجملة، وعلامة حالة النصب الفتحة المنطوقة في صورة تنوين أو تفريد، أو ما قد ينوب عنها. وتكون الفتحة علامة النصب ماثلة على حرف الإعراب في آخر الكلم أو مقدرة عليه لمانع صوتي. وما أوردناه في آخر المبحث السابق يغني عن مواصلة الحديث عن باقي الأقسام.

ومن لغة سيبويه الاصطلاحية ذات الطبيعة الصورية أن وضع أسماء لقوابل باعتبار ما يعرض لأواخرها من الحركات. ولأهميتها نسوق منها.

(6) الاسم المتمكن: من خصائصه (أ) أن يكون له حرف الإعراب. (ب) أن يلحقه التنوين. (ج) أن يعرض له بالتناول الرفع والنصب والجر بحسب العوامل. (د) ليس له شبه بغيره من الكلم ولا يفتقر إليه. (هـ) لا يلحقه سكون المضارع.

(7) الاسم غير المتمكن: له من الخصائص: (أ) ليس له حرف إعراب. (ب) أن يلتزم آخر لفظه بإحدى العلامات: الضم (حيث) أو الفتح (كيف) أو الكسر (أولاء) أو الوقف (كم). (ج) أن يشبه من جهة ما حروف المعاني. كالشبه الوضعي (من/مين).

ويشترك الاسم غير المتمكن مع حروف المعاني والفعل الماضي في خاصية لزوم الحرف الأخير من لفظ الأصناف الثلاثة لعلامة واحدة في صورة تفريد. فالفعل الماضي يلازمه الفتح (علم). والباقي بعضه يلازمه الكسر (حذار) (بـ) (هذه). والبعض الآخر يلازمه الضم (منذ). ومنه ما يلازمه الفتح (تحت) (سوف) (أين)، (هيهات). ومنها ما يلازمه الوقف (قد)، (صه)، (لدن)،

(8) الاسم المتمكن الشبيه بغير المتمكن: وهو الاسم المتمكن الذي يفقد شيئاً من خصائصه ويستبدل بها خاصية من خصائص الاسم غير المتمكن. ومن أهمها أن يفقد المتمكن التنوين فيأخذ بدله التفريد من غير المتمكن. كما هو حاله في نداء



المفرد (يا حكم) وفي الممنوع من الصرف (أخوكم عمر). ومن هذه الجهة يلحق الفعل المضارع الاسم المتمكن الشبيه بغير المتمكن.

هذا التصنيف للاسم إلى المتمكن وغير المتمكن والشبيه بغير المتمكن تصنيف صوري يقوم على الخصائص اللفظية التي لا تتجاوز السمع: التنوين بعامل يخص الاسم المتمكن. التفريد بغير عامل يخص الاسم غير المتمكن، وما كان بعامل فإنه يخص الاسم المتمكن الشبيه بغير المتمكن. وهكذا تُرتَّب أقسام الاسم إلى مراتب ثلاث: في المرتبة الأولى الاسم المتمكن. وفي المرتبة الثانية الاسم المتمكن الشبيه بغير المتمكن ويلحق به الفعل المضارع، وفي المرتبة الثالثة الاسم غير المتمكن ويلحق به الفعل الماضي وحروف المعاني.

ليس في النحو التوليقي تصنيف لأقسام الكلم يقوم على الخصائص الصورية لكل قسم، وإنما تُصنَّف الأقسام انطلاقاً من خصائصها الدلالية، وما قد ترتب عنها من الخصائص الصورية. كما يظهر مما يلي:

من المقولات ما يعوض في نواة الجملة عنصريَّ المسند والمُسند إليه فتكون له حالة الرفع وعلامتها الضمة إما في صورة تنوين إذا كان الاسم نكرةً، وهو العام المستغرق لأفراد أمته على البدل. وإما في صورة تفريد إذا عرض له التعريف من جهة التركيب (يا رجل)، (الرجلُ الشهمُ الجواذ)، (كتابُ المسمين معجز). أو صُرِّفَ عنه التنوين بصارف لفظي (عمرُ أفضل)، أو صارفٍ معنوي إذا كان مما لا يعتريه التنكير والتعريف كالفعل المضارع.

ومن المقولات ما يُعوِّض في نواة الجملة عنصريَّ المسند والمُسند إليه، فيكون له حالة الرفع من غير علامتها تنويناً أو تفريداً. إذ ليس في آخر لفظه صامت شاغراً، بل تكون مشغولة بصوائت البناء. إما لأنه لا تعتربها «المعاني النحوية» مطلقاً، كالفعل الماضي المبني آخره بالفتحة، وفعل الأمر المبني آخره بالسكون. وإما لتعلق معناه المعجمي بمعنى غيره وافتقاره إليه فيما يجب له من السلوك في بنية الجملة، كالخوالف المبني صامتها الأخير بسكون (من، لدن)، أو بفتحة قصيرة (كيف، تحت، هو)، أو فتحة طويلة (هذا، متى)، أو كسرة قصيرة (أولاء، هذه، أنت) أو كسرة طويلة (التي)، أو ضمة قصيرة (حيث).

ما عَوَّضَ من المقولات المسندَ إليه في نواة الجملة قد يعوض عنصر الفضلة في رُبُضها فيكون لها إعرابُ النصب وعلامةُ الفتحة في صورة تنوين أو تفريد باستثناء الخوالب المشغول آخرُها بصائت البناء.

مقولات الأدوات لا تعترِيها المعاني النحوية لافتقارها إلى غيرها في الدلالة على معانيها، ولا تعوِّضُ في الجملة عنصراً نووياً أو فضلةً، ولذلك وجب لها أن تُبْنَى أو آخرُها بصائت لا يُفارقها؛ (سوف، لولا، قد، لن، إن، إل..).

وبهذا الوصف الوظيفي لعلامات الإعراب أو البناء تأتي التمييز، في المبنيات الثلاثة: (أ) الفعلان الماضي والأمر، (ب) الخوالب، (ج) الأدوات، بين المبني وضعاً وموضعاً (الأدوات)، والمبني وضعاً المعرب موضعاً (باقي المبنيات).

وفي المعربات (الاسم التام والناقص، والمصدر والصفة والمضارع من الفعل التام) تمَّ ربطُ تعاقب التنوين والتفريد بتعاقب التنكير والتعريف عليها إلا المضارع فيلزمه التفريد ليس كجزء من علامة التعريف، لعدم تردد مقولة الفعل عموماً بين هاتين الحالتين، وإنما هي إعراب

عن حالة الرفع في مثل (يَفْرُحُ وَيَمْرُحُ)، أو نسخ علامة الحالة كما في (لم تفعل ولن تفعل).

تبين مما تقدّم الفرق بين الوصف الصوري الحصور في الوصف الصوتي للموضوعات اللغوية، والوصف الوظيفي القائم على ربط الجانب الصوتي في الموضوع بالجانب الدلالي أو التداولي. وينبغي أن نستقصي مظاهر هذين الوصفين المميزين للنحوين موضوع المقارنة من خلال لغتهما الاصطلاحية.

(9) الفعل المضارع؛ في نحو سيبويه يصدق على ما له الخصائص التالية: (أ) تلتصق به من أوله حروف المضارعة: (ءَ، تَ، ذَ، يَ). (ب) يتوفر على حرف الإعراب في آخر لفظه. (ج) يتعاقب عليه، فضلاً عن السكون، الرفع والنصب في صورة تفريد. (د) يشبه اسم الفاعل خاصة، وذلك من جهات ثلاث: أولاً يدخل عليهما لام الابتداء المرحلة إلى الخبر في مثل (إن الرجل ليفعل) و(إن الرجل لفاعل). ثانياً معنى الجملتين واحد، لأن (ليفعل) يُساوي (لفاعل) دلاليّاً. ثالثاً يقترن بالمضارع (السين وسوف) لمعنى الاستقبال، كما يقترن بالاسم (ال) لمعنى

للتعريف. (هـ) لا يلحق المضارع ما يلحق الاسم من الجر.

على التشابه الصوري في معظمه بين الفعل المزيد من أوله وبين صفة الفاعل أسس سيبويه مصطلح الفعل المضارع. ولو انطلق من دلالة صيغته، وقد فعل ذلك في الباب الأول مع (فَعَلَ)، لوصف هذا الصنف من الأفعال بمصطلح متضمن لعنصر الزمان كالفعل الآتي، كما وصف (فَعَلَ) بمصطلح الفعل الماضي.

ولتبرير ما يتوفر عليه الفعل المضارع من خصائص الاسم؛ كحرف الإعراب وتعاقب العلامات، اختار سيبويه قياس الشبه طريقاً. فبحث عن الجوامع الصورية وإن لم تكن مبيّنة بنفسها، واضطّر إلى تعليل فوارق ما اختلف أصلاً. فهو يثبت الشبه الصوري بين الكلم ويثبت الفوارق الصورية أيضاً.

والأوضح، كما في النحو التوليقي، إتيان الفوارق بين أقسام الكلم من جهة الربط بين الوظيفة والبنية. ويكون ذلك بمبادئ عامة تشمل الاسم والفعل المضارع، وأخرى خاصة فارقة.

من المبادئ العامة: كل ما اعتورته «المعاني المتبدلة» من أقسام الكلم تعين ما أمكن تفرغ الصامت الأخير من لفظه لتعاقب عليه صوائت الإعراب عن تلك المعاني.

ومن المبادئ الخاصة ما يتناول الاسم وحده: كل ما طرأ عليه التنكير والتعريف واعترفته الوظائف النحوية من الفاعلية والمفعولية وجب له من العلامات ما يُعرب عن الصنفين من العوارض. كعلامات الرفع والنصب والكسر في صورتَي التنوين أو التثنية.

ومنها ما يتناول الفعل المضارع وحده المتميز بالانتقال بين الأزمنة الثلاثة وبطريان «المعاني الحديثة» عليه فوجب له من علامات الإعراب في صورة التثنية الضمة إعراباً عن حالة الرفع، والفتحة والسكون إما نسخاً للضمة علامة الرفع (لم تفعل، ولن تفعل)، وإما إعراباً عن «معان حديثة متبدلة» تظهر في العطف خاصة كما في مثل:

- لا تَخْطُبْ هُنَا وتزوّج دعداً لا يجوز الجمع بين الفعلين، ولا يمتنع أحدهما على انفراد.



- لا تَخْطُبُ هنداً وتزَوِّجُ دعداً: لا يجوز القيام بالفعلين مجتمعين أو مفرقين.

- لا تَخْطُبُ هنداً وتزَوِّجُ دعداً: لا يجوز الفعل الأول، ويجب الفعل الثاني. لعله أُنْضِجَ الفرق بين الوصف الصوري المتسم بالتوقف عند سرد الخصائص النبوية للموضوعات اللغوية، والوصف الوظيفي القائم على ربط الخصائص النبوية بالمعاني الدلالية والأغراض التداولية. ومن مزايا الوصف الوظيفي، فضلاً عن كونه شمولياً يتناول اللغة المفصَّصة تناولاً واحداً، أنه يُجَنَّبُ الواسف أن ينشغل بهوامش الموضوعات وهو يتساءل عن مميزات ليست من بنية الموضوع، ويعمل على تعليل انتفاؤها منه.

#### 4. وصف جانبي وقياس شبه صوري

نقصد بالوصف الجانبي كلَّ تناول لخاصية صورية ليست من الخصائص المكونة لبنية الموضوع الموصوف. ولسيبويه في هذا المجال وقفات نوردها بالتتابع كما جاء في الباب الثاني من الكتاب أما قياس الشبه فيقوم على تشابه صوري لإلحاق حكم أحد الطرفين بالآخر، وهو بعبارة أحد الأصوليين: «أن يتردد فرع بين أصليين مختلفي الحكم وفيه شبه بكل منهما فيلحق بأكثرهما شبهاً به. وهذا القسم من القياس ضعيف»<sup>(1)</sup>. ومن انشغالات سيبويه بمسائل هامشية ليست من صميم اللغة موضوع الوصف نسوق النماذج الآتية:

- «ليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أن ليس في الأسماء جزم»<sup>(2)</sup>.

ما ليس في أحد القسمين مما في الآخر لا يحتاج إليه. والتعقيب على إثبات الشبه بين المتقايسين بإثبات الفوارق بينهما وتبريرها لا يُضيف معرفة إلى موضوع الوصف. لأن الحديث عن خاصية ليست من ماهية الفعل، وعن أخرى ليست من ماهية الاسم لا تُضيف معلومة من صميم المقولتين. بل تنفي عنهما ما ليس فيهما، ومن الثابت أن موضوع الوصف لا تُعرَّفُ ماهيته في العلوم بالحديث عما ليس فيه

(1) أبو المنذر الميناوي، الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول، ص 526.

(2) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 14.



من الخصائص. ولا يصح تعريف موضوع بما ليس فيه إلا في حالة التقابل الثنائي المحصور في الشيء ونقيضه. كما هو الحال في المنهج البنيوي. علل سيويه انتفاء الجر في الفعل المضارع بأن الجر مجالُه تركيب الإضافة عدل التنوين، وكلاهما من اختصاص الاسم، ولا حظاً للفعل في هذا المجال. وبرر انتفاء السكون من الاسم بأن الاسم المتمكن قد يفقد التنوين ويتدرج إلى مرتبة التفريد كما في الاسم الشبيه بالمتمكن، ولكنه لا يتدرج مرةً أخرى إلى مرتبة يفقد فيها حتى التفريد.

وهذا البناء التخيلي لا يخلو من طرافة. إلا أن الاستغناء عنه ممكن بعبارة بسيطة مفادها أن السكون علامة من بين العلامات التي تعرب عن معان متبدلة تخص الفعل المضارع. والكسرة علامة لها دور وظيفي ضمن العلامات المعربة عن أحوال الأسماء ووظائفها. «الأفعال المضارعة ليست بأسماء»<sup>(1)</sup>.

أن يُضارع الفعل الاسم لا يعني أن أحدهما هو الآخر، فيحتاج إلى إثبات الفارق بينهما. والأوضح أن يكون الإثبات من جهة التركيب، فيسهل إدراك أن الفعل المضارع لا يأتي في الجملة مسنداً إليه ولا يدخل عليه شيء من النواسخ الحرفية. بينما الاسم له ذلك. ومكان هذا الفرق هو التصنيف المقولي وتحديداً في تعيين سلوك كل مقولة في بنية الجملة، وهذا السلوك يخص مقولة الفعل عموماً، كان مضارعاً أو ماضياً أو أمراً. - «لم يُسكنوا آخرَ فَعَلٍ»<sup>(2)</sup>.

الفعل الماضي يتميز دلاليّاً عن الفعل المضارع بأن المضارع تتعاقب عليه المعاني الحديثة، كما سبق تبينها. بينما الماضي ليس له هذه الجهة المقتضية للإعراب. فلم يحتاج صامته الأخير لأكثر من صائت يُبنى به بناءً لازماً، واختيرت الفتحة، وأهمّل الباقي. فإذا كان فيه الفتح وهو كاف فلا داعي عندئذ للاستفسار عما لم يكن فيه. تعلق الأمر بالسكون أو بغيره.

(1) نفسه. ص 15

(2) نفسه. ص 16

أما تعليل سيبويه لعدم دخول السكون على الفعل الماضي ففيه بُعدٌ ومشقةٌ بسبب استعماله لمنهج قياس الشبه، كما يتضح من الخطوات التالية:

(أ) إثبات أن (فَعَلَ) فعلٌ من خلال شبه استعماله بينه وبين الفعل المضارع. (إن فعلتَ فعلتُ) يساوي (إن تفعلُ أفعلُ). بحكم أن المعنى في الجملتين واحد كما رأى سيبويه. وفيه نظر، لأن الفعل الماضي في جملة الشرط لإثبات الوقوع، ويكون (إن فعلتَ) يرادف (إن ثبتَ الفعلُ منك). ويصح بذلك القول: (إن ثبتَ أن فعلتَ ما تقول فعلتُ أكثر منه وسترى).

(ب) الإثبات بالشبه الاستعمالي أن الفعل الماضي يشبه الاسم الذي لا يُسكن في كل أحواله. إذ كلاهما يقع وصفاً للنكرة في مثل (هذا رجل ضارب/ هذا رجل ضربنا). ولم يُسكن الماضي وإن شابه المضارع المسكن لأن للماضي شبهاً آخر بالاسم الذي لا يُسكن في كل أحواله. فقد تنازعه الشُّبَّهَان، وكان الحكم للشبه الأضعف. لأن الماضي أقوى شبهاً بالمضارع منه بالاسم.

والملاحظ في هذا الموضوع أن سيبويه رحمه الله يُعَدِّي خاصية أحد المتقايسين إلى الآخر بشبه صوري بينهما ضعيف. فقد عقد سيبويه شبهاً تركيبياً بين الماضي والمضارع، والمفروض أن يلحق الماضي سكون المضارع، ولكنه لم يحصل. وعقد بين الماضي والاسم نفس الشبه فامتنع في الماضي ما امتنع في الاسم من التسكين، على ضعف واضح في شبه المتقايسين.

ويلزم عن ما تقدم أن قياس الشبه القائم على الخصائص الصورية ليس بالمنهج المعتد به في استنباط المعرفة اللغوية. أضف أن سيبويه في هذه الحالة بالذات لم يُستعمل قياس الشبه على ضعفه على وجهه في أصول الفقه كما سبق تعريفه: فالماضي أكثر شبهاً بالمضارع منه بالاسم، ومع ذلك لم أخذ السكون من الأقوى شبهاً، بل أخذ عدمه من الأضعف شبهاً.

«اضرب في الأمر، لم يجرّكوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبعدت من المضارعة بعدكم وإذ من الممكنة»<sup>(1)</sup>.

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص17.

لتعليل ذلك وضع سيبويه للأفعال الثلاثة تراتبية على غرار تراتبية الأسماء. في المرتبة الأولى الاسم المتمكن في مجموعة الأسماء، والفعل المضارع في مجموعة الأفعال. وفي المرتبة الثانية الاسم الشبيه بالمتمكن، والفعل الماضي كل في مجموعته. وفي المرتبة الثالثة الاسم غير المتمكن، وفعل الأمر، كل في مجموعته. وفعل الأمر ليس له شبه بالفعل المضارع، وبالتالي لا يأخذ شيئاً من علامته. وليس له شبه بالفعل الماضي ليشاركه في الفتحة. فلم يبق له إلا السكون.

هذا الضرب من الاستدلال المبني بهذه الطريقة فيه من الطرافة ما يُعجب، لكنه ليس بالمنهج العلمي الرصين لأن الموضوع المعالج ليس من صميم اللغة، لئلا نقول إنه إشكال مغلوط لا يستحق الاشتغال به. ولذلك ما ثبت أن تكررت هذه المسائل في الكتب النحوية بعد سيبويه «لا ضم في الفعل».

في الفعل فتح (الماضي)، وسكون (الأمر). وبقي من علامات البناء الضم، ومن أصناف الفعل المضارع المعرب. ولا تناسب بين بينهما، فتعطل البناء على الضم في الأفعال. وما ذكره سيبويه من انتفاء صنف آخر من الأفعال يصلح له الضم يوحي بوجود مبدأ عام تستعمله اللغة، وتكون مراعاته في الوصف يُجزئ عن الانشغال بالمستعمل والمهمل من العلامات في كل صنف ينقسم إليه الفعل أو الاسم باعتبار ما يظهر على آخره من العلامة. للتعبير عنه بمن القول: من مجموعة الصوائت تُوظف اللغة في كل صنف ما يكفي، وتُهمل الباقي لانتفاء الحاجة إليه. وعليه يتعين على واصف اللغة أن يُقيم نسقاً استدلالياً لتفسير ما حصل فعلاً في كل قسم من أقسام الكلم، وفي كل صنف مما يتفرع إليه كل قسم. وعملاً بالمبدأ المذكور يمكن وصف ما حدث فعلاً على النحو الآتي.

(1) كل مدخل معجمي ثبت ترده بين التنكير والتعريف وجب له حرف الإعراب ليتعاقب عليه التنوين بوصفه علامة على التنكير، والتفريد بوصفه جزءاً من علامة التعريف؛ جزؤها الثاني (ال) أو الإضافة. ولما كان لفظي (هذا أول)، أو تركيب (يا رجل) يفقد هذا الصنف من الكلم التنوين ويحتفظ بالتفريد للحالتين. وإذا زال المانع عاد إلى أصله.

(2) ما تعاقب عليه، فضلاً عن التعريف والتنكير، حالنا الرفع والنصب التركيبيتان وجبت له الضمة؛ في صورتَي التنوين أو التفريد؛ بصفتها علامة تُبلِّغ عن حالة الرفع التركيبية، والفتحة في الصورتين بصفتها علامة تدلُّ على حالة النصب التركيبية.

(3) ما لا يتعاقب عليه شيءٌ من العوارض كالأحوال التركيبية والوظائف النحوية، والمعاني الحديثة لا يلزمه حرف الإعراب، ولا يحتاج آخرُ لفظه إلى أكثر من حركة بناء واحدة. فاختير للفعل الماضي الفتحة واستغنى بها، كما اختير لفعل الأمر السكون واكتفى به.

(4) مفردات الخوالم والأدوات تتوزع بينها كلُّ حركات البناء القصيرة والطويلة. فُيُنَى آخرُ لفظٍ بعض مفرداتهما بفتحة قصيرة (كيف، هيهات، أيَّان، سوف..). وآخر لفظ البعض الآخر يُنَى بفتحة طويلة: (لولا. على، متى، ما، لا، هذا..). ويُستعمل السكون لبناء لفظ البعض الآخر: (هل، مَنْ، ال، لَمْ..). ويُنَى الحرف الأخير من ألفاظ أخرى بكسرة قصيرة (أولاء..) أو كسرة طويلة، (في..). كما تُستعمل الضمة لبناء الحرف الأخير في مفردات من الخوالم والأدوات، منها (حيث، منذ..). وعلى هذا النحو يمكن توزيع حركات الإعراب وحركات البناء في لغة توليفية كالعربية ونحوها من اللغات البشرية.

## خلاصة

نستخلص من حديث النَّحْوَيْنِ التراثي والتوليقي عن مجاري أواخر الكلم أن بين النحوين مسافةً في المنطلق ومنهجية المعالجة. انطلق سيبويه من وضع ألفاظ اصطلاحية لمسميات صورية. فاحتمل الصائت الواحد أن يُسمى باسمين لاعتبارات مختلفة، كتسمية الصائت المدوَّر مرة بالرفع إذا كان وجوده بعامل، ومرة أخرى بالضم إذا كان وجوده بغير عامل. وجعل لعلامة الأعراب دخلاً مباشراً في إحداث لغة اصطلاحية أخرى تخص قوالب العلامة، كإطلاق مصطلح الاسم المتمكن على قابل الصائت المدوَّر في صورة التنوين. وإذا جاء في صورة التفريد



فإذا كان بغير عامل فقابله اسم غير متمكن، وإذا كان بعامل فقابله يعرف بمصطلح الاسم الشبيه بالمتمكن. وبقي الإشكال في الفعل المضارع الذي يقبل صائت التدوير بعامل وفي صورة التفريد. ولم يكن الحل إلا بإلحاقه بالاسم الشبيه بالمتمكن عن طريق قياس الشبه الصوري.

غايتنا من هذا المختصر بيان الوجه الصوري في معالجة سيبويه رحمه الله لموضوع مجاري أواخر الكلم. إذ لم يلتفت إطلاقاً إلى ما يكون لعلامة الإعراب من الوظيفة البيانية، وهي الأساس في كل بناء للرموز الصوتية من أجل الدلالة على المعاني النفسية. ولذلك كان الاهتمام بالعلاقة القائمة بين بنية اللغة ووظيفتها مركزياً في النحو التوليقي.

فالتنوين ومقابلته التفريد يتعاقبان على كل مداخل معجمي متميزة بتعاقب التعريف والتنكير عليها. فإذا غاب التنوين في بعضها فإما لعلة عينية زائلة، كما هو الحال في الممنوع من الصرف أو النداء ونحوهما. وإما لأن التعريف والتنكير لا يتعاقبان على الصنف كما هو حال الفعل المضارع. وإما لأن المعاني المتبدلة لا تتعاقب أصلاً على الصنف، كما هو الحال في المفردات الأدوات. ونحوها من الخوالب التي يزول إبهامها بتعيين ما تخلف.

وخلاصة الخلاصة أن منهجية سيبويه في هذا الباب بالذات منهجية المنطلق من ظاهرة لغوية خاضعة للملاحظة المباشرة، وهو يلتمس تشييد بناء استدلالي لتفسير نسق لغوي كامن خلف الظواهر. وفي المقابل ينطلق النحو التوليقي من النسق المنطقي للغة المفعّل في كل مرة لصياغة الظواهر اللغوية.

## الفصل السابع

### مقارنات نحوية

### بين النحويين التراثي والتوليقي

#### 2. العاملة اللفظية والعاملية العلاقية



## مقدمة

العاملية أداة من وضع النحوي لتفسير العوارض المتبدلة على مكونات الجملة، وهي لم تكن موضوع وصف مستقل في النحويين التراثي والتوليقي، ولم تنفرد بمبحث يخصها، لكنها تظهر بشكل واضح وهي مطبقة في النحويين. وقد يكون السكاكي من أوائل من نص على أركانها الثلاثة في تقديمه للنحو في الفصل الثاني من كتابه مفتاح العلوم، حيث يقول «الغرض في هذا الفصل إنما يحصل بضبط ثلاثة: القابل والفاعل والأثر، فلنضمينه ثلاثة أبواب: أحدها في القابل وهو المسمى عند أصحابنا معرباً. وثانيها في الفاعل وهو المسمى عاملاً. وثالثها في الأثر وهو المسمى إعراباً. ولا يذهب عليك أن المراد بالقابل ههنا هو ما كان له جهة اقتضاء للأثر من حيث المناسبة، وبالفاعل هو ما دعا الواضع على ذلك الأثر أو كان معه داعية له على ذلك وإلا فالفاعل حقيقة هنا هو المتكلم»<sup>(1)</sup>.

فالعامة إذن متقومة الماهية من الأركان الثلاثة: عامل بصفته شرطاً لحدوث الأثر الذي يعرض للقابل المهيأ بمقولته لتقبل أثر العامل. فقد لا تختلف عاملية في أي نحو من جهة أركانها الثلاثة، لكن مضمون كل ركن قد لا يكون واحداً في كل عاملية. وقد يكون من أسباب الاختلاف التركيز إبان تطبيق العاملية على بعض الأثر أو على عامله. وهو ما سنتحقق منه بواسطة المقارنة بين عاملية النحو التراثي من خلال سيبويه وعامة النحو التوليقي.

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 76.



ويهمنا من المقارنة بين العامليتين التراثية والتوليفية مسائل ثلاث: المسألة الأولى تخص البنية الداخلية للعامليتين، والثانية تعنى بقدرة العامليتين على إنجاز ما وُضعت له من الوصف والتفسير، والثالثة تتصل بما قد يلزم عن العامليتين من المشاكل بسبب ثغرات في البناء.

ولا يمتنع تفكيك أركان العملية للتركيز على أحدها في مرحلة التطبيق، كما فعل سيبويه في الأبواب الأولى بعد مقدمة الكتاب، حيث بدأ بالعامل لحصر بعض مفرداته. وهي لا تخرج في تصنيف السكاكي عن أحد الأنواع الأربعة. المعبر عنها بقوله: «اعلم أن العامل إما أن يكون لفظاً أو معنى، واللفظ إما أن يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً. فينحصر العامل في أربعة أنواع كما ترى»<sup>(1)</sup>.

وعند الاستفسار عن أي أركان العملية يمكن البدء به فقد لا يصلح العامل جواباً، إذا كان العامل بمثابة المفسر العلي للأثر الماثل على القابل. بل الأورد الانطلاق من الأثر وحامله الخاضعين للملاحظة بحثاً عن العامل المجرد الذي هو شرط لحدوث الأثر الماثل على القابل.

وإذا وقع البدء بالعامل دل ذلك على التعيين المسبق للشيء الذي يُعتبر في نحو للآثار الماثلة على القوابل. وهذه الاحتمالات نعرض عليها أبواباً من الكتاب في موضوع العملية كما طبقها سيبويه. وبعدها ننتقل إلى مقارنتها بعاملية النحو التوليبي للكشف عن أبسط العامليتين وأقدرهما على وصف العوارض وتفسيرها.

## 1. عاملية سيبويه لفظية

بعد أبواب المقدمة من الكتاب بدأ سيبويه في باب تمهيدي يصف الأعراب وعوامله وصفاً شاملاً ليفصله بعد ذلك في العدد الكبير من الأبواب. ولأهمية هذا الباب التمهيدي الذي يجمل فيه سيبويه القسم الكبير من العوامل اللفظية نورده بنصه لأننا سنتوقف طويلاً عند كل جزئية فيه.

يقول سيبويه: «هذا باب الفاعل الذي لم يتعدَّ فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل ولا يتعدَّى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء

(1) نفسه، ص 86.

الفاعلين والمفعولين عملَ الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وما أُجرى مُجرى الفعل وليس بفعل ولم يقوَ قوّته، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين، التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا هذه الصفات، كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراها وليس بفعل»<sup>(1)</sup>.

لم يصف سيبويه عامليته، كما سبق أن قلنا، ولكنه من خلال توظيفها لوصف الأثر المائل على القابل وتفسيره بالعامل ينطلق من القابل أو العامل وما يُخلفه الثاني من الأثر في الأول. وفي قمة العوامل اللفظية جعل الفعل، مصنفاً إياه باعتبار ما يحدثه من الآثار في القوابل. وسوف نورد هنا مرتبة ترتيبها في النص.

(1) الفعل الذي يلزم فاعله ولا يتعداه. يتفرغ هذا الصنف من الفعل ليعمل الرفع في الفاعل. ويكون الفعل عاملاً والفاعل قابلاً، والرفع أثراً. وبعبارة «فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذهبَ زيدٌ وجلسَ عمرو».

(2) الفعل الذي يلزم مفعوله ولا يتعداه. وهو كالسابق من حيث التفرغ لعمل الرفع لكن هذه المرة في المفعول. فيكون الفعل عاملاً لأثر الرفع في المفعول القابل. وتعبير سيبويه: «والمفعول الذي لم يتعدّه فعله ولم يتعدّ إليه فعل فاعل فقولك: ضربَ زيدٌ ويضربُ عمرو». وقد سوى سيبويه بين الفاعل والمفعول في استلام الرفع من فعلهما فيقول: «والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته، كما فعلت ذلك بالفاعل».

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص33.

ويكون الفارق بين الفاعل المرفوع في مثاله (جَلَسَ زيدٌ) والمفعول المرفوع في (ضُرِبَ زيدٌ) بواسطة البنية الصرفية لفعليهما (فَعَلَ) و(فُعِلَ) لا غير. والملاحظ أيضاً أن سببويه لم يتردد في وصف المفعول بكونه مرفوعاً، وقد كرر ذلك في أكثر من موضع. وهذا الوصف غمره نحويون بعده باستحداث لغة اصطلاحية أخرى حتى تنوسي الأصل وصار مستغرباً اتصاف المفعول بالمرفوع.

(3) الفعل الذي يتعدى فاعله إلى مفعول كالفعل الذي يتعدى مفعوله الأول إلى مفعول ثان، كلاهما يعمل أثرين: أحدهما الرفع في القابل المطابق الذي شغل الفعل به وتفرغ له، وآخرهما النصب في القابل غير المطابق. مثالهما (خاط عمرو قميصاً) و(كُسي زيدٌ قميصاً).

(4) اسما الفاعل والمفعول كلاهما يعمل عمل فعله، بشرط إضافي لكونهما ليسا في قوة أصلهما<sup>(1)</sup>. مثالهما (أُكْرِمَ زيدٌ ضيفه). (خالدٌ مستهجنٌ فعله)

(5) المصدر عاملٌ عمل فعله<sup>(2)</sup> إما مفرداً؛ كما في (لا يُعجبُ أحداً إشعالُ الناسِ الفتنَ)، وإما مضافاً إلى أحد معموليه؛ (يُعجني ترتيلُ الطفلِ القرآنَ) و(يسوء خالدٌ استقبالُ الفائزينَ الجمهورَ).

(6) الصفة المشبهة من العوامل اللفظية التي تعمل عمل فعلها بأحد الشروط المشترطة في عمل اسم الفاعل ونحوه من المشتقات. كما في (مُحْتَبِكٌ ضَخْمٌ شَوْنُ الرأسِ).

وما أوردناه من بعض العوامل المسرودة في الباب التمهيدي كافٍ لبيان أن عاملية سببويه عاملية لفظية، وإثارة في هذا الموضوع لمسألة غموض العبارة الواصفة

(1) شروط عمل المشتقات من الفعل لخصها العكبري بقوله: «إنما يعمل اسم الفاعل وما حمل عليه عمل الفعل إذا اعتمد على شيء قبله. مثل أن يكون خبراً أو حالاً أو صفة أو صلة أو كان معه حرف النفي أو الاستفهام لأنه ضعيف في العمل لكونه فرعاً. فقوي بالاعتماد» أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص440.

(2) اشترط في «إعمال المصدر غير الواقع بدلا من اللفظ بفعله، أن يصح تقديره بالفعل مع حرف مصدري» بدر الدين المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ج2، ص841.

في الكتاب. ويرجع ذلك إلى التعبير عن المفاهيم النحوية بما ليس فيها. بل السعي إلى وصف الشيء بما ليس فيه من أسلوب سيويو غير الدال على خاصية في الموضوع الموصوف.

ومن ذلك بعض العوامل في النص السابق المصوغة في عبارة جمعت بين الاستطراد والوصف بالمغايرة، حتى استعمال نفي الخاصية منها ست مرات. أضف أن لغة سيويو الاصطلاحية لم تنضج بعد؛ إذ غالباً ما يستعمل الجمل للدلالة على مفهوم صرفي أو تركيب، بينما الآلة الواصفة تقتضي استحداث مصطلح مفرد. ويرجع ذلك إلى حديثه في هذا الباب عن مفاهيم تصريفية، والتصريف جاء في الكتاب بعد التركيب. وحقه أن يتقدم عليه. وهي ملاحظة سبق إليه ابن جني وهو يرتب علوم العربية، فيقول «لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره... وقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة»<sup>(1)</sup>.

وتبدو عوامل سيويو مرتبة في درجات متتالية: أعلاها الفعل، وهو أقوى العوامل اللفظية. يليه قوة اسم الفاعل والمفعول، والمصدر أو اسم الحدث. ثم الصفة المشبهة وهي دون اسم الفاعل قوة، كما يكون العامل في المتعجب منه دون الفعل قوة، وإن كان بينهما شبهة.

إن إضافة الفعل إلى الفاعل أو إلى المفعول في لغة سيويو يعني إنشاء علاقة تركيبية بينهما، لأنه ليس للمفعول فعل. أي أن الفعل يُبنى صرفياً للفاعل أو للمفعول ويُسند إليهما تركيباً فيعمل الفعل فيهما الرفع. والفعل يتفرغ لعمل الرفع في الاسم الذي يطابقه. كما في الجمل: (وقف الخلق)، (قُطع الجبل)، (قُطفت الفاكهة).

يستعمل سيويو مصطلح المفعول لما له وظيفة المفعولية وإن كان له إعراب الرفع المعمول بفعله المسند إليه. وبعده ظهر مصطلح المفعول الذي قام مقام الفاعل. ثم مصطلح نائب الفاعل. ولا بأس من وقفة عند التعدد الاصطلاحي

(1) ابن جني، المنصف، ج1، ص4.



للمفهوم النحوي الواحد وتسلسله الزمني لما له من الأهمية في التأريخ لعلوم اللغة العربية المنشود.

إن التسلسل الزمني للغة الاصطلاحية في علوم العربية يمكن أن نلمسه بدءاً بمصطلح المفعول المرفوع الذي ظهر مع (سيبويه 184هـ): (يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل). وبعده بدأ تغيير المصطلح لفظاً ومعنى، حين ظهر مع المبرد (285هـ) مصطلح (المفعول القائم مقام الفاعل)، كما يتبين من قوله في المقتضب: «فلما لم يكن للفعل من الفاعل بُد وكنت هاهنا قد حذفته أقيمت المفعول مقامه»<sup>(1)</sup>. ويضيف «فإن جئت بمفعول آخر بعد هذا المفعول الذي قام مقام الفاعل فهو منصوب كما يجب في المفعول»<sup>(2)</sup>. فقد ربط المبرد المفعول الوظيفة بالفاعل البنية. وهو الاسم الذي تكون له وظيفة المفعولية من جهة البنية الصرفية للفعل المسند إليه، وله بنية الفاعل من جهة الإعراب والرتبة القارة.

وقد اقترح ابن السراج (316هـ) من المبرد مصطلحه، وبدأ بتعريفه حيث يقول: «اعلم أن المفعول الذي تقيمه مقام الفاعل، حكمه حكم الفاعل، تقول: (ضُربَ زيد) كما تقول: (ضُربَ زيد)»<sup>(3)</sup>. واستعمله أكثر من نحوي بعدهما. كابن الوراق (381هـ) في كتابه علل النحو: «المفعول الذي قام مقام الفاعل». وابن جني (392هـ) في الخصائص: «كما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل كضرب زيد»<sup>(4)</sup>. وفي اللمع «إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين أقيمت الأول منهما مقام الفاعل فرفعته».

ومع الأستراباذي (686هـ) تغير مصطلح سيبويه كلياً؛ إذ شرع في كتاب شرح الشافية يستخدم مصطلح (نائب الفاعل)، فاختلف منه المفعول لفظاً ومعنى. يقول في تعليقه على شطر بيت من الشعر: «ويُستخرجَ اليربوعُ من نفاقائه... وصوابه (فيُستخرجُ) بالفاء السببية. ونصبه بأن مضمرة بعدها، وبالنسبة للمفعول

(1) المبرد، انظر باب المفعول الذي لا يذكر فاعله، المقتضب، ج 4، ص 50.

(2) نفسه.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو، ج 2، ص 287.

(4) ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 387.

و(الربوع) نائب الفاعل»<sup>(1)</sup>.

واتسع استخدام نائب الفاعل في شروح الألفية وفي أعمال المتأخرين من النحويين. ومنهم ابن هشام (761هـ). إذ جاء في «باب النائب عن الفاعل: يحذف الفاعل فينبوب عنه في أحكامه كلها مفعولٌ به»<sup>(2)</sup>.

وانتشر مصطلح نائب الفاعل في النحو المدرسي، وأخذ المحققون يستعملونه عناوين لمباحثه في أعمال نحوية متقدمة تستعمل بدله مصطلح المبرد. كما حصل في لمع ابن جني.

وليس للمشتغلين بتقريب المعرفة أن يُغيروا شيئاً من اللغة الاصطلاحية إذا كانت تؤدي إلى تعديل في المفاهيم ولا تتوقف عند الألفاظ. استعمال سيبويه لمصطلح المفعول المرفوع، وهو يؤسس للمعرفة النحوية، يُحتم على النحويين بعده المقربين لمعرفته النحوية أن يلتزموا بترديد مصطلحاته، وأن يجتهدوا في تقريبها من القارئ.

لم يُضف المبرد؛ بما أحدث من التغيير في مصطلح سيبويه، شيئاً ليس فيه، بل صير المفهوم غامضاً، لأن الوظائف لا يقوم بعضها مقام بعض، كما لا يكون للوظائف نواب حتى يُسمى المفعول المرفوع بنائب الفاعل. إن التعديل في اللغة الاصطلاحية ممكن لكنه مقصور على الفئة المشاركة في تطوير النموذج السيبويهي إن وجدوا، وليس للمقربين لنحوه المرددتين لأفكاره في مؤلفاتهم المطولة. وباختصار مصطلح (المفعول المرفوع) أوضح من بديليته: (المفعول الذي يقوم مقام الفاعل)، و(نائب الفاعل).

هذه اللوحة الخاطفة عن التسلسل الزمني لمفهوم المفعول ولغته الاصطلاحية تكتسي أهمية، وإن جاءت في هذا الموضع بين عارضتين، أولاً بالنسبة إلى أي مشروع للمقارنة النحوية التراثية، وثانياً من ناحية التأريخ لعلوم العربية المفقود حتى اليوم، وثالثاً بالقياس إلى أي عمل علمي جاد يُتوخى منه تدقيق المفاهيم النحوية وتهذيب لغتها الاصطلاحية وصقل عباراتها الواصفة.

(1) الأسترباذي، شرح الشافية، ج4، ص346.

(2) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص119.

## 2.1. معمولات الفعل

ركز سيويه عل عمل الفعل لأنه رأس هرم العديد من العوامل اللفظية. وهو العامل من جهة في العديد من القوابل. فهو، بصرف النظر عن بنيته الصرفية ومقولته الفرعية يتفرغ لعمل الرفع في الاسم الذي يطابقه أيّاً كانت وظيفته، فتكون المطابقة علامة على أن الفعل مشغول بعمل الرفع في الاسم المطابق. ويصبح الفارق بين المرفوع فاعلاً أو مفعولاً محصوراً في البنية التصريفية للفعل. ويتميز المفعول المنصوب والمفعول المرفوع بالفعل العامل وما تفرغ له. فإذا تشاغل الفعل عن المفعول بالفاعل انتصب المفعول. لكن إذا تشاغل بالمفعول عن غيره ارتفع المفعول.

ليس للرتبة دخل فيما يكون للاسم من الأثر. بل يجوز تركيباً أن يتبادل الفاعل والمفعول المحل. والمعتبر في توطينهما مقدار الأهمية؛ فالأهم أسبق موقعاً من المهم. والفعل أول العوامل اللفظية في نحو سيويه، والفعل، أيّاً كانت بنيته الصرفية، يعمل نوعين من الأثر:

أولهما الرفع، يستلمه الاسم المطابق الذي تفرغ له الفعل، وتشاغل بعمل الرفع فيه، سواء كان الاسم فاعلاً إن كان فعله مبنياً له صرفياً، (كَبَّرَ الإمامُ) أو مفعولاً إن كان فعله مبنياً صرفياً للمفعول (عُذِّبَ السجينُ).

وثانيهما النصب؛ يستلمه، فضلاً عن المفعول به، عددٌ من المفردات تناوَلها سيويه في أكثر من باب خصه للتصنيف العاملي للفعل. أما نصب المفعول فلا يعمل فعل يلازم فاعله ولا يتعدى إلى غيره، كما لا يعمل فعل مبني للمفعول لا يتعداه فعله أيضاً.

والأفعال متساوية عاملياً في عمل النصب في عدد واحد من المنصوبات المستبينة التي يستلزمها الفعل استلزاماً اشتقاقياً، أو استدلالياً. ولا بأس من تفصيل القول في هذين النوعين من المنصوبات وهي:

(أ) منصوبات مستبينة مرتبط بالفعل اشتقاقياً، تضم ما يلي:

(1) المصدر المؤكّد لفعله؛ إذ يُفهم كَوْنُ الحدث من قول الفعل، «ألا ترى أن قولك قد ذهبَ بمنزلة قولك قد كان منه ذهابٌ»، ويكون التنصيص

على المصدر بمنزلة إعادة للفعل، فيتحقق التوكيد كما في نحو ﴿وَوَعَدُ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَذًّا﴾. ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ و﴿اجتور القوم تجاوراً﴾.

(2) المصدر المبين لفعله؛ وهو المصدر الذي يكون موصوفاً لتعيين صنف فعله. كما في مثل (إذا منعتُ منعتُ منعاً بيناً). و﴿عَامِلَ رَبِّ الْمَعْمَلِ عَمَالَهُ مَعَامِلَةً سَيِّئَةً﴾. ﴿يُكْرَمُونَ الضَّيْفَ كَرَمًا حَاقِمًا﴾. وقد يكون تعيين صنف الفعل معجمياً، أي بمفردات مخصوصة، كما في العبارات (اشتملَ العجوز الصمَاءَ يستدفي، وقعد القرفصاء يتسول)، (رجعت السيارة القهقري حتى سقطت في البئر).

(3) فِعْلَةٌ الفاعل. وهو مصدر الفعل المصوغ صرفياً على وزن (فَعْلَةٌ) لبيان الهيئة التي كان عليها الفاعل وهو يزاوِل فعله. كما في مثل (قعد الضيفُ قَعْدَةً متوجِّس، ثم نهَضَ نهْضَةً مَوْخُوزٍ، وخرج خِرْجَةً هارب).

(4) عِدَّةُ الفعل، وهو المصدر المصوغ صرفياً على وزن (فَعْلَةٌ) لبيان مرات إحداثه، كما في الآيتين: ﴿فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً﴾. ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾. ونحوهما (شربتُ من زمزم شَرْبَتَيْنِ فارتويت). و﴿طعن الرجل عدوّه طعنةً في القلب﴾.

(5) مكان الفعل، وهو المصدر المصوغ صرفياً على منوال المضارع المبني للمفعول مع إبدال حرف المضارعة ميماً وفتح ما قبل الأخير، ويكون لبيان موضع مزاوله الفعل. (ذهب الهارب مذهباً بعيداً). (رتعت الأغنام مرتعاً خصباً). (صغارٌ يلعبون في ملاعب الكبار). ﴿رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾. يجمع ما سُرد من المنصوبات ارتباطها الاشتقاقي بالفعل العامل المذكور في الجملة. ومثلها الآخر يستدعيها الفعل من جهة دلالة اللزوم، وهي المسرودة في الضرب التالي.



(ب) منصوبات مستبينة ترتبط بالفعل العامل استلزماً. وهي تضم الأضرب التالية:

(1) زمان الفعل؛ وهو الظرف الموافق لزمان الفعل المدلول عليه بصيغته. كما في نحو (عاد الأبُّ البارحة، ويسافر غداً). ومنه (هذا الخامل يعمل يوماً ويستريح أسبوعاً).

(2) كنف الفعل؛ وهو الحيز الذي يحتاج إليه الفاعل لإحداث فعله. مثل (نزلت مكةً فجراً). (وصلوا ديارهم جرياً). ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾.

(3) مقياس الفعل المقدر بالمسافة، مثاله (يمشي العليل كيلومتراً، يقطع شبراً في كل خطوة). (شغال ينسج متراً في اليوم). (يسير الجريح فرسخاً ويستريح ميلاً).

(4) حال فاعل الفعل أو مفعوله، وهو قابل منصوب يلزم لزوماً ذهنياً، لأن كل فاعل يُنجز فعله على حال معينة، ويتلقاه المفعول وهو على حال أخرى. كما في (يُكَلِّم الشيخ متصايماً المرأة مندهشة).

(5) تعليل الفعل؛ ويكون بمصدر منصوب بالفعل المعلل. وبعبارة سيبويه هو «ما ينتصب من المصادر لأنه عُذْرٌ لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقع له، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان»<sup>(1)</sup>.

(6) ماعية الفعل؛ وهو الاسم المصاحب للفعل قبله العامل فيه النصب بواسطة (واو) عوض عن (مع). كما في مثل (يمشي الضريُّ والرصيف)، (يجري العداء وشاطئ البحر). (سافر الضيفُ وطلوع الشمس).

نخلص إلى أن جميع الأفعال تشترك في عمل النصب في القوابل التالية:

- (1) المصدر المؤكّد أو المبيّن، (2) فعلة الفاعل، (3) عِدَّة الفعل، (4) مكان الفعل، (5) زمان الفعل، (6) كَنَف الفعل، (7) مقياس الفعل، (8) حال فاعل الفعل أو مفعوله. (9) تعليل الفعل، (10) ماعية الفعل. ومع اتفاق الأفعال في معمولاتها المسرودة تختلف من جهة عدد معمولات غير المستبينة، وهي المفاعيل خاصة.

(1) سيبويه، الكتاب ج1، ص367.

### 3.1. التصنيف العاملي للفعل

مع اتحاد الأفعال أولاً في عمل الرفع في الاسم المطابق سواء كان المرفوع فاعلاً (هاجرت الطيور) أو مفعولاً (سُيرت الجبال). وثانياً في عمل النصب في المنصوبات المستبينة. لكنها غير متساوية من جهة عمل النصب في المفعول. وهي من هذه الجهة ثلاثة أقسام:

أحدها فعل يلزم فاعله ولا يتجاوزه، فلا يكون له مفعول ليعمل فيه النصب. مثاله (أقلعت الطائرة). (خاف الركاب). (صام الطفل).

ثانيها فعل يتعدى فاعله، ويكون له مفعول واحد يعمل فيه النصب. كما في (يلوم الأب ابنه). (داس القطار عجزاً).

ثالثها فعل يتعدى فاعله، ويكون له مفعولان، يعمل فيهما النصب معاً، وهذا القسم ضربان: الأول يسمح بالاستغناء عن أحد المفعولين؛ (ظالم يمنع الناس أرزاقهم/ ظالم يمنع الأرزاق). (زوّجْتُكها/زوجتك). (أعطيتُمونيها/أعطيتُموني). والآخر لا يسمح بالاستغناء عن أيٍّ من المفعولين (وجدت الناسَ أخياراً). (حسب المتعالم التدريسَ سهلاً). (ظن الناسُ الأرضَ مسطّحةً).

ومما تقدم يظهر أن اختيار سيبويه أن ينطلق من العامل مبرراً بإمكانية الحصر للقوالب المرفوعة والقوالب المنصوبة. وكان البدء بالفعل لأنه أكثر العوامل اللفظية وأوضحها مجلبةً للقوالب المسرودة. وما يُدرَج في القسم الثاني من العوامل اللفظية وهي الأسماء المرتبطة اشتقاقياً بالأفعال فلا تصل إلى قوة الفعل فيما يُنسب له من العمل. كما يتبين بتتبع الأبواب المعقودة في الكتاب لما يعمل من الأسماء عمل الأفعال. وسنترك هذا الموضوع لطوله وشهرة معلوماته لنمر إلى المقارنة التفصيلية بين عاملية النحو التراثي اللفظية، وعاملية النحو التوليقي العلاقية.

### 2. عاملية النحو التوليقي علاقية

لا يهَمُّ أحداً استبدال عاملية بأخرى إلا إذا بلغ البديل مستوى رفيعاً في بنيته الذاتية، وشكّل أداةً فعّالة في معالجة اللغة العربية معالجة علمية دقيقة، وقُدِّمَ حلولاً مضبوطة لما ظل مستعصياً في عاملية سابقة، والأهم أن يكون خرج الأداة مطابقاً

لواقع اللغات. بحيث لا يلزم عنها ما ليس في اللغة الموصوفة، ولا تعمى أو تغض الطرف عما فيها.

ولنبداً بتقاسم بنية العاملية العلاقية، وذلك بحصر العوامل نوعاً وعدداً، ثم بترتيبها وبيان انتظام عملها واحداً واحداً.

(1). عاملية النحو التوليقي ذات طبيعة علاقية في مجملها، وعواملها أربعة أنواع. كل نوع يعمل أثراً واحداً لا غير، وقد يستلمه أكثر من قابل. وهي مرتبة ترتيباً متسلسلاً، بحيث يتوالى عمل الأنواع في نظام وانتظام. فلا يشتغل اللاحق إلا بعد فراغ السابق من عمله، وكذلك يستمر التناوب من النوع المرتب أولاً إلى الواقع في الأخير. ولا يعود تسلسل العوامل إلى طبيعتها ولا إلى رغبة واضعها، وإنما يستجيب تعاقبها لتوالي المراحل التي يمر بها تكوين الجملة. وهذا التطابق بين العاملية كآلة صُنعت للوصف واللغة العربية كموضوع للوصف يوفر للعاملية العلاقية كل أسباب النجاح في مهامها. وعوامل النحو التوليقي بحسب تسلسل عملها المطابق لمراحل تكوين الجملة هي:

### أولاً علاقات تركيبية:

موقعها في النسق العاملي المرتبة الأولى، وأثرها محصور في الأحوال التركيبية. وهي علاقتان متتاليتان تعملان بالتتابع. أولاهما علاقة الإسناد، رمزها (ع) موقعها في نواة الجملة بين عنصري المسند والمسند إليه، وعملها حالة الرفع في الطرفين. وأخرهما علاقة الإفضال رمزها (ج)، موقعها بين نواة الجملة وفضلتها، وعملها بعد عمل علاقة الإسناد، وأثرها هو حالة النصب في الفضلات.

والعلاقتان التركيبيتان من كليات اللغات البشرية، بمعنى لا تقوم الجملة في أي لغة بشرية من غير انتظام مكوناتها بتينكم العلاقتين الأولى (ع) إجبارية والثانية (ج) اختيارية في جميع اللغات البشرية.

### ثانياً وسيط العلامة اللغوي

وهو عامل وضعي يخص اللغات التوليفية كالعربية ونحوها من اللغات البشرية. يشتغل بعد انتهاء العلاقتين التركيبيتين من عملهما، يتجلى أثر وسيط

العلامة في حركات الإعراب الأربع: الضمة المنطوقة مفردة (—)، أو منونة (—)، والفتحة المنطوقة مفردة (—)، أو منونة (—)، والكسرة المنطوقة مفردة (—)، أو منونة (—)، وأخيراً السكون (—) وهو نُطقُ الصامت في آخر اللفظة بدون صائت.

ويتجلى تناوب العاملين السابقين في أن علاقة الإسناد تبدأ بعمل حالة الرفع في المتساندين، ويتلوها وسيط العلامة بعمل الضمة فيهما مفردة (—)، أو منونة (—)، بحسب مقولة المدخل المعجمي كما يتبين من المثال التالي:

(1) رضيعٌ يأكلُ ويشربُ.

ويتوالى العمل بأن تعمل علاقة الإفضال حالة النصب، ويتلوها وسيط العلامة بعمل الفتحة مفردة (—)، أو منونة (—)، بحسب تعريف القابل أو تنكيره، كما في المثال التالي:

(2) رضيعٌ يأكلُ الخبزَ ويشربُ عصيراً.

وإذا حصل أن اشتغل ناسخٌ بعد عامل تعطلت تبعية الوسيط للعامل، وأصبح عمل الوسيط تابعاً لمفعول الناسخ. كما يظهر من المثال التالي:

(3) إنَّ الرضيعَ لم يأكلُ من الخبزِ ولن يشربَ عصيراً.

في الجملة (3) يكون عمل الوسيط اللغوي الفتحة (—) في (الرضيع) تابعاً لمفعول الناسخ (إنَّ) الذي طرأ على الجملة (2). ولم يعمل الوسيط الضمة (—)، الواجبة من قبلُ بحكم السبق لعلاقة الإسناد في عملها للرفع. ويكون عمل الوسيط للسكون (—) في (يأكلُ) بالتبعية لمفعول الناسخ (لم) الطارئ على الفعل (يأكلُ) في الجملة (2)، ولم يعمل الضمة (—) الواجبة من قبل. ويكون عمله للكسرة (—) في (الخبزِ) تابعاً لمفعول الناسخ (من) الطارئ. ولم يعمل الوسيط الفتحة (—) الواجبة من قبل بحكم السبق لعلاقة الإفضال في عملها لحالة النصب. لكنه عمل الفتحة منونة (—) في (عصيراً) مباشرة بعد عمل علاقة الإفضال لحالة النصب.

وهذه التراتبية في نسق العاملة في غاية الوضوح، إذ يمكن اختصار عبارتها من جديد كالتالي:



عمل العلاقتين التركيبيتين يبدأ بعمل الإسناد لحالة الرفع، فعمل الإفضال لحالة النصب. يتلوها عمل الوسيط اللغوي أولاً لحركة الضمة تفريداً (—)، أو تنويناً (—)، وثانياً لحركة الفتحة تفريداً (—) أو تنويناً (—). مفعول النواسخ يكون طارئاً بعد عمل العلاقتين التركيبيتين، ويكون عمل الوسيط اللغوي تابعاً لمفعول النواسخ معطّلاً التبعية مؤقتاً لعمل العلاقتين. ويعمل الحركة التي يستدعيها كل ناسخ.

نواسخ تستدعي سكوناً (—) للفعل المضارع دون غيره، وهو في موقع المسند من نواة الجملة. ويستجيب الوسيط اللغوي للناسخ الطارئ بعمل السكون (—) المطلوب، ويُعلّق عمله للضمة التي كانت مطلوبة.

نواسخ تستدعي كسرة مفردة (—) أو منونة لمركب وهو في ربط الجملة في موقع الفضلة. ويستجيب الوسيط اللغوي للناسخ الطارئ بعمله للكسرة (—) المطلوبة، ويعلّق عمله مؤقتاً للفتحة (—) التي كانت مطلوبة.

نواسخ تستدعي فتحة مفردة (—)، أو منونة (—)، لمركب في موقع المسند إليه دون غيره. ويستجيب الوسيط اللغوي للناسخ الطارئ بعمله للفتحة المطلوبة، ويعلّق عمله مؤقتاً للضمة التي كانت مطلوبة من قبل.

نواسخ تستدعي فتحة مفردة (—)، أو منونة (—)، لمركب في موقع المسند دون غيره. ويستجيب الوسيط اللغوي للناسخ الطارئ بعمله للفتحة المطلوبة، ويعلّق عمله مؤقتاً للضمة التي كانت مطلوبة من قبل.

نواسخ تستدعي فتحة مزدوجة مفردة (—)، أو منونة (—)، لمركب أول في موقع المسند إليه ولمركب ثان في موقع المسند. ويستجيب الوسيط اللغوي للناسخ الطارئ بعمله للفتحتين المطلوبتين، ويعلّق عمله مؤقتاً للضمتين المطلوبتين من قبل.

وبقي أن نشير في آخر هذين النوعين من العوامل إلى أن ما وُصف حتى الآن من نشاط نسق العاملية يُمارس في مستوى البنية الإعرابية للجملة، وهو الواقع بعد البنية المكونية للجملة وقد تمت عملية تعويض رموزها المقولية بمداخل معجمية. وهذه المستويات مشروحة بتفصيل في وصفنا سابقاً وفي أكثر من موضع للفص

التركيبى من بنية نموذج النحو التوليقي. وبقي علينا أن نمرّ الآن إلى تناول الصنف الثالث من العوامل.

### ثالثاً علاقات دلالية:

وهي غير النوعين السابقين طبيعةً وعدداً وأثراً. ويبدأ نشاطها ثالثاً، بعد عمل العلاقتين التركيبيتين وعمل الوسيط اللغوي. ومجال عملها البنية الوظيفية للجملة الواقعة بعد البنية الإعرابية. بواسطة هذه العلاقات تتألف دلاليّاً مكونات الجملة في مستوى البنية الوظيفية.

أما عن أثر العلاقات الدلالية فمحصور في الوظائف النحوية بالمعنى المنطقي للوظيفة النحوية. كوظيفة الفاعل المسندة إلى الموضوع الذي يكون سبباً في خروج الحدث من العدم إلى الوجود. ووظيفة المفعول التي يتلقاها الموضوع الذي يكون شاهداً بالفعل على تحقق الحدث. ووظيفة الحالية التي تلزم الفاعل والمفعول لزوماً عقلياً. ووظيفة الغائية التي تلزم حدوث الفعل لزوماً عقلياً، إذا كان لكل فعل غاية من أجلها وقع. وهكذا بالنسبة إلى باقي الوظائف النحوية المحصورة في النحو التوليقي<sup>(1)</sup>.

وعدد العلاقات الدلالية العاملة للوظائف النحوية محصور في أربع، السببية رمزها (C)، والعلية (ω) والسببية (≡)، واللزوم (φ). الثلاث الأولى؛ (C)، ω، ≡ كل واحدة تعمل وظيفة واحدة لا غير. والرابعة (φ) تعمل وظائف نحوية متعددة بشروط متغيرة في قابل الوظيفة. كما سيأتي في تناولها المفصل.

(1). علاقة السببية (C) تقوم بين طرفين أحدهما يكون سبباً في خروج الطرف الآخر من العدم إلى الوجود، وتُدرج في نواة الجملة بين المتساندين، ينتقيها المسند بشرط أن يكون فعلاً متعدياً أو مشتقاً من فعل متعد، كان مصدرّاً أو صفات. وتعمل في المسند إليه وظيفة الفاعل (فا)، إذا انتقاها الفعل، كما في التمثيل التوضيحي (أ)، وتعمل فيه صفة الفاعل (صفا) إذا انتقاها مشتق من الفعل، كما في التمثيل (ب).

(1) للوقوف على عدد الوظائف انظر الجزء الثاني من كتابنا الوسائط اللغوية.

(أ) خالدٌ <sup>فأ</sup> يعمل يومياً لا يشتغل <sup>فأ</sup> أحدٌ يومَ الجمعة<sup>(1)</sup>.

(ب) الله <sup>صفا</sup> هو المعطي المانع ما رزأق <sup>فأ</sup> إلا الله <sup>صفا</sup>.

(2). علاقة العلية (⊃) تقوم بين طرفين، يكون أحدهما شاهداً على تحقق الطرف الآخر. وتعمل في الطرف الشاهد وظيفة المفعول (مف). وهذه العلاقة ينتقيها مع علاقة السببية الفعل المتعدي أو ما اشتق منها. إذا كان المنتقي فعلاً عملت وظيفة المفعول (مف)، وإلا فصفة المفعول (صمف). كما في التمثيلات التوضيحية (أ) الآتية.

(أ) الحطاب <sup>فأ</sup> قطع <sup>⊃</sup> شجرة <sup>مف</sup> ما قاطع <sup>فأ</sup> أحد <sup>فأ</sup> شجرة <sup>صمف</sup>.

وقد ينتقيها بمفردها الفعل القاصر أو ما اشتق منه<sup>(2)</sup>. ولا يختلف عملها؛ فتعمل وظيفة المفعول إذا انتقاها الفعل، أو صفة المفعول إذا انتقاها المشتق منه، كما في التمثيلات (ب) و(ج) بعد ذلك.

(ب) هلك <sup>⊃</sup> القوم <sup>مف</sup> بسوء التدبير. الإنسان <sup>صمف</sup> هالكٌ لا محالة.

(ج) صُقِلَ <sup>⊃</sup> الرخام <sup>مف</sup>. الشمس <sup>مف</sup> انطفأت. البيوت <sup>صمف</sup> مبعثرة.

(3). علاقة السببية (⊃) تقوم بين طرفين؛ يكون أحدهما في آن واحد سبباً في خروج الطرف الآخر من العدم إلى الوجود وشاهداً على تحققه. وينتقيها الفعل اللازم<sup>(3)</sup> أو ما اشتق منه. وتعمل في الموضوع السبب-الشاهد وظيفة الفاعل به (فابه) إذا كان منتقيها فعلاً، كما في الأمثلة التوضيحية (أ)، التالية:

(أ) يغتسل <sup>⊃</sup> الناس <sup>فابه</sup> يومياً المحرم <sup>فابه</sup> يهرب <sup>⊃</sup> من العدالة.

وتعمل العلاقة السببية (⊃) الدلالية صفةً الفاعل به (صفابه) إذا كان منتقيها مشتقاً من الفعل، سواء كان المشتق مصدراً أو صفات. كما يتبين من التمثيلات التوضيحية التالية.

- 
- (1) علاقة السببية ترسم بصورة حذوة الفرس، تقوم بين طرفين تغلق نحو الموضوع السبب.
  - (2) الفعل القاصر في التصنيف التوليقي للفعل. هو المسند إلى اسم لا يقوى على فعله وليس مما يصدر عنه الفعل، مثل كبر الطفل، وسقطت الطائرة، وهلك القوم، وغرقت الباحرة، ومات المريض. فهذه الأسماء ليس مما يفعل هذه الأفعال، وإنما هي أسماء شاهدة على وقوع الأحداث بها.
  - (3) الفعل اللازم في التصنيف التوليقي هو الفعل المسند إلى اسم يفعل فعله بنفسه ولا يتجاوزه فعله إلى غيره.

(ب) هل القادمُ ٢ أبوك<sup>صفاه</sup>. الشيخ<sup>صفاه</sup> ٣ مستقلٍ بالباب. وقوفاً هما  
٤ صحي<sup>صفاه</sup>.

(4). علاقة اللزوم (φ) تتميز بعملها للعديد من الوظائف النحوية بشرط واحد يُشترط في حامل الوظيفة الذي يقع في فضلة الجملة. وعدد هذه الوظائف تجملها كالتالي:

(أ) وظيفة التوكيد للفعل تعملها علاقة اللزوم بشرط أن يكون حاملها مصدرًا للفعل المذكور، بحيث يكون التنصيص على مصدره بمنزلة إعادة لذكر الفعل، فيتحقق التوكيد، كما في الآية: ﴿والله أنبتكم من الأرض نباتاً﴾.

(ب) وظيفة التكيف؛ وهي وظيفة نحوية تعملها علاقة اللزوم بشرط أن يكون قابلها مصدرًا للفعل المذكور موصوفاً أو مضافاً. كما في (عامل ربُّ المعمل المستخدمين معاملةً سيئةً). (يُحبُّها حبَّ المجانين). وقد يؤدي نفس الوظيفة مصدرٌ مغاير لكنه مرادف لما اشترط في السابق. كما في (اشتملَ العجوز الصمَاءَ يستدفي، وقعد القرفصاء يتسول)، (رجعت السيارة القهقري حتى سقطت في البئر).

(ج) وظيفة التهييء؛ وظيفة نحوية تعملها علاقة اللزوم بشرط أن يكون قابلها مصدرًا للفعل المصوغ صرفياً على وزن (فَعْلَةٌ) لبيان الهيئة التي كان عليها الفاعل وهو يزاوِل الفعل. كما في مثل (قعد الضيفُ قَعْدَةً متوجِّس، ثم نهَضَ نهْضَةً مَوْخُوز، وخرج خِرْجَةً هَارِب).

(د) وظيفة التكميم تعملها علاقة اللزوم بشرط أن يكون قابلها مصدرًا للفعل المذكور مصوغاً صرفياً على وزن (فَعْلَةٌ) لبيان مرات إحداثه، كما في الآيتين: ﴿فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً﴾. ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾. ونحوهما (شربتُ من زمزم شَرَبَتَيْنِ فارتويت). و(طعن الرجل عدوّه طعنةً في القلب).

(هـ) وظيفة التكنيف تعملها اللزوم بشرط أن يكون قابلها مصدرًا مصوغاً صرفياً على منوال المضارع المبني للمفعول مع إبدال حرف المضارعة



مِماً وفتح ما قبل الأخير، ويكون لبيان كنف مزاوله الفعل وموضعه.  
(ذهب الهارب مذهباً بعيداً). (رَتَعَتِ الْأَغْنَامُ مَرْتَعاً خصباً). (صغارٌ  
يلعبون في ملاعب الكبار). ﴿رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي  
مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾.

(و) وظيفة التوقيت؛ وظيفة تعملها علاقة اللزوم بشرط أن يكون قابلها  
مدخلاً معجمياً ينتمي إلى مقول الاسم الناقص. كما في نحو (عادَ  
الأبُّ البارحة، ويسافر غداً). (هذا الخامل يعمل يوماً ويستريح  
أسبوعاً).

(ز) وظيفة التمكين؛ وظيفة نحوية يُشترط في قابلها أن يكون حيزاً مما يحتاج  
إليه الفاعل لإحداث فعله. مثل (نزلتُ مكةَ فجراً). (وَصَلْنَا الدِّيَارَ  
جِرياً). ﴿وَوَدَّخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾.

(ح) وظيفة الحالية تعملها علاقة اللزوم بشرط أن يكون قابلها منتمياً إلى  
مقولة الصفة. كما في (صافح المدير متواضعاً مساعده متملقاً).

(ط) وظيفة الغائية تعملها علاقة اللزوم بشرط أن يكون قابلها مصدراً لغير  
الفعل المذكور نحو (يغض المرء بصره تعففاً).

(ي) وظيفة الماعية تعملها علاقة اللزوم بشرط أن يكون قابلها مركباً  
واوياً، كما في مثل (يجري الماءُ والشُّعَابُ)، (تَحَلَّقُ الطَّائِرَةُ وَخَطَّ  
الاستواء).

نخلص إلى أن العلاقات الدلالية الأربع (D، ω، ∃، φ) تعمل الوظائف  
النحوية الاثنتا عشرة: (1) الفاعل، (2) الفاعل به. (3) المفعول، (4) الحالية، (5)  
الغائية، (6) الماعية، (7) التوكيد، (8) التهييء، (9) التكييف، (10) التكميم،  
(11) التمكين، (12) التوقيت.

ومجال عملها البنية الوظيفية للجملة، وهي الواقعة بعد بنيتها الإعرابية وقبل  
البنية الموقعية حيث تشغل العوامل التداولية الرابعة.

#### رابعاً علاقات تداولية:

وهي تضم عدداً من الانتظامات المحتملة بين المتخاطبين يرمز لها كالتالي:  
[ك ← خ].

وهي تعني أن المتكلم (ك) واقع تحت تأثير (→) مخاطبه (خ)، مما يحمل المتكلم (ك) على بناء كلامه استجابة (←) للمخاطب (خ). إذ لا يخرج إنشاء الكلام مع الصحة العقلية عن علاقة التأثير المتبادل بين المخاطب والمتكلم. أما مجال تأثير العوامل التداولية فهو البنية الموقعية للجملة المتكوّنة في إطار تركيب توليفي ذي بنية قاعدية حرة<sup>(1)</sup>. ومن أثرها فيها الأمر باصطفاف مكونات الجملة بما يجعل ترتيب مكوناتها دالاً على غرض تخاطبي معين. ولتحرير العبارة بمثال أوضح نستشهد بجملة اسمية بسيطة في بنية استثنائية كما في الجملتين (أ) و(ب) التاليتين:

(أ) ما محمد ﷺ إلا رسول.

(ب) ما شاعر إلا المتنبي،

الجملة (أ) بناها المتكلم بذاك الترتيب لمخاطب يعتقد مصرّاً أن هناك صفاتٍ عليها أخرى تشارك صفة الرسولية في الانتساب إلى محمد ﷺ والاتصاف بها. ولتصحيح هذا الاعتقاد ورفع إصرار المخاطب عليه قصر المتكلم الموصوفَ (محمد ﷺ) على الصفة (رسول) قصرَ أفراد، حين نفى عن محمد ﷺ ما فوق البشرية من الصفات، وأبطل هذا النفي بإلاً عن صفة الرسولية.

والجملة (ب) يكون المتكلم قد أنشأها بذاك الترتيب لمخاطب يعتقد مصرّاً أن هناك أكثر من شاعر يشارك المتنبي في الاتصاف بالشاعرية. ولتصحيح هذا الاعتقاد ورفع إصرار المخاطب قصر المتكلم الشاعرية على المتنبي قصر أفراد بأن نفاها بدءاً وأثبتها عوداً للمتنبي خاصة.

(1) سبق أن شرحنا المفهوم من التركيب التوليفي ذي البنية القاعدية الحرة في أكثر من موضع حيث نقارن في إطار نظرية اللسانيات النسبية بينه وبين تركيب اللغات الشجرية ذي البنية القاعدية القارة، انظر مباحث تنميط الفصوص اللغوية في الوسائط اللغوية، وفي غيره.

وبعد فراغ العوامل التداولية من عملها تكون الجملة قد تَمَّ تكوينُها وأصبحت جاهزة للاستعمال من أجل التواصل وتحقيق الإفادة والاستفادة وعليهما مدار الكلام.

## 2. مواطن اختلاف العاملين اللفظية والعلاقية

تتفق العامليتان اللفظية التراثية والعلاقية التوليفية في الأركان الثلاثة: العامل والأثر والقابل، لكن مواطن اختلافهما كثيرة ومن جهات، سوف نجملها في سياق المقارنة في النقاط الآتية

(1) العوامل في النحو التراثي بالقسمة الأولى نوعان: (أ) غير لفظي يضم

الابتداء. (ب) لفظي يضم الفعل، والاسم، والحرف.

(2) بعض عوامل النحو التراثي يعمل أثراً واحداً. كالابتداء الذي يعمل

الرفع، وحرف الإضافة الذي يعمل الجر. وبعضها الآخر يعمل نوعين

من الأثر، كالفعل الذي يعمل الرفع والنصب.

(3) جميع العوامل اللفظية في النحو التراثي تشارك في ترتيب مكونات

الجملة، كالابتداء الذي يحمل المبتدأ على الوقوع أولاً في صدر الإسناد.

والفعل الذي يجبر الفاعل على النزول في المرتبة الثانية بعده. ولا يصح

عكس الترتيب.

(4) العوامل اللفظية لا تنتظم في ترتيب معين. فلا يقع بعضها قبل بعض

بالضرورة المنطقية. فليس للابتداء مثلاً أن يترتب قبل الفعل أو بعده.

(5) العامل اللفظي أثره غير محدد بدقة. فالاسم الذي تفرغ له الفعل قبله

يكون فاعلاً أو مفعولاً، ومرفوعاً، وذا ضمة في آخره. والسؤال هل

الفعل عامل للثلاثة أو لبعضها.

(6) للأثر الواحد في العملية اللفظية أكثر من عامل واحد. فالابتداء والفعل

كلاهما يعمل الرفع في قابلين متغايرين.

(7) بعض الأثر في العملية اللفظية ليس له عامل واضح. مثاله ارتفاع الفعل

المضارع عند سيبويه هو كينونته في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم

خبر. وعامله عند الفراء التجرد من النواصب والجوازم. وعند الكسائي حروف المضارعة عوامل رفع الفعل.

(8) ليس في العاملية التراثية تمييزٌ واضح بين العامل والناسخ. إذ كلاهما يعمل نفس الأثر مع اختلاف في تسمية القابل. إذ (كان) مثل (عالج) في الجملتين: (كان الطبيب مريضاً)، و(عالج الطبيب مريضاً). كلاهما يعمل الرفع في الأول والنصب في الثاني. والفرق بينهما في تسمية قابلَيْهما. وكذلك (إنَّ) وأمثالها «تعمل عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب؛ ليكون المرفوع مشبهاً بالفاعل والمنصوب مشبهاً بالمفعول»<sup>(1)</sup>، فلا فرق بين العامل والناسخ وقوابلهما إلا من جهة اللغة الاصطلاحية.

(9) النواسخ في العاملية اللفظية تعمل آثاراً في قوابل معمولة سلفاً بعوامل سابقة عليها. ولا شيء عن مصير آثار العوامل السابقة. مثاله (كان) التي تعمل الرفع في المبتدأ المرفوع أصلاً بالابتداء. لكن لا نعلم ماذا يُزيح الناسخ (كان) من عمل الابتداء. ولا يستقيم القول إن رفع الناسخ قد حل محل رفع الابتداء، لما سترتب عنه من وجود أنواع من الرفع. كما لا يكفي القول بحلول مصطلح الاسم محل مصطلح المبتدأ.

(10) العاملية اللفظية عاملية تجمع في آن واحد بين الرتبة القارّة، وهي تمنع أن يتقدّم الفاعل على فعله الذي يعمل فيه الرفع، وبين الرتبة الحرة وهي تسمح بأن يتقدم المفعول على الفعل الذي يعمل فيه النصب. ويحسن التوقف قليلاً عند مسألة إلزام أحد مكونات الجملة برتبة معينة والترخيص لمكون آخر بالتحرك.

(11) المبنيات في العاملية اللفظية من القوابل، يُقدّر لموضع بعضها أثرٌ كالرفع أو النصب، ولا يُقدّر لموضع البعض الآخر أثرٌ. مثاله (مَنْ جاء)، يكون اسم الاستفهام (مَنْ) في محل رفع. والفعل الماضي (جاء) ليس له محل.

(1) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص145.



وكذلك فعل الأمر في مثل (اخرُجي) ليس له محل، وباء المخاطبة في موضع الرفع.

وفي مقابل ما سبق تظهر العاملة التوليفية في نسق عاملي مغاير إلا في الأركان الثلاثة، كما يتبين من اللمع التالية عن العاملة العلاقية.

(1) كل عوامل النحو التوليفي تعمل أثراً واحداً. فعلاقة الإسناد تعمل الرفع، وعلاقة الإفضال تعمل النصب، والوسيط اللغوي يعمل الحركات الإعرابية. وعلاقة السببية تعمل الفاعلية، وعلاقة العلية تعمل المفعولية، وعلاقة السببية تعمل الفاعل به. والعلاقة التداولية تعمل المواقع الرتبة.

(2) ترتيب مكونات الجملة من اختصاص العامل التداولي. ولا يشاركه في هذا العمل عامل آخر.

(3) العوامل العلاقية مرتبة ترتيباً طبيعياً تبعاً لمراحل تكوين الجملة. أولها العلاقة التركيبية، وثانيها وسيط العلامة المحمولة، وثالثها العلاقة الدلالية، ورابعها العلاقة التداولية.

(4) العامل العلاقي أثره محدد بدقة، للرفع عامل وهو علاقة الإسناد، وللفاعل عامل آخر وهو علاقة السببية، وللضمة عامل ثالث، وهو الوسيط اللغوي. وتشغل هذه العوامل بانتظام ولا تداخل في العمل.

(5) للأثر الواحد في العاملة العلاقية عامل واحدٌ وواحد لا غير. فلا يعمل الرفع في أيّ قابل غيرُ علاقة الإسناد.

(6) كل أثر في العاملة العلاقية له عامل واحدٌ أيّاً كان القابل. فعامل الرفع في الاسم هو نفسه عامل الرفع في الفعل المضارع وفي غيره. إذ العامل يعمل أثراً واحداً، وقد يتلقاه أكثر من قابل بصرف النظر عن مقولته النوعية.

(7) ما يعرض للفعل المضارع المعرب من أثر الرفع يعرض أيضاً للفعلين الماضي والأمر المبنيين وضعاً. والأفعالُ إعراباً وبناءً كالأسماءُ إعراباً وبناءً. ولا يُشترط في الجميع إلا جهةٌ اقتضاءً للأثر. فالجهة التي اقتضت

أن يكون المضارع المعرب مرفوعاً هي نفسها اقتضت أن يكون غيره المبني في موضع المرفوع

(8) في عاملية النحو التوليقي تمييزٌ واضح بين العامل والناسخ. فالعامل أحد الأربعة: إما تركيبى يعمل حالي الرفع والنصب، وإما دلالي يعمل وظائف نحوية كالفاعل والمفعول، وإما تداولي يعمل رتبة موقعية، وإما وسيط لغوي يعمل علامات إعرابية. بينما الناسخ مفردات معجمية تكون شرطاً لإبطال علامة بأخرى. فحروف الإضافة يكون ذكرها شرطاً لإبطال فتحة المنصوبات بالكسرة. وتكون (إن) وأخواتها شرطاً لإبطال ضمة المسند إليه بالفتحة. كما تكون (كان) وأخواتها شرطاً لإبطال ضمة المسند بالفتحة. و(ظن) والأخوات شرط لإبطال ضمى المسند والمسند إليه بفتحتين. و(لم، لن) شرط لإبطال ضمة المضارع بالسكون والفتحة.

(9) النواسخ في العاملةية العلاقية تدخل على قوالب معمولة أصلاً بعوامل تركيبية. وليس للناسخ أن يؤثر فيما كان لتلك القوالب من الآثار ماعدا علامات الإعراب القابلة للإبطال بعلامات النواسخ. ويشكل الناسخُ ومنسوخُ العلامة مركباً واحداً يتلقى أثر العامل الأصلي وعلامته المقدرة التي تظهر في العطف على المحل.

(10) العاملةية العلاقية عاملية حرة في طور التأليف من التركيب، حيث تشتغل العوامل الثلاثة الأولى: التركيبية والدالية والوسائطية. وهي أيضاً عاملية مرتبة في طور الترتيب من التركيب حيث تشتغل العوامل التداولية التي تفرض على مكونات الجملة الحرة سابقاً رتباً مؤقتة حالياً، فيكون اصطفاؤها دالاً على غرض تخاطبي معين. وتبدل الغرض التخاطبي يتغير اصطفاها مكونات الجملة.

## خلاصة

من خلال المقارنة النحوية بين العاملتين اللفظية التراثية والعلاقية التوليفية أن هذه الموازنة ما كان تحققها ممكناً لولا ظهور النحو التوليفي بجانب النحو التراثي، وأن توافر نسختين من النحو للغة العربية ليفتح آفاقاً جديداً في اللسانيات العربية المعاصرة الحقيقة بهذا الاسم.

وبالمقارنة النحوية بين العاملتين التراثية والتوليفية نستطيع أن نستبين نموذجين من التفكير في اللغة. أقدمهما ينطلق من ظواهر اللغة الحسية صوب قواعد المجردة، وفي الطريق يصف من الاحتمالات ما ترجح. وما ترجح لأحد الواصفين لا يستقيم عند الآخر، والأمثلة في هذا الباب بلغت من الكثرة حد الاستعصاء على الحصر.

وأحدثهما ينطلق من البناء المنطقي لأنساق اللغات البشرية، كما تتوقعه النظرية اللسانية المبنية لهذه الغاية، حتى إذا أتقنه علماً شاهده محققاً في الظواهر اللغوية. وتأكد عندئذ أن النسق المبني نظرياً صدقته ملاحظة المعطيات الشاهدة. وأن هذا التفكير في اللغة لا يستقيم أبداً إلا وهو مبني بناء الأجهزة الآلية المصنوعة للقيام بوظيفة إنتاجية معينة، ومنها إنتاج الجمل مفردة أو مركبة في خطاب. وهو الذي حمل على تقديم نحو العربية في بنية نموذج النحو التوليفي. وحمل أيضاً على تقديم العملية التوليفية في نسق عاملي محكم البناء، واضح المكونات بما لها من الأدوار والآثار المحددة بدقة. وبكلمة واحدة إن التفكير النظري في اللغة بوصفها نسقاً مركباً من القواعد الموزعة بانتظام على أنساق فرعية هو السبيل المناسب لوضع نسخة أخرى لنحو اللغة العربية مغايرة للنسخة التراثية.

## الفصل الثامن

# من أثر العملية اللفظية على وصف اللغة العربية





## مقدمة

يهمنا في هذا الفصل أن نقف على مخلفات العاملة اللفظية. أولاً في مجال الاستدلال على صواب توقعاتها، وإن لم تطابق حقيقة واقع اللغة. وثانياً في مجال وصف العربية بما ليس فيها ولا منها.

يعني هذا أن صناعة النحوي لآلة الوصف ينبغي أن تكون باستمرار محط اختبار. ولا ينبغي الاطمئنان إليها إلا بعد ثبوت تفوقها في الاختبارات التي ينبغي إجراؤها عليها. فقد وضع سيبويه عامليته كأداة لوصف الإعراب، لكنه لم يشك هو أو غيره مرةً في إمكان اصطدام توقعاتها مع واقع اللغة العربية.

قد يسلم من العاملة اللفظية أن الفعل يُشغَل بالاسم المطابق، ويتفرغ له لعمل الرفع فيه. سواءً كان الاسم فاعلاً، إذا كان فعله بنياً تصريفاً للفاعل، كما في (قَتَلَ الطبيبُ المريضَ) أو كان مفعولاً إذا كان فعله بنياً للمفعول، كما في (قُتِلَ المريضُ).

لكنَّ هذا الأصل العاملي قد يصطدم مع واقع لغوي، حين يتفرغ الفعل ببنيته الصرفية لعمل الرفع في لفاعل وما هو في الواقع بالفاعل، كما هو الحال في مثل (مات المريضُ)، و(هلك القومُ)، و(حسُنَ الوجهُ).

فلا فرق فيما يكون للاسم المرفوع (المريض) من الوظيفة في الجملتين: (قُتِلَ المريضُ) و(مات المريضُ). لكن عاملية سيبويه تصف الاسم المرفوع بفعله في الجملة الأولى بكونه مفعولاً، وفي الثانية تصفه بكونه فاعلاً. وإن لم يكن له يد فيما حل به من (الموت) أو (القتل) في الجملتين.

وليس من علم اللغة في شيء جبرُ آلة الوصف بإجراء تعديلات وصفية مخصوصة. كوصف (المريض) في الجملة (مات المريض) بكونه فاعلاً في الصناعة مفعولاً في المعنى. أو وصفه في الجملة (قُتِلَ المريضُ) بكونه نائباً عن الفاعل، أو مفعولاً قائماً مقام الفاعل. ومثل هذا الجبر ومنه الكثير لازم عن خلل في آلة الوصف. وهو

الذي يحمل بعض النحويين على إدراج تراكيب من اللغة العربية في الشاذ الذي لا يُقاس عليه، وإن شهد لسلامتها نسقُ العربية والعديد من المعطيات اللغوية من مستخير الكلام العربي، ويحمل البعض الآخر على استخدام أسلوب في الاستدلال على صواب التوقع ليس فيه شيء من الإقناع، ومنه الاستدلال على أن الفاعل جزء من الفعل، وذلك لإثبات صواب العاملة المرتبة التي تمنع أن يتقدم الفاعل على فعله عامل الرفع فيه. ومما أثير أخيراً نستهل مباحث هذا الفصل بعون الله وتوفيقه سبحانه.

## 1. الترتيب الجزئي لمكونات الجملة في العاملة اللفظية

للفعل، بحكم عمله، أن يأتي في الرتبة الأولى. وللفاعل الرتبة الثانية بعد الفعل لأنه معموله، وقبل المفعول لأنه أهمُّ منه بدليل كثرة الاستعمال. وبقي للمفعول أن يترتب ثالثاً. لكنه حرُّ الحركة يمكنه أن يتنقل في الجملة من تقييده برتبة معينة. وبعبارة أخرى بقدر ما يتقيد الفاعل بوقوعه بعد الفعل مبشرة أو بفاصل، فلا يتقدم على فعله وإلا فقد شرط اتصافه بالفاعلية يتحرر المفعول من الالتزام بأي مرتبة معينة.

يلزم عن مثبت في الفقرة الأخيرة أن تكون عمالية سبويه مرتبة ترتيباً جزئياً؛ لأنها ليست بالمرتبة ترتيباً قاراً، ولا بالحررة تحريراً تاماً. فهي تجعل للفعل رتبة قارة، وتحرر ما بعده، فترخص التحريك المحدود؛ بأن تسمح للفاعل والمفعول بتبادل المواقع، وللمفعول بأن يتقدم على الفعل، وتُمنع الفاعل من ذلك.

وإن إقامة عمالية مترددة بين إقرار بعض مكونات الجملة في مواقع ثابتة وتحرير بعضها الآخر من الترتيب القار لينبئ بوقوع هذه الصناعة في تدافع مع واقع اللغة. لأنه ليس من طبع اللغة الوضعية أن تجمع بين التوطين القار والتحرير التام. وإذا حصل هذا الجمع في آلة الوصف المصنوعة من قبل النحوي تكون الآلة قد تضمّنت في بنائها الداخلي خللاً، يحملها على التنبؤ بما ليس من اللغة وإغفال ما هو منها.

ولا ينفع العاملة المترددة استماتة نحويين في الدفاع عن توقعاتها غير الواقعية. ومن ذلك ما تراكم من الأدلة المتناقلة في الكثير من كتب النحو الخاصة بالمنع القاطع لأن يتقدم الفاعل على الفعل. وقبل الاستشهاد بأقوى العبارات المؤيدة لهذا المنع لا بأس من الإشارة إلى أن هذا المنع ليس محط إجماع. فقد رأى الكوفية في الفعل شرطاً

لعمل الرفع في الفاعل، وما كان شرطاً لا ترتبط شرطيته برتبة معينة. بل الفعل شرط لارتفاع الفاعل سواءً تقدم في نحو (فاض النهر) أو تأخر في مثل (النهر فاض). ومن الأقوال المؤيدة لمنع تقدم الفاعل على فعله عمم ابن جني العبارة بقوله: «وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه»<sup>(1)</sup>. ثم عاد وخصص بقوله: «واعلم أن الفعل لا بد له من الفاعل ولا يجوز تقدم الفاعل على الفعل»<sup>(2)</sup>. بل بالغ بعضهم بقوله: «الاسم إذا تقدّم على الفعل بطل أن يكون فاعلاً مع صدور الفعل منه»<sup>(3)</sup>. تدل هذه العبارة على أن مصطلح الفاعل مصطلح تركيبى وليس مصطلحاً وظيفياً. أو على المبالغة في العبارة، لأن الفاعل، بالمعنى الوظيفي، يُلازم صاحبه تلفظ به المتكلم قبل فعله أو بعده.

بل إن (إثبات الجلوس عملاً للرجل) لا يلزم المتكلم بلغة توليفية بأن يتلفظ أولاً بالفعل أو بالفاعل. لكن المتكلم بلغة شجرية مضطّرّ وضعاً على استهلال كلامه بأحدهما دون الآخر. وإذا غير الترتيب فسد التركيب.

ويترتب عما سبق سؤال فاصل وهو؛ هل المانع من تقدم الفاعل على فعله من صميم اللغة الموصوفة أم هو من صميم العملية المصنوعة. أما بالنظر الاستعمال اللغوي ففيه العدد الهائل من المعطيات الشاهدة على وقوع الفاعل تارة قبل في الفعل ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾، وتارة أخرى بعده ﴿وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ﴾.

أما أن يكون اسم (الرحمن) قبل الفعل (علم) في الآية الأولى مبتدأً، وبعد الفعل (وعد) في الآية الثانية يكون فاعلاً، فهذا الوصف من صميم العملية وليس من واقع اللغة العربية التي اختارت الإعراب بالعلامة لتحرير مكونات الجملة من أي ترتيب قبلي. وهو ما نص عليه المتقدمون أيضاً بقول ابن الوراق: «وفي كلامهم الشعر الموزون، ولا بد أن يقع فيه تقدم وتأخير لينتظم وزنه، فجعلوا للفاعل علامة يعرف بها، وكذلك للمفعول»<sup>(4)</sup>. وما جعلت العربية للفاعل علامة

(1) ابن جني، الخصائص، ج2، ص387.

(2) ابن جني اللمع، ص31.

(3) العكبري، الباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص148.

(4) ابن الوراق، علل النحو، ص270.



وللمفعول أخرى إلا من أجل تحريرهما مع باقي مكونات الجملة من أي رتبة قارة.

وإذا اختارت اللغة العربية أن تُحرَّر مكونات الجملة من أي ترتيب قبلي، واختارت العاملة اللفظية أن تُرتَّب بعض المكونات؛ بقصر الفاعل على وقوعه بعد فعله لا قبله، انتفى التطابق المطلوب بين الآلة الواصفة وبين اللغة الموصوفة. ولا بد أن يترتب عن هذا الخلل في جهاز العاملة العديد من الاختلالات في نسخة النحو المصوغة في لغة اصطلاحية واصفة. ومن هذه الاختلالات اختلاق العاملة لمفاهيم في النسخة النحوية ليس لها ما يُطابقها في أصل النحو كما هو في واقع اللغة. ومن المفاهيم النحوية المختلفة من العاملة التي ليس لها وجود في اللغة نذكر ما يلي:

(1). الابتداء: عبارة عن عامل غير لفظي، يعمل الرفع في ما كان فاعلاً ولم يبق بهذه الصفة حين تقدم على فعله المبني صرفياً للفاعل، كما في الجملة (أ) الآتية. أو كان مفعولاً مرفوعاً ولم يبق بهذه الصفة حين تقدم على فعله المبني صرفياً للمفعول. كما في الجملة (ب).

(أ) الخفافيشُ تُهاجرُ ليلاً.

(ب) الأشجارُ قُطعتْ خِلَسةً.

كما يعمل الرفع في كل اسم تجرَّد من العوامل اللفظية الثلاثة: الفعل، ومشتقات الفعل، والحرف. وهو العامل غير اللفظي المستحدث لسدِّ ثغرة في العاملة اللفظية المرتبة التي تمنع أن يترتب الفاعل قبل فعله.

(2). المبتدأ: هو الاسم المستحق للمرتبة الأولى بحكم عامله الابتداء. كالفاعل والمفعول المنقلبين مبتدأً لوقوعهما قبل فعلهما، كما في الجملتين السابقتين. ويُلاحق بهما كل اسم في موقع المسند إليه أيّاً كانت رتبته، إذا لم يكن الواقع مسنداً من العوامل اللفظية التي تعمل الرفع في الاسم في ذلك الموقع. كما في الأمثلة التالية:

(أ) مسكين رجلٌ ليس له امرأة.

(ب) في القدر ثعبانٌ.

(ج) أصنم أبو الهول.

(د) مسلم أنا.

الاسم الثاني في هذه الجملة، من منظور العاملة اللفظية، مبتدأ معمولٌ بالابتداء، لأن ما قبله من الألفاظ ليس في وضع ما يعمل الرفع في هذه الأسماء الواقعة مسنداً إليه. وإذا وُجد في الجملة ما يمكن أن يُعلّق به ارتفاعُ الاسم في موقع المسند إليه زالت عنه صفة المبتدأ، وتحوّلت إلى ما ليس له رافع لفظي، كما هو حال الصفة (مسلم) في الجملة (أ) التالية:

(أ) أمسلم الرجلان على باب المسجد.

زالت عن الاسم (الرجلان) صفة المبتدأ بتوفّر عامل لفظي (مسلم)، وتحوّلت إلى المتقدم عليه لانتفاء العامل اللفظي. ويكون المبتدأ هو كل ما ارتفع من المفردات أو المركبات بانتفاء العامل اللفظي. سواء وقع في صدر الجملة (الشجر) أو في موقع المسند إليه (نوره)، كما في الجملة (أ). الشجرُ نوره أجملُ من ورقه.

يتبيّن مما تقدّم أن المبتدأ في عاملية سبويه ليس وظيفة نحوية، أو تداولية، ولا بالحالة التركيبية، أو الرتبة الموقعية، وإنما هو اسم أو مركب يرتفع بعامل غير لفظي كلما تعذّر على العاملة أن تجد له عاملاً لفظياً. وبهذا المعنى يكون المبتدأ مفهوماً نحوياً من لوازم العاملة وليس من واقع اللغة.

والدليل على ذلك يكفي أن تتغير العاملة المفسّرة للعلامة الإعرابية ليُتغير الوصف لنفس الوقائع اللغوية. ففي العاملة العلاقية يكون المركب الاسمي (الشجرُ) في الجملة (أ) السابقة ذا وظيفة المبتدأ التداولية التي هي شد الانتباه، لأنه واقع في صدر الجملة، يستمد إعراب الرفع من نسبه (نوره) في موقع المسند إليه في نواة الجملة، وهو مرفوع بعلاقة الإسناد، ومتّصف بالمفعولية المعمولة بعلاقة العلية المنتقاة بالصفة (أجمل) في موقع المسند.

وعليه لا يجتمع توليفياً في الجملة الواحدة أكثر من مبتدأ واحد، وموقع المبتدأ صدر الجملة ليس إلّا، ولا تُسند وظيفة شد الانتباه التداولية لغير المبتدأ، والمبتدأ كالتابع كلاهما يتلقى إعرابه من غيره، فإما عن طريق التبعية من المتبوع إلى تابعه اتصالاً أو قطعاً، وإما عن طريق التسريب من النسب في نواة الجملة أو فضلتها إلى المبتدأ في الصدر.

(3) الضمير المستتر: مصطلح الضمير المستتر لم يوضع للدلالة على مفهوم نحوي من صميم اللغة، لأنه ليس منها. وإنما انبجس في ذهن واضعه لما بقي بين يديه عامل بدون معمول. إذ بتقديم الفاعل على فعله في مثل (الجبانُ يفرُّ). خرج الاسم (الجبان) من باب الفاعلية إلى باب الابتداء، وأصبح الفعل (يفر) الذي كان عاملاً قبل نقل فاعله شبه عاطل، يفتقر إلى قابل يعمل فيه الرفع، وأن يترتب بعده. فكان الحل في استحداث ضمير يستتر في الفعل. وإلا ظل العامل عاطلاً. وكأنَّ الغاية من وراء هذا الاستحداث تكمن في جبر العاملة، بسدِّ ثغرة فيها. وهو ما رآه ابن مضاء قديماً، كما يتبين من رده عن سؤال مفترض بقوله: «فما تقول في مثل (زيد قام) إذ قالوا: في (قام) ضميراً فاعلاً، وليس داعي يدعو إلى ذلك غير قول النحويين: الفاعل لا يتقدم، ولا بد للفعل من فاعل»<sup>(1)</sup>. ولأهمية موضوع الضمير المستتر ينبغي التوقف عنده قليلاً حتى ينكشف المفهوم ويتضح.

## 2. الضمير المستتر أو علامة المطابقة العدمية

الاستتار مناقض للأصل في البيان<sup>(2)</sup> الذي هو التوسُّل بالعلامات الظاهرة لاستجلاء المعاني الكامنة. وانطلاقاً من أن اللغة نسق رمزي في عرف كل اللغويين، وأن الضمير المستتر في تصور نحويين، كسيبويه قديماً وشومسكي حديثاً، عبارة عن كائن لغوي ليس له محتوى صوتي، يلزم بالضرورة المنطقية ألا يكون

(1) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 81.

(2) للجاحظ كلام دقيق في البيان ووسائله نسوق منه قوله لأهميته: «والبيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصولة كائناً ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي يجري القائل والسامع، إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضوع... وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نصبة. والنصبة هي الحال الدالة، التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقصر عن تلك الدلالات، ولكل واحد من هذه الخمسة صورة بائدة من صورة صاحبها، وحلية مخالفة لحلية أختها، وهي التي تكشف لك عن أعيان المعاني في الجملة، ثم عن حقائقها في التفسير»، البيان والتبيين، ج 1، ص 76.

الضمير المستتر من اللغة ما دام ليس بالرمز، ولا هو بذى المحتوى الصوتي. وبقي أن يكون مفهوماً صناعياً من صميم العاملة وليس كائناً طبيعياً من صميم اللغة. لأن ما ليس بصوت لا يكون من اللغة بمعناها المحدود في قول ابن جني: «أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»<sup>(1)</sup>.

وإشكال الضمير المستتر في النحو التراثي المرادف لمفهوم «الفاعل الشاغر» صوتياً في النحو التوليدي ينحل في النحو التوليدي بمفهوم الضهير المائل أحياناً في صور علامة المطابقة العدمية. كما سبق شرح ذلك بتفصيل في أكثر من موضع، ويمكن اختصار المسألة من جديد بهذه الإشارات:

أولاً. اللغات البشرية إما مزدوجة التشوير؛ إذا كانت ترمز إلى المسمى الواحد برمزین اثنين: أولهما اسم ظاهر، وآخرهما ضمير. من هذا النمط الفرنسية والإنجليزية ولغات أخرى. وإما ثلاثية التشوير، وهي التي ترمز إلى المسمى الواحد برمز ثلاثة: الأول اسم ظاهر، والثاني ضمير يخلف الأول، والثالث ضهير يخلف الثاني. ومن هذا النمط العربية والإيطالية ونحوهما. ومثاله من اللغة العربية:

(أ) الرجال هم ينشرون الرعب أحياناً.

في الجملة (أ) كان الرمز إلى [جماعة الآدميين الذكور البالغين] أولاً بلفظ الاسم الظاهر (رجال)، وثانياً بالضمير (هم) الذي يخلف الأول، وثالثاً بالضهير في صورة علامة المطابقة المفكوكة<sup>(2)</sup> (ي...و) المركبة من ياء المضارعة تسبق الفعل، وواو الجماعة تلحقه. والضهير خالفة لسلفه الضمير وما يخلف.

ثانياً. في اللغات المزدوجة التشوير لابد من حضور واحد من الرمزین في جملتها وإلا تعطل قيام بنائها. وفي لغات التشوير الثلاثي تقوم الجملة فيها بحضور رمز من الثلاثة. إذ قد تكنفي الجملة بالضهير في صورة علامة المطابقة المفكوكة (ي...و)، كما في الآية (ج) التالية:

(ب) ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقُرْنَيْنِ﴾.

(1) ابن جني، الخصائص، ج1، ص34.

(2) للتوسع في المفهوم من علامة المطابقة المفكوكة والمرصوفة راجع كتابنا الوسائط اللغوية،

ج1، ص243.



وإذا انفرد الضهير بالمثل في الجملة كما في هذه الآية تنزّل منزلة سلفه الحقيق بالرُسُوّ في موقع المسند إليه، واستلام الحالة التركيبية والوظيفة النحوية. أما الضهير لو هنه فلا يقوى على تحمل شيء من ذلك. ويبدو الضهير عندئذ بمثابة الرمز الذي يحجز العوارض لسلفه الغائب عن الجملة.

وقد يجتمع رمزان من الثلاثة، كالضمير (هم) والضهير (وا) في جملة الشرط من العبارة (ج) الموالية:

(ج) وإذا هم سمعوا الصريخ توابوا.

وعندئذ يستحوذ الضمير (هم) بحكم السبق على مستحقته من الاستقرار في موقع المسند إليه، واستلام الحالة التركيبية والوظيفة النحوية. ويتفرغ الضهير (وا) بسبب وهنه لدور الربط التركيبي الضروري، لأنه بدونه ينقلب الفعل (سمع) مسنداً لغير المذكور أولاً. وقد يجتمع في الجملة الثلاثة: الظاهر والضمير والضهير، كما في المثال (أ) السابق والآية (د) التالية.

(د) ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾.

وإذاك يستولى الاسم الظاهر (الله) على مستحقته من استلام حالة الرفع ووظيفة الفاعل الوقوع مسنداً إليه، ويتفرغ الضمير (هو) لوظيفته تخصيص الفعل بعده بالفاعل قبله. كما يتفرغ الضهير المائل في صورة علامة المطابقة المفكوكة (ي...Ø) للربط التركيبي،

لقد اتضح أن أقل ما يجب حضوره في جملة اللغة العربية ذات التشوير الثلاثي هو الضهير؛ ويكون مثوله في الجملة بإحدى الصور الثلاث التالية:

(أ) في صورة علامة المطابقة المرصوفة، وهي الصُرفَات المتصلة بآخر الفعل الماضي (سألت، قالتا، عرفن، فهمت، قرأتا...).

(ب) في صورة علامة المطابقة المفكوكة التي تتألف من جزأين؛ أوهما يسبق الفعل المضارع وثانيهما يلحقه: (تفهمين، يعرفن، تسألن، يسبقان...).

وإما في صور علامة المطابقة العدمية (Ø)؛ وهي كائن في نسق المطابقة يبدل صمتاً على سلفه، كما تدل نطقاً باقي العلامات الوجودية على أسلافها. وتكون العلامة العدمية في نسق المطابقة كالسكون في نسق الصوائت، كلاهما دال بخلاف

ما يدل به سائر عناصر الوجودية في النسق. ولا يحتمل النسق الواحد أكثر من علامة عدمية واحدة، لتعذر إمكان التفريق بين اثنتين.

والذي يُعَلَّم بالعلامة العدمية يكون هو الأول، ومنه الانطلاق، إلى مقابله الذي هو الثاني. كالتذكير فهو أول والتأنيث ثان، والإفراد أول والتكثير ثان. والغياب أول والحضور ثان. وقد اجتمعت الأوائل الثلاثة في «الفعل الأول»؛ وهو الذي ينتقل من المعجم إلى التركيب من غير إحداث شيء من التغيرات الصرفية بينيته، كما يظهر واضحاً من خلال المقارنة بين الجملتين (1)، و(2) التاليتين.

(1) غضبَ الطفلُ.

(2) غضبتُ الطفلةُ.

الفعل (غضب) في الجملة (1)، انتقل من المعجم إلى التركيب من غير إحداث أدنى تغيير به، لا في ميزانه الصرفي<sup>(1)</sup>، ولا بالصاق سابقة أو لاحقة به. فهو الأول لثانيه (غضبتُ) في الجمل (2) المزيد بتاء التأنيث الساكنة. وتشكل هذه التاء علامة وجودية للمطابقة الجنسية، كما يشكل انتفاء علامة الحضور علامة عدمية على المطابقة الشخصية. وانتفاء علامة التكثير علامة عدمية أخرى على المطابقة العددية. وانتفت العلامات الثلاث من (غضب)، لأنه هو الفعل الأول، وأصبح انتفاؤها علامة عدمية للمطابقات الثلاث العددية: (- مثنى - جمع)، والجنسية (- مؤنث)، والشخصية (- حضور). يعني هذا أن ناقص علامة المثنى وعلامة الجمع علامة على الأفراد. وناقص علامة المؤنث علامة على المذكر، وناقص علامة الحضور علامة على الغياب.

ويكون وجود تاء التأنيث في «الفعل الثاني» (غضبتُ) علامة وجودية على المطابقة الجنسية، وانتفاء علامتي التثنية والجمع (- مثنى - جمع) علامة عدمية على الأفراد، فتحققت المطابقة العددية. وانتفاء علامة الحضور علامة على الغياب، فتحققت المطابقة الشخصية بعلامة عدمية.

---

(1) الميزان الصرفي عبارة عن أحرف (فعل) الأصول، المطابقة لما في اللفظة الموزونة من أحرف الأصول وما لها من ترتيب. وبه تتعَيَّن التغيرات الطارئة على اللفظة الموزونة من زيادة أو نقص أو استبدال حركاتها وسكناتها.

نخلص مما سبق إلى أن علامة المطابقة بالقسمة الأولى نوعان اثنان:

(1) علامة المطابقة العدمية، هي التي تتحقق بالانتفاءات الثلاثة: [- مثنى - جمع]، و[- مؤنث]، و[- حضور] من الفعل الأول خاصة. وهو الجذر المفرغ في إحدى الصيغ المعجمية الأصول: (فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ، فَعَّلَ).

(2) علامة المطابقة الوجودية؛ وهي التي تتحقق في الفعل الثاني بوجود إحدى العلامات الثلاث على الأقل. كوجود علامة المطابقة الجنسية المتحققة بقاء التأنيث الساكنة، مع انتفاء العلامتين الأخرين. يمكن التعبير عنها كالتالي: [+ مؤنث - مثنى - جمع - حضور]. وقد تتحقق المطابقة بوجود العلامتين الجنسية والعديدية وانتفاء الشخصية في نحو (غَضِبْتَ) يعبر عنها كالتالي: [+ مؤنث + مثنى - جمع - حضور]. وأخيراً قد تتحقق المطابقة بوجود العلامات الثلاث: الجنسية والعديدية والشخصية في نحو (غَضِبْتَنَ)، علامة الحضور (تَ)، والجنس والعدد مشتركة في نون النسوة (نَ).

نخلص في الختام إلى أن علامة المطابقة العدمية رمز لغوي من رموز نسق المطابقة في العربية من اللغات الثلاثية التشوير؛ وهي في نسقها تدل صمماً على سلفها كما يدل سائر علامات النسق صوتاً على أسلافها. وتكون العلامة العدمية في قوة العلامات الوجودية دلالةً على السلف الذي هو الضمير وما خلف. وهنا نستحضر العبارة الشهيرة: «إِنْ لَمْ تُجِبْكَ حِوَاراً أَجَابَتْكَ اعْتِبَاراً». ونستطيع حالياً أن نقول باصطلاحات المتقدمين عن الضمير المستتر إنه ضمير بارز بروز سائر الضمائر الأخرى التي يتشكل منها نسق المطابقة. لأن ما لم يدل من عناصر النسق على سلفه صوتاً دل عليه صمماً. وبذلك نرفع ما كان من التدافع بين الاستتار والأصل في البيان الذي يقضي بإيجاد العلامة الظاهرة للدلالة على المعاني الكامنة. ويمنع إخفاء العلامة الدالة على المعنى الكامن. ومن الله التوفيق إلى الصواب ومن النفس كل الزلل.

### 3. ضعف الاستدلال النحوي من لوازم الخلل في العاملة اللفظية

من مواطن الخلل في العاملة اللفظية أن تُبنى بأصل الترتيب الجزئي، وأن يجري تطبيقها لوصف مواقع المركبات في الجملة، إذا كانت الجملة قد تَمَّ تكوينها بواسطة تركيب ذي بنية قاعدية حرة، كما هو الحال في تركيب العربية من اللغات التوليفية.

ومن مظاهر الترتيب الجزئي في العاملة اللفظية أن تمنع تحريك قابل، كأن تمنع الفاعل و«المفعول المرفوع»<sup>(1)</sup> من أن يترتبا قبل فعلهما، وتسمح بتحريك قابل آخر، حين تُرخص بأن يتحرك المفعول المنصوب من غير تقييد تنقله في الجملة بشرط معين. كما يظهر من مواقعه في الجمل التالية:

(1) «الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ».

(2) «وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ».

(3) الظَّالِمَةُ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ.

(4) أرواح الأبرياء اغتنم الغزاة.

يظهر من هذه الشواهد أن المفعول المنصوب قد يترتب ثالثاً بعد الفعل والفاعل، كما في الآية (1)، أو يترتب ثانياً، وعندئذ إما أن يقع بين الفعل قبله. والفاعل بعد، كما في الآية (2)، وإما أن يأتي قبل الفعل في الأخير وبعد اسم مرفوع في الأول، كما في المثال (3). ويجيء المفعول المنصوب في المرتبة الأولى قبل الفعل والفاعل، كما في المثال (4).

وبقدر ما تحرر العاملة اللفظية المفعول المنصوب، وتسمح له بالتنقل طليقاً، تُقيد الفاعل والمفعول المرفوع بالوقوع بعد فعلهما، كما في المثالين (5)، (6). وإذا

---

(1) المفعول المرفوع من مصطلحات سيبويه نستعمله هنا بمعناه في الكتاب المعبر عنه بقوله: «هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول آخر والمفعول الذي لم يتعد إليه فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر. والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته، كما فعلت ذلك بالفاعل. فأما الفاعل الذي لا يتعده فعله فقولك: ذَهَبَ زيدٌ وجَلَسَ عمروٌ. والمفعول الذي لم يتعده فعله ولم يتعد إليه فعلٌ فاعلٌ فقولك: ضَرَبَ زيدٌ ويَضْرَبُ عمروٌ». الكتاب، ج1، ص33.



حصل أن ترتبا قبلهما، كما في المثالين: (7، 8)، فقدًا ما كان لهما من الوظيفة وحالة الرفع المعمولتين بفعلهما، وانقلبا مبتدئين برفع آخر عامله الابتداء.

(5) فاض دمع العين.

(6) غيض ماء النبع.

(7) مياه الأنهار جفت.

(8) حروب الإخوة سمرت.

اللغة العربية؛ لاختيارها التفريق بين الفاعل والمفعول بالحركة الإعرابية، تقبل أن يتأخر الفاعل عن فعله المبني صرفياً له، كما في الجملة (5)، وأن يتقدم عليه كما في الجملة (7). كما تقبل أن يترتب المفعول المرفوع قبل فعله المبني صرفياً له، كما في الجملة (6)، أو بعده، كما في الجملة (8).

لكن العملية اللفظية لا توافق على هذا الإجراء، وإذا حصل من اللغة تصدت له لتتزع، عن المرفوع المتقدم على فعله الذي يعمل فيه، ما له من رفع وفاعلية أو مفعولية. وهذه العملية نفسها تعود لتتفق واللغة العربية في تحرير المفعول المنصوب من الارتباط بموقع معين، كما تشهد النماذج (1-4) السابقة. وبهذا التردد تكون العملية اللفظية مرتبة ترتيباً جزئياً.

ويهمنا حالياً النظر في قوة الاستدلال على خصائص العملية اللفظية وأحكامها. وفي أولها ما قيل في تبرير اتصافها بالترتيب الجزئي. منه قولهم:

: «المفعول إذا تقدم على الفعل فليس ثم عامل آخر يُوجب نصب المفعول، فيجب ألا يخرج عما كان عليه في حال التأخير، وأما الفاعل فإنه إذا تقدم على الفعل أمكن أن يُقدَّر له عامل غير الفعل، وهو الابتداء»<sup>(1)</sup>.

وبعبارة أخرى: من حق المفعول المنصوب أن يتقدم على الفعل ناصبه، لأنه ليس بوسع العملية أن تجد له ناصباً آخر. لكنه ليس من حق الفاعل أن يتقدم على الفعل رافعه، لأنه بوسع العملية إذا تقدم أن تختلق له رافعاً آخر. فالمسألة إذن، متعلقة بإمكان استحداث عامل آخر أو تعذر استحداثه. وكأن الأمر يتعلق باستطاعة الواصف وليس بواقع اللغة. وهو ما ينبغي تجنبه في كل عملية أخرى.

(1) ابن الوراق، علل النحو، ص 271

ومن الأسئلة الواردة الاستفسار عن الداعي إلى إقرار الترتيب (فعل فاعل) ومنع العكس (فاعل فعل). وكان الجواب في اعتبار العامل بمثابة العلة المؤثرة للأثر المائل على القابل، وهو ما نص عليه الأسترابادي بقوله: «النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة، وإن كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملاً»<sup>(1)</sup>.

فالعامل بمثابة السبب أو العلة المؤثرة في وجود الأثر المائل على القابل، وأثر القابل بمثابة المسبب أو المعلول. و«تقدّم السبب أولى من تقدم المسبب؛ لأنهما يجريان مجرى العلة والمعلول»<sup>(2)</sup>.

وكأن ترتيب الفعل العامل قبل الفاعل المعمول مقيس على حقائق واقعية. إلا أن هذا المبرر لا يستقيم، لأن الأوضاع الصناعية غير الوقائع الطبيعية. فالسبب الطبيعي؛ كالجاذبية، والنار، والشمس، متقدم في الواقع على المسبب كسقوط الأجسام، والإحراق، والضوء. أما الفعل فهو عامل في الصناعة النحوية بالجعل. وما جعله نحوي عاملاً قد يجعله غيره عاطلاً.

والعامل في النحو بمثابة العلة في أصول الفقه، إذ تكون العلة مؤثرة في الحكم بالجعل الشرعي. كما يكون الفعل مؤثراً للرفع في الفاعل بالجعل النحوي. ومن العبارات التقريبية لمفهوم التأثير بالجعل قول الرازي متحدثاً عن تأثير العلة الأصولية: «الشرع لما جعل الزنا مؤثراً في وجوب هذا الحد فبعد هذا الجعل إما أن تبقى حقيقة الزنا كما كانت قبل هذا الجعل أو لا تبقى»<sup>(3)</sup>. وبعبارة أخرى أن يجعل النحويون الفعل عاملاً للرفع في الفاعل سيترتب عنه أن يكون للفعل في العاملية حقيقة أخرى غير التي كان عليها قبل جعله عاملاً. والذي ينبغي الاحتفاظ به في هذا الموضوع أمور ثلاثة:

أولاً ما جعل عاملاً في عاملية قابل لأن يجعل عاطلاً في عاملية أخرى.  
ثانياً ما يجعل عاملاً في الصناعات الوضعية ليس له قوة السبب في الموضوعات الطبيعية. فلا مقارنة بين كون الشمس سبباً في وجود الضوء والحرارة، وبين كون

(1) ابن الوراق، علل النحو، ص 271

(2) رضي الدين الأسترابادي، شرح الكافية، ج 1، ص 44.

(3) فخر الدين، الرازي، المحصول في علم الأصول، ج 1، ص 111.

الفعل عاملاً لأثر الرفع في الفاعل. وعلاقة السببية توجب أن يتقدم بالضرورة الوجودية السبب على المسبب في الموضوعات الطبيعية. وعلاقة العاملية الناشئة بالجعل ليس فيها ما يوجب لأحد الطرفين أن يترتب قبل الآخر إلا من جهة التوهم. ثالثاً. اللغات المعربة بالحركات عن الأحوال التركيبية والوظائف النحوية اختارت أن تُحرر مكونات الجملة من أي ترتيب قبلي ولو كان جزئياً، وكذلك حال كل عاملية وضعية لم تُبن بشروط السببية الطبيعية، وتُلزم بما لا يلزم.

#### 4. منهج الاستدلال النحوي على رتبة الفاعل

سبقت الإشارة في أكثر من موضع إلى انقسام النحاة إلى كوفيين يرون في الفعل شرطاً لارتفاع الفاعل، سواءً تقدم الفعل أم تأخر، لأن الرتبة ليست جزءاً من الشرط. وإلى بصريين متمسكين برأي يقول: إن الفعل ليعمل الرفع في الفاعل بشرط أن يتقدم الفعل ويتأخر الفاعل. والذي يهمنا حالياً هو منهج استلال البصريين خاصة على مرتبة الفاعل من فعله. وكذلك حال المفعول المرفوع من فعله المبني صرفياً له. وللبصريين أدلة تركيبية منعوا بها أن يتقدم الفاعل على فعله. وهي على كثرتها تعود إلى دليلين اثنين، يرتكز أحدهما على المطابقة العددية، والآخر على التصاق الفاعل بالفعل. ولا بأس من تناول كلا الدليلين على انفراد على قوة الإقناع فيهما.

##### 1.4. المطابقة العددية تمنع تقديم الفاعل

مضمون هذا الدليل أن الفعل يعمل الرفع في اتجاه واحد؛ ينطلق منه وهو في اليمين إلى الذي بعده على يساره، ولا ينعكس اتجاه العمل. والدليل على ذلك أن الفاعل إذا ترتب قبل فعله على يساره تعطل عمل الفعل فيه، واستوجب قابلاً يقع في اتجاه عمله. فظهر الفاعل مرة أخرى على يمين الفعل، لكنه في «صورة صوتية»<sup>(1)</sup> أخرى تُحيل عليه. وعن محتوى هذه الفقرة يعبر ابن الوراق بقوله:

(1) تلك الصورة الصوتية يسميها مختلف المتقدمون في مقولاتها. بعضهم اعتبرها ضمير رفع متصل، واعتبرها آخرون علامة مطابقة. للتوسع في الموضوع راجع كتابنا الوسائط اللغوية صص 237-261.

«الفاعل لو كان مرتفعاً بفعله إذا تقدم، لم يختلف حال الفعل. فلما وجدناه مختلفاً، علمنا أنه ليس مرتفعاً بفعله إذا تقدم على الفعل، وذلك ظهور علامة التثنية والجمع، كقولك: الزيدان قاما، والزيدون قاموا»<sup>(1)</sup>. ويكون ظهور العلامتين تثبيتاً لفكرة عمل الفعل في اتجاه واحد. فالفعل يشغل نفسه عن السابق الخارج عن مجال تأثيره بالعمل في اللاحق الواقع في مجال معمله.

الفعل يعمل الرفع في ما يقع من الأسماء في مجال تأثيره الممتد على يمينه، كما في العبارة (9). وإذا خلا مجاله من الأسماء بنقلها إلى مجال تأثير الابتداء وجب ملء الفراغ بما يسد الثغرة من الرموز الصوتية، ولو كان الرمز في صورة مدٍّ، مثل «ألف» الاثنين، (يلمعان) «واو» الجماعة (استفاقوا)، و«ياء» المخاطبة (تنفقين) في الجمل (10-12).

(9) طلع البدر فوجب الشكر.

(10) النجمان يلمعان في أول الليل.

(11) القوم استفاقوا متأخرين.

(12) أنتِ تُنفقين بغير حساب.

وهم بما رأوا كأنهم يُفعلون قيداً عاملياً مفاده؛ أن ليس للفعل أن يعمل رفعين: رفعاً في الاسم المرتب قبله، ورفعاً في صرفة المطابقة التي تلتصق بآخره. وإنما يعمل رفعاً واحداً في الواقع في مجاله المرتب بعده مثل «ألف» الاثنين. «واو» الجماعة و«ياء» المخاطبة في مثل الجمل (10-12) أعلاه. أما الواقع قبله من الأسماء والضمائر فهو خارج مجال عمل الفعل واقع في مجال عمل الابتداء.

وما ذكر من المبررات لمنع وقوع الفاعل قبل فعله ليس بالدليل، بل هو مجرد بناء نظري لعملية محررة جزئياً، يُقابله بالضرورة المنطقية بناء نظري آخر لعملية مُحررة كلياً. من الضرب الأخير عاملية الكوفية، والعاملية العلاقية. وكلتا محررتي لمكونات الجملة من كل ترتيب قبلي. ويكون الدليل على صحة إحدى العامليتين: المحررة جزئياً والمحررة كلياً من جهتين:

(1) ابن الوراق، علل النحو، ص 272.



أولاً. من جهة التطابق التام بين بنية العملية الواصفة وبينية اللغة الموصوفة. ومن هذه الجهة فإن العربية التي اختارت التفريق بين العوارض بالعلامة لكي تقتصد الترتيب وتوظفه لتبليغ أغراض تخاطبية تبدو مطابقة لأي عملية محررة تحريراً كلياً، وغير مطابقة لعملية محررة جزئياً كعملية البصريين اللفظية.

ثانياً من جهة التوافق بين توقعات العمليتين المتدافعتين وواقع اللغة. وقد سبق أن بينا أن العملية المحررة جزئياً تتوقع في العربية ما ليس فيها، كمفهوم الابتداء، والمبتدأ، والضمير المستتر، والاشتغال ونحو ذلك الكثير. وتصفها بما ليس فيها، كما سيأتي بعد حين بإذن الله.

وقد تقتصر على وصف بعض ما في العربية. كالاقتصار على إسناد حالة الرفع إلى المبتدأ والخبر في جملة مركبة من اسمين، من غير أن تلتفت إلى ما يكون لأحدهما من الوظيفة النحوية. فلا تفرق مثلاً بين (الرجل هارب) و(الرجل هالك).

وتنقصها الصرامة العلمية في أوصافها، فلا تجد غضاضةً في وصف موضوع لغوي بوصفين متناقضين. كوصف واو الجماعة من (أسروا) في الآية ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ مرة بكونه ضمير رفع فاعل والموصول (الذين) بعده بدل. ومرة أخرى بكونه حرف مطابقة والموصول فاعل.

وهو ما يظهر بصريح العبارة من قول سيبويه: «واعلم أن من العرب من يقول: (ضربوني قومك)، و(ضرباني أخواك)، فشبهاوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث... وأما قوله جل ثناؤه ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ فإنما يجيء على البدل»<sup>(1)</sup>. إن نسق اللغة لواحد، ولا يتجزأ حتى يستعمل بعض الناطقين بالعربية جزءاً معيناً والبعض الآخر الجزء الباقي. بل كل الناطقين بأي لغة يستعملون نفس النسق من القواعد، لكن تحقيقاتهم إياه ليست واحدة. كما سيتبين بعد حين إن شاء الله.

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص40. ولغير سيبويه من النحويين المتأخرين آراء أخرى. انظرها في شرح الكافية لأستراباذي، ج2، ص581.

## 2.4. الاستدلال بالصوق الفاعل بالفعل على منع التحريك

لئلا ينقطع الاتصال يحسن التذكير مجدداً بموضوع البحث الرئيس في هذا الفصل، ألا وهو ما يُخلفه اختلال العملية اللفظية من اضطراب في وصف اللغة، ووهن في منهج الاستدلال، ومنه المبحث الحالي، وعدم الإصابة في إصدار الأحكام على اللغة، وهو موضوع المبحث الآتي.

ولحصر موطن الاستدلال، تقدم أن الفاعل في العربية من لغات التشوير الثلاثي إما أن يأتي في صورة اسم ظاهر، وإما في صورة ضمير، وإلا ففي صور ضهير يتحقق بصائب طويل كألف الاثنين (عرفا)، وواو الجماعة: (فهموا)، أو بحرف واحد كنون النسوة (قرأن)، أو بحرفين والثلاثة.

وركز النحاة في استدلالهم على الصورة الأخيرة، وإن كانت لا تشمل الفاعل في صوتي الظاهر والضمير. وهذا أول الوهن في منهج الاستدلال. أما أدلة وقوع الفاعل جزءاً من الفعل فقد حصرها الأنباري في سبعة، وسوف نسردها مع التعقيب على كل واحد منها.

(أ) «يسكنون لام الفعل، إذا اتصل به ضمير الفاعل... لئلا يتوالى أربعة متحركات لوازم في كلمة واحدة»<sup>(1)</sup>.

المتصل بالفعل إذا كان ضميراً لا يحدث اتصاله به تغييراً في بنيته الصرفية، ويمكن فصله عنه. كما في مثل (عرفك)، و(إياك عرف). ولا يُغيّر البنية الصرفية للفعل إلا ما هو بمنزلة حرف من حروف الفعل، أي جزء من المصرف الفعلي المتألف من الفعل وحروف المطابقة.

(ب) «جعلوا النون في الخمسة الأمثلة علامة للرفع، وحذفها علامة للجزم والنصب، فلولا أنهم جعلوا هذه الضمائر التي هي: الألف، والواو، والياء في: يفعلان، وتفعلان ويفعلون، وتفعلين يا امرأة، بمنزلة حرف من سينخ الكلمة، لما جعلوا الإعراب بعده».

الفاعل يتحقق في مستوى التركيب، وليس في مستوى التصريف، حتى

(1) الأدلة بين المزدوجتين مقتبسة من كتاب الأنباري، الإنصاف، ج1، صص 38-67.

يكون في حشو مفردة بين الفعل وعلامة إعرابه. كما في (يذهبان بعيداً)، و(يعودون صباحاً) وقد وقعت ألف الاثنين وواو الجماعة بين الفعلين (يذهب) و(يعود) وثبوت النون علامة رفع الفعلين. ووقوع ألف الاثنين وواو الجماعة ونحوهما في حشو الفعل دليل على أن هذه الحروف ليست في قوة الضمير، وبالأحرى في قوة الاسم الظاهر.

(ج) «قالوا: (قامت هند) فألحقوا التاء بالفعل، والفعل لا يؤنث، وإنما التأنيث للاسم، فلو لم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزء من الفعل، لما جاز إلحاق علامة التأنيث به».

تاء التأنيث الملحقة بالفعل ليست فاعلاً بدليل اجتماعها مع الفاعل في كل الأحوال (قامت هند) (هند قامت). ولحوقها به كإخلاء الفعل منها في نحو (قام زيد)، إذ الغاية من الجميع إنشاء المطابقة التركيبية بين الفعل وفاعله لا غير.

(د) «قالوا في النسب إلى كنت (كنتي)... فأثبتوا التاء، ولو لم يتنزل منزلة حرف من سنخ الكلمة، لما جاز إثباتها».

قد يُنسب إلى الجملة العَلَم بعد اختزالها إلى المفرد في مثل (تأبطي)، والنسبة إلى (كُنْتُ) في (كنتي) من غير اختزال دليل على أن اللاصقة (ت) لا تؤلف بنفسها مع الفعل جملة، وإنما تنوب عما يؤلف مع الفعل جملة، ولذلك وقعت فيها النسبة من غير اختزال.

(هـ) «قالوا: حبذا، وهي مركبة من فعل وفاعل، فجعلوهما بمنزلة اسم واحد، وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء».

(حبّذا) المنحوت من الفعل (حبّ) والفاعل (ذا) تُنوسَى أصله، وصار في وضعه الجديد فعلاً مفرداً يدل على معنى المدح، ويعمل الرفع في الظاهر، كما في مثل (حبذا العيش أيام الصبا). وفي العربية المعاصرة سقطت منه ألف (ذا)، فصار في صورة (حبّذ)، وهو يتصرف كأى فعل رباعي، وتلتصق به حروف المطابقة كسائر الأفعال. وما تنوسي أصله لا يصلح الاستدلال بأصله على شيء.

(و) «قالوا: (زيد ظننت قائم) فألغوها، والإلغاء إنما يكون للمفردات، لا للجمل، فلو لم ينزل الفعل مع الفاعل بمنزلة كلمة واحدة، لما جاز الإلغاء».

الإلغاء المستدل به يتناول المفرد والجملة على السواء. وبذلك يسقط هذا الدليل. كما يظهر من قولهم في الإلغاء: «إنما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما يعرب، وأنها متى أسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وإنما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيداً أو تبييناً. والجملة التي تأتي مؤكدةً ملغاةً أيضاً، وقد عملَ بعضها في بعض فلا موضع لها من الإعراب. والتي تلغى تنقسم أربعة أقسام: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ وجملة»<sup>(1)</sup>.

(ز) «قالوا للواحد (قفا) على التثنية؛ لأن المعنى: قف قف، قال الله تعالى: ﴿الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلُّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾. فثنى وإن كان الخطاب لملك واحد؛ لأن المراد ألقى ألقى، والتثنية ليست للأفعال، وإنما هي للأسماء، فلو لم يتنزل الاسم منزلة بعض الفعل، لما جازت تثنيته. وإذا ثبت بهذه الأوجه أن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل؛ لم يجوز تقديمه عليه».

إذا كانت ألف (ألقيا) تدل حقاً على (ألقى) فهي ألف أخرى، وليست بالألف حتماً في مثل (بلغا، جاوزا، فارتدا، فوجدا)، ولا بالألف التي في «أهبطا منها جميعاً». أضف أن في ألف (ألقيا) أكثر من رأي. أحدها أنها خطاب للملكين. والثاني هو المذكور سابقاً، أي خطاب لواحد والألف عوض من تكرير الفعل لتأكيد، والثالث خطاب للواحد مصوغ بلفظ التثنية<sup>(2)</sup>. ويدل الاقتصار

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص257.

(2) هذا الرأي يتكرر في بعض كتب التفسير بنفس العبارة تقريباً. منها قول البخوي: «وهو مما جرت به عادة العرب في كلامهم. يقولون: ويليكَ ازجراها وخذاها وأطلقها للواحد. وقال الفراء: أصل ذلك أن أدنى أعوان الرجل في إبله وغنمه وسفره اثنان، فجرى كلام الواحد على صاحبيه ومنه قولهم في الشعر للواحد خليلي. ونسب إليه أيضاً قوله: وأصل هذا أن الرفقة أدنى ما تكون ثلاثة نفر، فجرى كلام الواحد على صاحبيه»، معالم التنزيل ج4، ص174.



على الرأي الواحد في الشاهد موضع الإثبات على ضعف في الاستدلال. ويظهر من الأدلة السابقة التقاؤها جميعاً فيما عبر عنه ابن جني بقوله: «فكما لا يقدمون الدال على الزاي من زيد، كذلك امتنعوا من تقديم الفاعل على الفعل»<sup>(1)</sup>. وانطلاقاً من أن الفاعل مفهوم تركيبى من مكونات الجملة وليس مفهوماً صرفياً من مكونات المفردة وجب أن تكون أدلة الأنباري السابقة إثباتاً لنقيض المراد. أي أن أدلته تنقلب دليلاً على أن الفاعل لا يمكن أن يكون حرفاً من حروف المفردة، ولا جزءاً من الفعل. لأن الفعل أجزاؤه من مستوى التصريف، والفاعل جزء من الجملة في مستوى التركيب. والقواعد التي تجري على الفعل قواعد تصريفية، وهي بذلك لا يصح إجراؤها على الفاعل في مستوى الجملة. من الخلط في منهج الاستدلال إخضاع الفاعل، وهو مفهوم تركيبى، للقواعد التي بها تنتظم أجزاء الفعل في مستوى التصريف. لا يسلم منهج الاستدلال من الوهن إذا لم يقع التمييز بشكل صارم وواضح بين المستويات اللغوية. بين البنية التصريفية للمفردة المعجمية التي تخضع لقواعد التصريف، وبين بنية الجملة التركيبية حيث يظهر الفاعل لأول مرة.

وكل ما يخضع من أجزاء الفعل لقواعد التصريف فهو ليس من التركيب، فلا يكون «واو الجماعة»، و«ألف الاثنين»، و«نون النسوة» في آن واحد جزءاً من الكلمة، لحرفيته، وجزءاً من الجملة لفاعليته. ولا يُتصور فيه أن يقع مع الفعل في موقع المسند، لأنه جزء منه، وفي الوقت ذاته يقع في موقع المسند إليه لأنه فاعل. ومثل هذا الاستدلال يناقض بديهية مفادها: أن الشيء الواحد لا يقع في نفس الوقت في مكانين مختلفين.

للواصق بآخر الفعل الماضي حروف من البنية الصرفية للفعل، كما أثبت ذلك الأنباري. وما كان كذلك لا يمكن أن يكون أيضاً من البنية التركيبية للجملة. ومن أقوى الأدلة على حرفيتها خضوعها لقواعد. منها:

قاعدة تحريك الساكن كما في الآية الكريمة ﴿لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾ وَأَنْفُسَكُمْ فقد تحركت «واو الجماعة» في ﴿لَتَبْلُوَنَّ﴾ لانفتاح ما قبلها. ولو كانت هذه الواو

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص232.

ضميراً، والضمير مستواه التركيب، لما استجابت لقاعدة تحريك الساكن التصريفية. وقاعدة حذف السابق للتخلص من التقاء الساكنين، وبها حذفت «واو الجماعة» من (وَلَتَسْمَعُنَّ) في الآية ﴿تَبْلُوْنَ فِيْ أَمْوَالِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيْرًا﴾. إذ الأصل (لتسمعونن)، حذفت نون الإعراب للتخلص من توالي الأمثال، فاجتمع ساكنان: واو الجماعة والنون الأولى من نون التوكيد المشددة في طور (لتسمعونن)، ثم حذفت (واو) الجماعة أخيراً من (لتسمعنن). وتسحب تلك الإجراءات التصريفية على الآية ﴿وَلَا يَصُدُّنَكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾، وعلى أمثالها الكثير، وفي الجميع لا يُحذف ما هو فاعل من البنية التركيبية بقاعدة تخص البنية الصرفية. وإلا اختلطت الأنساق الفرعية، وذهبت اللغة.

### خلاصة موضوعية

أثبتنا في أكثر من موضع أن الضمائر في اللغة العربية نوعان لا غير: أولاً ضمائر رفع منفصلة، ولا تتصل بغيرها مطلقاً، كان فعلاً أو غيره، منها (هو، هي، هما، هم، هن...) وثانياً ضمائر نصب متصلة تنضم إلى آخر الكلمة بعد اكتمال بنيتها الصرفية، سواء كانت فعلاً (نفعتك)، أو حرفاً (لك) أو اسماً (كتابك).

ويكون اتصال ضمير النصب من الأخير وبعد اكتمال البناء الصرفي للكلمة لسببين، أولهما لئلا يؤثر في البنية الصرفية للكلمة، كما يؤثر فيها ما كان جزءاً منها في نحو (أكرمك)، فقد سَكَن آخر الفعل لما اتَّصلت به التاء المتحركة، وجيء بضمير المخاطب (ك) في صورة حرف واحد بعد تمام البناء الصرفي. وآخرهما إمكان فصله عن الفعل خاصة بعماد (إيا) في نحو (إياك ندعو).

أما الصُّرُفَات التي تلتصق بآخر الفعل الماضي التي تندمج في بنيتها الصرفية فهي كالصُّرُفَات التي تلتصق بالفعل المضارع من أوله أو من آخره وقد اندجت كذلك في بنية الصرفية. كل ذلك ليس سوى علامات مطابقة، تقوم بدور الربط التركيبي بين المتساندين إذا كان سلفها مثالاً في موقع المسند إليه، إما في صورة ضمير (هم يطلبون قصوراً)، وإما في صورة اسم ظاهر (العلماء يشقون بعلمهم). وإذا خلا موقع المسند إليه من السلف في مثل (ينعمون في الدنيا بثراتهم) توسَّط

الضهير (و) في صورة علامة المطابقة الوجودية في تسليم المستحقات من الحالة التركيبية والوظيفة النحوية إلى السلف المتخطى.

## 5. العاملة اللفظية ووصف العربية بما ليس فيها

ليتبين محتوى هذا المبحث ويتضح لابد من التذكير ببعض الأوليات الأساسية. منها أن اللغة نسق عام من القواعد الموزعة بانتظام على أنساق فرعية، تتدرج من الفص النصغي إلى الفص التركيبي، كما هو مصمم في بنية نموذج النحو التوليقي. وأن النسق اللغوي كأى نسق آخر كل لا يتجزأ، فلا يُستعمل بعضه من لدن بعض الناطقين باللغة، ويُستعمل البعض الباقي من لدن ما بقي من الناطقين.

لكنه لا يمتنع أن يُغلب بعض الناطقين احتمالاً من الاحتمالات التي يسمح بها نسق اللغة ويُغلب آخرون احتمالاً ثانياً. وفي هذه الحالة لا يصح استحسان أحد الاحتمالين في مقابل استقباح الآخر، لأنهما جميعاً من اللغة.

وينبغي أيضاً التفريق بين الاستعمال متفاوت للاحتتمالات المسموح بها نسقياً، وبين الاستعمال الخارق كلياً لنسق اللغة. وفي هذه الحالة يتعين استصواب الاستعمال الذي فيه خرق بردها إلى الصواب الموافق لأي احتمال يسمح به نسق اللغة، ولا ينبغي جعل الاستعمال المخالف للنسق من ضمن اللغة. وإلا كان نسق اللغة يولد في آن واحد الجملة السليمة البناء والجملة المختلة التركيب. وهذا ليس من طبع اللغات وسنخها.

وما ذكرنا من التقابلات أولاً بين الاحتمالات الممكنة نسقياً المتفاوتة استعمالاً، وثانياً بينها وبين الاستعمال الذي يخرق كلياً نسق اللغة، لا تصدق بتلك الصرامة في مستويين من مستويات اللغة. أحدهما مستوى الأصوات اللغوية، والآخر مستوى المفردات المعجمية. إذ هما الأكثر تأثراً بالاستعمال الفردي للغة<sup>(1)</sup>.

(1) أثبت دو سوسير في لسانياته الدياكرونية (linguistique diachronique) التي تُعنى بطور اللغات البشرية أن الطابع الوضعي والاستعمال الفردي للغة من أهم العوامل التي تُؤثر فضلاً عن الزمان في تغير اللغات وتطورها. للتوسع في الموضوع راجع كتابه المحاضرات في اللسانيات العامة حيث يتحدث عن الديكرونية.



أما في مستوى الأصوات فإن الثابت في البحث اللغوي قديمه وحديثه أن الفرد الواحد لا يُحقّق نفس الصوت مرتين بنفس القيم الصوتية الفارقة. وبالأحرى أن يكون لنفس الصوت نفس الجرس المسموع عند التلفظ به من لدن كل الفئات اللغوية الموزعة في أرجاء متباعدة من جغرافية الوطن. ولو كان جرس الصوت واحداً عند التلفظ به في كل مرة لما كان للبدائل (variantes) وجود في كل اللغات، ولما تأتى لسيبويه أن يُميز بين الحروف الأصول، والحروف الفروع، بقسميها المستحسن والمستقبح<sup>(1)</sup>.

ولا يُتوقّع أن يكون النطق بالمفردة المعجمية الواحدة على الوجه الواحد من لدن كل الفئات اللغوية<sup>(2)</sup>. من نماذجه قول الخليل في معجمه: «لَصِقَ يَلَصِقُ لُصُوقاً، لغة تميم، وَلَسِقَ أَحْسَن لَقِيسٍ، ولزق لربيعة وهي أقبحها... والصَّقْلُ: الجلاء، وبالسین جائز»<sup>(3)</sup>. ويكون التفاوت في الاستماع مبرراً بقواعد صوتية. كما يُحتمل أن يكون للمفردة الواحدة معنى في وسط لغوي، ويكون لها معنى آخر في وسط لغوي آخر.

من هذه التباينات يحصل العدد الكبير في جزئيات صوتية أو معجمية، ولكنه لا يرقى شيء منها إلى القواعد النسقية في مستوى التركيب أولاً، ولا ينحدر منه

(1) نقبس من كلام سيبويه في تحقيق الصوت الواحد بقيم صوتية متباينة: «فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً... وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروفٍ هن فروعٌ، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار... وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر... وهذه الحروف التي تتمتها اثنين وأربعين جيدها ورديتها أصلها التسعة والعشرون، لا تتبين إلا بالمشافهة» سيبويه، الكتاب، ج4، صص 431-432.

(2) ومن أمثله ما يروى «أن رجلاً قرأ بحضرة عمرؓ من سورة يوسف (عَتَا حِينَ) فقال له عمرؓ: من أقرأك هكذا. قال: ابْنُ مسعود، فكتب عمرؓ إلى ابن مسعود: سلام عليك أما بعد، فإن الله أنزل هذا القرآن بلسان قريش، أقرئ الناس بلغة قريش، ولا تُقرئهم بلغة هذيل» تاريخ المدينة لابن شبة، ج3، ص711.

(3) ومنه ما نقل عن الأصمعي من اختلاف رجلين في الصقر «فقال أحدهما: بالصاد وقال الآخر: بالسین فتراضيا بأول وارِد عليهما فحكيا له ما هما فيه فقال: لا أقول كما قلتما إنما هو الزَّقْر»، السيوطي، المزهَر، ج1، ص207.



شيء إلى قواعد التصريف ثانياً. إذ ليس في مستوى القواعد النسقية إلا الاطراد في الاستعمال حين يتقيد كل الناطقين في كلامهم بنفس القواعد، أو الخرق الواضح من بعضهم لقاعدة تصريفية أو اشتقاقية أو تركيبية خرقاً مؤقتاً.

ولا يكون إجماع الناطقين على استعمال بالشهادة الصادقة على الصواب ما لم يأت موافقاً لنسق اللغة، ومنه الجر على الجوار. فقد يتساهل الجهم الغفير في قبول إجراء الجر على الجوار في مثل المركب التبعية المأثور (جحرُ ضبٌ خرب<sup>(1)</sup>)، وذلك اتكالاً على «أصل الانتقاء الدلالي»<sup>(2)</sup>.

ومع ذلك فيه خرق لقاعدة التبعية وغلط في استعمال اللغة. ومصدرُ الغلط حصره سيبويه رحمه الله في تمام المطابقة كما عبر عنها بقوله: «وإنما يغلطون إذا كان الآخرُ بعدة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً، وقالوا: هذه جحرةٌ ضبابٍ خربة، لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة، فغلطوا»<sup>(3)</sup>.

نخلص إلى أن الاستعمال رغم كثرته وانتشاره، كما في الجر على الجوار، ليس بالشهادة الصادقة على سلامة الكلام من الغلط في بنائه، بدليل عدم صحته في مثل (أخو رجل عاق)، لاحتمال معنى (عاق) أن يكون نعتاً للمضاف (أخو) فيتبعه في الرفع. أو نعتاً للمضاف إليه (رجل) ويكون تابِعاً له في الجر. وبين الإعرابين فرق في المعنى كبير. فالحجة القاطعة لنسق اللغة وليس لشهادة الاستعمال إذا تعارضاً.

إعمالاً لما أوردناه في مستهل هذا المبحث تبدو بعض العبارات الواصفة للغة العربية غير سليمة، وفيها الكثير من الاستعجال في إصدار الأحكام. نذكر منها ما يلي:

(1) أهمية هذه الجزئية تكمن في إثبات أن الدارج على كل الألسنة ليس بالدليل على صوابه ما لم تُزكَّه قواعد اللغة. وهو ما عمل ابن جني على إثباته في «باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة»، الخصائص، ج 1، ص 190.

(2) المقصود بالانتقاء الدلالي ما يحصل من الانتظام بين المعاني المعجمية للمفردات المركبة، كأن يأتلف معنى (الخراب) مع معنى (الجحر)، من جهة النعت، ولا يأتلف مع معنى (الضب) من هذه الجهة. فما تألف دلالياً انتقى بعضها بعضاً للتراكب.

(3) سيبويه، الكتاب ج 1، ص 437.

تجزئ اللغة العربية وتقسيم تراكيبيها بين العرب. يتشخص هذا التجزئ اللغوي في إن الجملة الفعلية الواحدة إذا تقدم الفعل وطابق فاعله عددياً، كما في النماذج (أ) الآتية فالجملة من عربية بعض العرب؛ ذُكر من قبائلهم طيئ، وبلحارث، وأزد شنوءة، وسميت هذه اللغة استخفافاً بلغة (أكلوني البراغيث). وإذا لم يُطابق الفعل المتقدم فاعله المتأخر، كما في الشواهد (ب) فإن الجملة حينئذ تكون من عربية بقية العرب. وهذا التجزئ اللغوي ردّه الخليل وتلميذه سيبويه رحمهما الله في أكثر من موضع، وقد جعلاً بنية الجملة (أكلوني البراغيث) رائزاً لتقدير البناء وتفسير الإعراب في الكثير من الظواهر اللغوية<sup>(1)</sup>. كما يتبين من قول سيبويه: «فإن قلت: ضربت وضربوني قومك نصبت، إلا في قول من قال: أكلوني البراغيث»<sup>(2)</sup>.

وكلما وظّف الخليل وسيبويه بنية (أكلوني البراغيث) رائزاً ترسّخت فكرة التجزئ اللغوي لنسق العربية، وقد عبّر سيبويه عنه صراحة إذ يقول: «واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة»<sup>(3)</sup>.

وكأن العرب يتكلم بعضهم بالجزء من نسق العربية الذي يُطابق عددياً بين الفعل وفاعله مطلقاً، كما في المجموعة (أ). والبعض الآخر وهو الكثير يستعمل من نسق العربية الجزء الذي لا يُطابق عددياً إذا تقدم الفعل وتأخر الفاعل، كما في المجموعة (ب) الآتية. ومثل هذا التجزئ اللغوي ليس من سنخ اللغات البشرية.

(1) به يفسر الخليل ما يكون في النعت السببي من تبعية الأول في الإعراب ومطابقة الثاني في العدد، كما في مثل (مررت بطفل صالحين أبواه)، و(سلمت على طالب مجتهدين أساتذته). وبعبارة «وقال الخليل رحمه الله: من قال أكلوني البراغيث أجرى هذا على أوله فقال: مررت برجل حسنين أبواه، ومررت بقوم قُرشيين أبأؤهم». سيبويه، الكتاب، ج2، ص41.

(2) سيبويه، الكتاب، ج2، ص78.

(3) سيبويه، الكتاب، ج2، ص40.

- (أ) (1) ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾.  
 (2) ﴿تَمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾.  
 (3) ((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار))<sup>(1)</sup>.  
 (4) رأين الغواني الشيب لاح بعارضي... فأعرضن عني بالحدود  
 النواضر<sup>(2)</sup>.  
 (5) تولى قتال المارقين بنفسه... وقد أسلمناه مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ<sup>(3)</sup>.  
 (6) ولكن ديافي أبوه وأمه... بِحُورَانَ يَعَصِرْنَ السَّلِيلَ أَقَارِبُهُ<sup>(4)</sup>.  
 (7) يَا وَيْلَكَ عَمَّا لِمَ تَدْعُو لِقَتْلِي... وقد أجيب إذا يدعون أقراني<sup>(5)</sup>.  
 (8) يلومونني في اشتراء النخي... سيل قومي بكلهم يَعْذِلُ<sup>(6)</sup>.  
 (9) يلومونني في الحب قومي جهالة... وما كان طبعاً فهو ليس  
 يزول<sup>(7)</sup>.

(10) ظلموني الناس<sup>(8)</sup>.

- (ب) (1) ﴿كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾.  
 (2) ﴿وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾.  
 (3) وقف الخلق ينظرون.  
 (4) رجع الجندُ ليكون.  
 ومثل هذا الاعتقاد غير الوارد في اللغات ناجم في الغالب عن التوسل بظواهر  
 اللغة إلى نسقها الكامن خلفها. وخلال الطريق من الظواهر الملحوظة إلى النسق  
 المكنون قد يضل النظر غير المؤطر ببناء منهجي صارم طريقه، ولا يهتدي إلى

(1) حديث شريف مروي في موطأ الإمام مالك، ج2، ص238.  
 (2) محمد بن عبيد الله العتبي (133-228هـ) من بني عتبة من أهل البصرة.  
 (3) عبيد الله بن الرقيات (-85هـ) شاعر قریش كان مقيماً في المدينة.  
 (4) الفرزدق (38-110هـ) شاعر من أهل البصرة.  
 (5) أبو قلابة الهذلي (...-..) شاعر جاهلي حجازي من بني لحيان.  
 (6) أحيحة بن الجلاح (...-129ق هـ) شاعر جاهلي من الأوس.  
 (7) لسان الدين بن الخطيب (713-776 هـ) شاعر أندلسي.  
 (8) بيرم التونسي (1893-1961)، زجال مصري.

الحق، بل يُوقع صاحبه في الأغاليط. ويدفع غير المتبصر إلى التشنيع في العبارة. كقول الصفدي:

«ولغة أكلوني البراغيث مرذولة»<sup>(1)</sup>، يصدر عنه هذا الحكم وهو يتصور أن في العربية جزءاً من نسقها ساقطاً لا خير فيه. مع أن بهذا الجزء من العربية كان تأليف متخير من الكلام الذي يغطي، فضلاً عن أرقى الأساليب الرفيعة، مساحة واسعة من الجغرافية اللغوية، وزمناً ممتداً في تاريخ اللغة العربية، كما تشهد المعطيات الموثقة المسرودة في مجموعة التراكيب (أ) أعلاه.

وفي نفس الاتجاه من إصدار الأحكام المترتبة عن تصورات عن اللغة غير سليم نجد ابن الوراق من نحووي القرن الرابع الهجري يصف بالشذوذ كل عبارة كان الفعل في تركيبها مرتباً قبل فاعله ومطابقاً له عددياً، ومنها ما سبق من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر الكثير. ففي جواب عن سؤال افتراضي يقول ابن الوراق:

«فإن قال قائل: قد قالت العرب: (أكلوني البراغيث) فأظهروا علامة الجمع في الفعل، وإن كان الفاعل كما يظهرونها إذا تقدم على الفعل؟ قيل له: إنما يحكى مثل هذا على طريق الشذوذ، وليس بمستقيم في كلامهم»<sup>(2)</sup>. كل ما سبق من الشواهد على تنوعها أسلوباً وانتشارها جغرافياً وتاريخياً لا يمكن أن يكون من قبيل الكلام غير المستقيم الشاذ، كما رده ابن الوراق.

ومثل هذه الأحكام المقترنة بدليل خطئها لا تصدر إلا عن خطأ في تصور اللغة أصلاً. لأنه عند التحقيق ينكشف أن نسق اللغة واحد، لا يقبل أن يكون متجزئاً؛ كأن يسلم بعض اللغة عند بعض الناطقين بها، ولا يسلم عند البعض الآخر، والعكس صحيح كما هو الحال في نموذج المطابقة العددية بين الفعل والفاعل.

ليس من منطق النسق اللغوي أن تصح المطابقة العددية على لسان البعض تأخر الفعل أو تقدّم، ولا تصح على لسان البعض الآخر إذا تقدم الفعل. ويكون هذا التصور المضطرب سبباً لانتشار أفكار لغوية غير مطابقة لواقع العربية، منها فكرة الاستعمال الشاذ للغة.

(1) صلاح الدين الصفدي، أعيان العصر وأعيان النصر، دمشق وزارة الثقافة 1995.

(2) ابن الوراق، علل النحو، ص 272.



إذ ليس بين الاستعمال الصواب المطابق لنسق اللغة والاستعمال الخطأ المخالف للنسق استعمال ثالث. فلا مرتبة بين الصواب والخطأ. وإن انتشار فكرة الاستعمال الشاذ للغة آتٍ من الاعتقاد أن كل ناطق باللغة فقد أصاب، وإذا جاء على لسانه مرةً ما لا يطرد في كلامه دوماً فهو الشاذ الذي لا يقاس عليه. ولو ردُّوه إلى الخطأ لكان أصوب.

نخلص مما سبق إلى أن التحزيء اللغوي ليس من سنخ اللغات، وأنه لا يليق باللغة ولا بدارسها إصدار ما سبق من الأوصاف التنقيصية مع توافر معطيات شاهدة من كل مستويات الخطاب، على صواب نسق المطابقة العددية بين الفعل والفاعل مطلقاً.

إن مطابقة الفعل المرتب أولاً لفاعله بعده لا يمتنع تركيباً، لكثرة الشواهد على تحققه، ولا يمتنع إلا مع التطابق المزدوج المعبر عنه بقولنا: ليس للفعل في غير الأفراد أن يُطابق عددياً اسمين اثنين، لأنه يحتمل عندئذ أن يُسند لأيٍّ منهما. وبه يُفسرُ فسادُ مثل التراكيب التالية:

(أ) المتجاوران يتزاوران ابناهما يومياً\*.

(ب) الشعراء يتعجبون نقادهم من سوء الفهم\*.

وإذا كان من اعتراض البعض على المطابقة العددية بين الفعل المتقدم وفاعله المتأخر فليس لاعتراضهم سندٌ من جهة القواعد التركيبية. وبقي أن يكون من جهة التداول إذا خفي على المعترضين الغرضُ التخاطبي المستفاد. وهذا الغرض وجده مفسرون فيما وصفه الرازي بقوله: «أبدل (الذين ظلموا) من (أسروا) إشعاراً بأنهم هم الموسومون بالظلم الفاحش فيما أسروا»<sup>(1)</sup>.

وبعبارة عامة يكون للبدء بالفعل المطابق لفاعله غرضٌ مركب من قيمة في الفعل المذكور بدءاً، ومن ميزة في فاعله المنصوص عليه مرتين، أولاً بعلامة المطابقة المبهمة إثارة للرجبة في معرفته، وثانياً عند التصريح بلفظه<sup>(2)</sup>. ولما كان هذا الغرض التخاطبي في هذا المستوى من التعقيد، وجب في بنيتِه أن تكون قليلة

(1) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج22، ص120.

(2) للمزيد من الدقيق راجع كتابنا الوسائط اللغوية، ج1، مبحث الضمير والعلامة، ص239

الاستعمال، ما لم يحصل فيها تجاوز، كما يحصل كثيراً في أبسط تركيب، بحيث لا يُفرق الكثير بين الغرضين الموجبين للترتين: (الطفلُ نام)، و(نام الطفلُ).

### خلاصة موضوعية

نخلص من مسألة المطابقة العددية بين الفعل المرتب أولاً وفاعله المرتب ثانياً إلى النتائج التالية:

- (أ) من نسق اللغة العربية أن يُطابق الفعل فاعله عددياً، أيّاً كانت رتبة أحدهما بالنسبة إلى الآخر وأن لا يُطابقه إذا ترتب الفعل أولاً. وتكون بنيتا الآيتين (2، 1) الآيتين من صميم نسق المطابقة في اللغة العربية، مع تفاوت في الغرض التخاطبي المستفاد من الترتيب والمطابقة.
- (1) ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾.
- (2) ﴿كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾.

(ب) مطابقة الفعل المرتب أولاً، أو عدم مطابقته للفاعل بعده يسمح نسق المطابقة بالاحتمالين، ويكون تفعيلهما تداولياً. وبما أن الغرض التخاطبي في عدم المطابقة واضح وبسيط استحق هذا الاحتمال أن يكون الأكثر استعمالاً والأكثر انتشاراً. ولخفائه في الاحتمال الآخر وتعقيدته أصبحت المطابقة في حكم النادر. وعليه بنى غير المحققين أوصافاً احتمالية.

(ج) علامة المطابقة الملحقة بالفعل المرتب قبل فاعله لم يكن الغرض من إلصاقها به تركيبياً؛ أي من أجل إشغال الفعل بالعمل فيها. بل الغرض منها تداولي، كما سبق التعبير عنه بقولنا. إنه غرضٌ تخاطبي مركب من قيمة في الفعل المذكور بدءاً، ومن ميزة في فاعله المنصوص عليه مرتين، أولاً بعلامة المطابقة المبهمة إثارة للرغبة في معرفته، وثانياً عند التصريح بلفظه.

(د) علامة المطابقة التي تسبق الفعل أو تلحقه حروف لا تقوى على تحمل أثر العامل ولا يتفرغ لها الفعل للعمل فيها، فلا يكون لها موضع،

ولكنها قد تخلف سلفاً من ضمير أو اسم ظاهر مما يتحمل أثر العامل ويكون له موضع. وهي وسيلة لنقل مستحقات السلف من الحالة التركيبية والوظيفة النحوية.

(هـ) إذا اجتمع على الفعل علامة المطابقة والضمير أو الاسم الظاهر تشاغل الفعل عن العلامة بما تخلف، وتفرغ للعمل فيه، كما تفرغت العلامة لوظيفتها التداولية.

وما أوردناه في هذه الخلاصات كاف لبيان أن اللواحق التي تسبق الفعل المضارع مثلها مثل اللواحق التي تحلق الفعل الماضي أو الأمر ما هي إلا علامات مطابقة أو ضواهر بلغة النحو التوليقي الاصطلاحية.

## الفصل التاسع

# القراءة الثانية للغويات التراثية المنهجية والغايات: (سيبويه نموذجاً)





## تقديم

في مقدمة مبحث هذا لفصل تأتي مسألة تحديد مجال اللغويات التراثية، أضيق هذا المجال ليشمل تأليف المتخصصين في اللغة دون غيرهم، أم يستغرق أيضاً أعمال من نظر في اللغة من المشتغلين بغيرها.

وبعده يجيء بسط القول في المفهوم من القراءة الأولى للغويات التراثية تحديداً، ليتبين أن الهدف منها محصور في التكوين المعرفي في العلوم اللغوية، وأن جناها حصيلة معرفية إرادية مصحوبة بنفسية معرفية غير إرادية.

أما القراءة الثانية للغويات التراثية فتمتيزة عن السابقة أولاً بغاياتها المحملة في التقويم المعرفي لعلوم العربية. وثانياً بمنهجيتها الموزعة على أطوار مضبوطة. منها طور المساءلة؛ حيث يقع التركيز على الأدوات المنهجية المستعملة سابقاً لتحصيل المعرفة اللغوية. وبعده يكون الاشتغال بقراءة التراث قراءة تقابلية تاريخية. وأخيراً القراءة المقارنة بين النماذج النحوية بهدف الكشف عن جوانب القوة في كل نموذج نحوي.

## 1. مجال اللغويات التراثية

دلت تجربتنا في مؤلفات سابقة أن مجال اللغويات التراثية لا ينحصر في تأليف اللغويين، بل يضم ما دوّنه في موضوع العربية غيرهم من المفكرين على اختلاف تخصصاتهم المعرفية. وعليه يكون مجال اللغويات التراثية مركباً من نوعين من المؤلفات:

(أ). مؤلفات لغوية؛ وهي التي وضعها أصحابها من ذوي الاختصاص في علوم العربية؛ وتشمل علم الأصوات وتماه بعلم التجويد، وعلم المعجم وتماهه بفقهاء اللغة وعلم البيان. وعلم التصريف وتماه بعلم الاشتقاق. وعلم النحو وتماه بعلم المعاني.

(ب). مؤلفات غير لغوية من العلوم المجاورة التي تناول أصحابها ظواهر لغوية في فصول من مؤلفاتهم. وهي تشمل علم أصول الفقه، وعلم القراءات، وإعراب القرآن، وعلم التفسير، وعلم الكلام. وعلم المنطق، وعلم الأدب وغير ذلك من التخصصات غير اللغوية التي تناولت العربية بالدراسة والوصف.

يعني هذا التقسيم أن مجال اللغويات التراثية لا ينحصر في الصنف الأول من المؤلفات، إذ تبين، ونحن نؤلف اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، أن في العلوم المجاورة للعلوم اللغوية مفاهيم لغوية في غاية الدقة، بل انفرد بعضها بحقائق من واقع العربية لم نهند إلى شيء منها في مؤلفات المتخصصين في علم من علوم العربية.

وتكفي الإشارة السريعة إلى أن وصف نسق «إلا» الاستثنائية في علم أصول الفقه بلغ من الكفاية ما لم يبلغه وصفه في كتب النحو. وأن تحديد مفهومي «الكلام والقول» في علم الكلام أقوى وأورد من التصور الذي أسسه ابن حني في الخصائص ونظمها ابن مالك في ألفيته، وانتشر بين المتعلمين، وإن كان غيرُه عند المتكلمين أنجع.

واللغويات التراثية تغطي حقبة تاريخية تمتد من أواخر القرن الهجري الأول، الذي بدأ بدوين ألفاظ اللغة وتفسير معانيها، كما في كتاب حركة التأليف عند العرب للدكتور أمجد الطرابلسي رحمه الله، إلى منتصف القرن الرابع عشر للهجرة؛ قبيل اختلاط علوم العربية بعلوم اللغات الأخرى. كما حصل بظهور مؤلفات لغوية تصف العربية بواسطة اللسانيات الغربية. منها مؤلفات إبراهيم أنيس (1906-1977). وتام حسان (1918-2011)، وكمال بشر (1921-2015)، وغيرهم.

## 2. القراءة الأولى للغويات التراثية وجناها

من عينات القراءة الأولى ما يقوم به الباحثون عادة خلال إعدادهم للشهادات الجامعية العليا في العلوم اللغوية أو في غيرها من العلوم. حيث ينحصر همُّ الباحث وقتئذ في تحصيل المعرفة اللغوية المشروطة أكاديمياً للانخراط في مجتمع اللغويين على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

وأول أطوار القراءة الأولى هو الاجتهاد في إعداد المظان المحتوية على المعرفة اللغوية المستهدفة بالتحصيل.

وثانيها إخضاع المظان للمطالعة المتواصلة. وقراءتها بعين بصيرة تواقفة إلى المعلومة اللغوية كما دونها صاحبها في مؤلفه.

وثالثها تدوين الحصيلة المعرفية في الجذاذات، وتوثيق الاقتباسات الدالة. ثم الحرص على استذكار المعلومة ولو بغير العبارة.

وآخر أطوار القراءة الأولى تنظيم الحصيلة المعرفية وفق منهجية مفصلة وعمل محبوك يأخذ بعضه برقاب بعض، ثم صياغة الحصيلة بأسلوب مركز متين على عادة المجيدين، وفي قالب الاستدلال على صدق المعلومة اللغوية وصواب المنهج المتبع للوصول إليها.

## 1.2. جنى القراءة الأولى

يتألف جنى القراءة الأولى من قسمين:

أولهما ينحصر في تحصيل معرفة لغوية إرادية، من شأن هذه المعرفة أن تؤهل صاحبها للانخراط في المجتمع العلمي من ذوي الصناعة النحوية أو التصريفية أو المعجمية، ونحو ذلك من التخصصات الضيقة في علم من علوم العربية.

والقسم الثاني يتلخص في نشوء نفسية معرفية مصاحبة وهي غير إرادية. وهذه النفسية المعرفية عبارة عن عقيدة غير مقصودة، تنشأ تدريجياً بمعية التحصيل المعرفي خلال القراءة الأولى. وهي تنشط بهدف المحافظة على المعرفة اللغوية المكتسبة، والحث على تنمية الرغبة في الاستزادة منها وتعميقها. وتوطين النفس على الاشتغال بنشرها، وعلى حمايتها من كل معرفة لغوية أخرى قد تحل تدريجياً محلها.

أما عن غايات نفسية المعرفة فأهمها يكمن في إضفاء طابع المحافظة على المجتمعات العلمية وانسجامها، وذلك في كل الأمم والعصور؛ أي لا ينحصر ذلك عصرًا بعينه ولا أمة دون أخرى. ويمثل هذا الطابع في صورة دعوات تُطلق لحماية المعرفة المكتسبة من نظائرها المزهود فيها مسبقاً. ومن هذه الدعوات قول أحد



المتكونين معرفياً في اللسانيات الغربية الحديثة: «من الخطأ الاعتقاد أن الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم، أو بعبارة أخرى إلى الفكر النحوي. لقد بينا في عدة مناسبات أن هذا التصور خاطئ، وأن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال». ويضيف في موضع آخر: «خلافاً لما يُعتقد ليس هناك ضرورة منطقية أو منهجية تفرض علينا توظيف هذا التراث»<sup>(1)</sup>.

وفي المقابل تروج دعوة تراثية في بحث بعنوان (اللغويون العرب بين دوسوسور وشومسكي): تقول: «ما ذا يضير العرب أن يقولوا كما قال سلفهم ويكتفوا، أو يُضيفوا إليه رؤاهم»<sup>(2)</sup>.

ومن الأقوال الماثورة المعبرة عن نفسية المعرفة يتكرر في تآليف المتقدمين والمتأخرين أمثال سائرة، من قبيل (ليس في الإمكان أبدع مما كان). و(ما ترك الأول للآخر شيئاً). ومثل هذه العبارات الجاهزة تكون أحياناً موضع نقد. ومن ذلك تعقيب الجاحظ على (ما ترك الأول للآخر شيئاً). بقوله: «ليس مما يستعمل الناس كلمةً أضرّ بالعلم والعلماء، ولا أضرّ بالخاصة والعامة من قولهم: ما ترك الأول للآخر شيئاً». يدل هذا التعقيب على أن نفسية المعرفة قد تتحول أحياناً إلى عائق غير شعوري يحول دون التفكير في تطوير الإرث المعرفي.

ومن الدعوات التمجيدية لواقع معرفي قائم والمشككة في إمكان استحداث أي واقع معرفي جديد نجد من ذوي التكوين اللساني الغربي من يقول: «فالنماذج الغربية أثبتت كفايتها الوصفية، وليس هناك ما يمكن أن يُشكك فيها بهذه السطحية، ولا أحد يستطيع بشيء من الجدية، اللهم إذا كان الأمر يتعلق بشعوذة، أن يدعي أننا بحاجة إلى نموذج آخر يبنى بالاعتماد على العربية لوصفها»<sup>(3)</sup>.

(1) د. عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، ص 60

(2) د. عبد الحي عبد الحق عبد الغني، اللغويون العرب المحدثون بين دي سوسور وشومسكي، ضمن حوليات الجامعة الإسلامية بالنيجر، العدد الثالث لعام 1995.

(3) د. عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، ص 57.

ونفس الإشادة صاغها أبو عثمان المازني قديماً وهو يقول: «من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي مما أقدم عليه»<sup>(1)</sup>. مع فارق أن المازني يعرف نحو سيبويه كما يعرف اللغة العربية، وإن غاب عنه أن صناعة النماذج النحوية ليست وفقاً على أحد أو مرهونة بعصر. وإن هذه النظرة العابرة عن نفسية المعرفة في غاية الأهمية، لما فيها من الإضاءة لمفهوم القراءة الثانية، المتناولة في المبحث الموالي.

### 3. القراءة الثانية والتقويم المعرفي لعلوم العربية

من أهم مميزات القراءة الثانية أنها لا تسعى إلى تحصيل المعرفة، كما كان الأمر في القراءة الأولى، بل يقع التركيز فيها على سياق المعرفة. فلا تكون المعلومة اللغوية خلالها مستهدفةً بالتحصيل، بقدر ما تكون موضعَ تساؤل. فيكون السؤال عن كيف تمّ الوصول إلى المعلومة اللغوية أسبق وأهم، وبأي منهجية وقعت البرهنة على صدقها، وهل يكفي في صدق المعلومة أن توافق آلة الوصف المصنوعة من قبل النحوي أم ينبغي أن تطابق أيضاً واقع اللغة الموصوفة. وإذّاك ينقاد السؤال إلى اللغة الاصطلاحية ومدى مطابقتها للمفاهيم اللغوية. وتبعاً لذلك إلى العبارة الواصفة ودرجة وضوحها في الدلالة على المحتويات اللغوية.

ويستمر الاستفسار عن مدى الانسجام الداخلي لمحتويات النحو الواصف كما هو مدوّن في كتاب صاحبه، هل تتابع الأبواب فيه يعكس انتظام اللغة في حد ذاتها، بحيث يوافق محتوى الباب الأول والذي يليه وما يليه إلى آخر الكتاب مضامين لغوية لها نفس الترتيب في واقع اللغة. أم أن تسلسل القضايا اللغوية المعالجة في كل باب من وضع اللغوي بصرف النظر عن موقع كل قضية في نظام اللغة.

يتضح من الأسئلة المسرودة في الفقرة السابقة أن الاهتمام كلّ الاهتمام منصبّ في القراءة الثانية على سياق المعرفة اللغوية وليس على المعرفة في حد ذاتها،

(1) البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص271، المطبعة السلفية القاهرة، 1347هـ.

كما كان الشأن في القراءة الأولى. وأن الاشتغال بما أثير من المسائل وما قد يظهر في حينه يكون من أجل تقويم المعرفة اللغوية المدونة في التراث اللغوي. وذلك بفصل ما فيها من الصواب عما يتخللها من الهفوات الآتية من إحدى الجهات المنصوص عليها في مسرد الأسئلة السابقة.

والاشتغال بما سُرِد من المسائل من أجل تقويم المعرفة اللغوية لا يستقيم بدون منهجية محكمة البناء، من شأن التقيد بها أن تُجَنَّب القارئ للغويات التراثية قراءةً ثانية من الوقوع في خطأ التقويم للمعرفة اللغوية. وعليه يكون الاشتغال بالمنهجية من الأولويات.

### 1.3. منهجية القراءة الثانية وغاياتها

كيفما كانت الغاية من القراءة الثانية فإنها تنتظم منهجياً في أطوار ثلاثة. أولها طور المسألة، وثانيها طور المقابلة، وثالثها طور المقارنة. ولا بأس من اقتضاب القول في كل طور وما قد يكون له من غاية مخصوصة.

### 2.3. القراءة الثانية في طور المسألة

تتميز القراءة في هذا الطور بإخضاع العمل اللغوي للتأمل من الداخل، وكأن أحداً قبله أو بعده لم يقل شيئاً في الموضوعات اللغوية المدروسة. وعندئذ يتحوّل القارئ بمثابة مشارك في التأليف للعمل اللغوي موضوع النظر. يتبنى بدءاً منطلقات المؤلف الحقيقي ومنهجية تفكيره ولغته الاصطلاحية، وعباراته الوصفة. حتى إذا استقام فهم المضامين اللغوية في ذهن القارئ واصل العمل على منحى من الاثنين:

إما أن يُصادق على تلك المضامين من إحدى الجهتين أو منهما جميعاً: من جهة توضيح العبارة الغامضة، كما يفعل الشراح عادة، منهم السيرافي في شرحه لكتاب سيويه. وتفسير المسائل المشككة في المقتضب للفارقي ثم من جهة الاستدلال على صواب المعالجة، كما يفعل المنتصرون عموماً. ومنهم الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)، وابن ولّاد في كتابه الانتصار، الذي انتصر فيه لنحو سيويه من نقد المبرد.

وإما أن يشتغل بالكشف عما في تلك المضامين من الخلل، وبيان جهته والاستدلال عليه، ثم تصويبه، وتبيين ما في الرأي البديل من الصواب والمزايا. ومن هذا القبيل نقد المبرد لكتاب سيبويه. ونقد ابن مضاء لبعض الأفكار النحوية في كتابه (الرد على النحاة).

نخلص من موضوع القراءة الثانية في طور المسألة إلى ضرورة الجمع في المؤلف المقروء بين جوانب المتانة والقوة فيه إلى ما فيه من جوانب الوهن والضعف، لأن أي عمل بشري لا يخلو من هذين الوجهين مع تفاوت بنسب معينة.

ولنا في هذا الباب أكثر من نموذج، ونحن نقرأ كتاب سيبويه في مجالس المقارنة النحوية المنتظمة أسبوعياً في مركز دراسات اللغة العربية وآدابها. وتكفي الإشارة العابرة إلى أن الفعل في نحو سيبويه يعمل في اسم بعده له خصائص ثلاث: وظيفة الفاعل، وحالة الرفع، وعلامة الضم، من غير تحديد لما يعمل الفعل من الثلاثة. وأن منع الفاعل من أن يتقدم على فعله من مستلزمات الصناعة النحوية ولم يكن نابعاً من طبيعة اللغة العربية. وأن هذا المنع أدّى إلى استحداث مفاهيم نحوية لسد ثغرات في الصناعة النحوية، وليس لوصف وقائع في اللغة العربية. ومن هذه المفاهيم: الابتداء، والمبتدأ، والضمير المستتر. بدليل اختفاء هذه المفاهيم الثلاثة في عملية غير مرتبة، لا تمنع أن يتقدم الفاعل على الفعل، كما لم تمنع منه اللغة العربية حين اختارت الإعراب بالعلامة للتفريق بين الفاعل والمفعول.

وإذا كانت العملية المصنوعة تمنع ما تسمح به اللغة الموصوفة كان الخلل في آلة الوصف حتماً، إلا إذا كنا من المنتصرين مطلقاً لآلة الوصف مهما حصل، كما يظهر من قول البعض دفاعاً عن لسانيات الغرب: «هَبْ أن العربية فيها إسقاط إجباري للضمير، كما يفهم من كلام سيبويه، معنى هذا أن هذه اللغة تنفرد وحدها بهذه الخاصية وأن لا مثيل لها بين اللغات فهي لغة شاذة في هذا الباب، ولا يمكن أن تُعيرها النظرية اللسانية كبير اهتمام»<sup>(1)</sup>.

(1) د. عبد القادر الفاسي، الربط الإحالي، ضمن مجلة تكامل المعرفة، ص 128.



أما غاية هذا الطور من القراءة الثانية للغويات التراثية فتكون محصورةً في ترميم النموذج النحوي التراثي، وإعادة بنائه مجدداً حتى يُطابق اللغة العربية بنيةً ووظيفةً.

### 3.3. قراءة التراث قراءة تقابلية تاريخية

لا بأس في مسألة التاريخ من البدء بالتمييز بين تاريخ العربية وتاريخ علومها وتاريخ علمائها. فالأخير يؤرّخ لحياة العلماء الذين اعتنوا بالعربية دراسة ووصفاً. والأعمال في هذا الميدان كثيرة، آخرها «تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب» للدكتور محمد المختار ولد أباه<sup>(1)</sup>. وهذا الجانب لا يهمنا فيما نحن بصده. كما لا يعنينا حالياً تاريخ العربية كما شرعه مستشرقون أمثال برغشتراسر Bergstrasser في كتابه «التطور النحوي للغة العربية»<sup>(2)</sup>، وانتشر بعده في أعمال كثيرة تعالج نشأة اللغة وتطورها.

وإنما يعنينا في طور القراءة التقابلية أن نرصد المفاهيم اللغوية ولغتها الاصطلاحية في علوم العربية: أصواتاً، ومعجماً، وتصريفاً، ونحواً، وبلاغة، من النشأة إلى ما قبل اختلاط العلوم اللغوية العربية والغربية. ويكون الرصد مذ تأسس المفهوم ومصطلّحه على يد صاحبه في سنة بعينها. ثم تتبع حركتهما في تسلسل زمني ضمن التأليف اللغوية اللاحقة، بهدف الوقوف على التغيرات المتلاحقة التي طرأت عليهما أو على أحدهما. ومعاينة مقدار التغيير الذي حصل في سنة بعينها على يده محدثه المشهور وقتئذ في مجال من العلوم اللغوية أو العلوم المجاورة.

وتقوم منهجية القراءة التراثية في طور التقابل على الخطوات التالية:

أولاً. حصر التأليف اللغوية في كل علم من علوم العربية وفي غيرها من العلوم المجاورة التي شاركت علوم العربية في معالجة ظواهر لغوية. ثم ترتيبها ترتيباً زمنياً بحسب تاريخ التأليف.

(1) د. محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، من منشورات الإيسيسكو، الرباط.

(2) برغشتراسر Bergstrasser، التطور النحوي للغة العربية، محاضرات أُلقيت عام، و1929 اعتنى بنشرها الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية مكتبة الخانجي بالقاهرة 1994.

ثانياً. إخضاع العدد المحصور من التأليف اللغوية للتأمل النظري واحداً واحداً. وفي الباب الواحد المشترك بينها، وفي المفهوم اللغوي الواحد المتناول في جميعها. كالاستثناء المتصل والاستثناء المنقطع في أول كتاب قدح المفهوم ووضع المصطلح. ثم الانتقال عنه إلى ثاني كتاب تناول المفهوم اللغوي بنفس المعنى ونفس المصطلح أو غيرَ فيهما أو في أحدهما، ويستمر العمل على نفس النهج إلى آخر كتاب.

وفي قراءة كل كتاب ينبغي للقارئ أن يتبنى منطلقات المؤلف ومنهجية تفكيره ولغته الاصطلاحية، وعباراته الواصفة. حتى استقامت الفكرة النحوية أو التصريفية في ذهن من قراءة الكتاب الأول انتقل عنه إلى الذي يليه زمنياً وفعل به ما فعل بسابقه، وكذلك يستمر إلى آخر كتاب في كل علم من العلوم اللغوية. ثالثاً. إخضاع كل مفهوم لغوي ومصطلحه، للنقد العلمي بهدف الوقوف على مميزات كل مقارنة لنفس المفهوم ومصطلحه عبر تاريخ العلم الذي يُستعمل فيه. ومن النقد العلمي أن يقع التركيز على عنصر التطابق بين المصطلح ومفهومه في آلة الوصف وبينه وبين الموضوع الموصوف من العربية في التأليف اللغوية المدروسة. مع إقامة الدليل المقنع على صواب الرأي المتوصل إليه في الأخير.

ولتوضيح ما قدمناه في منهجية القراءة التقابلية فلنخذ للتطبيق نموذجين من كتاب سيبويه، ومنه يكون الانطلاق إلى تأليف نحوية ظهرت بعده. النموذج الأول يتعلق بباب الاستثناء. والثاني بباب الفاعل والمفعول. من الباب الأول نقصر على مفهومي الاتصال والانقطاع في الكتاب وفي كتب بعده. وفي الباب الثاني نركز على المفعول إعراباً واصطلاحاً في كتاب سيبويه وفي غيره من الكتب النحوية التي ظهرت بعد.

(أ). الانقطاع ونقيضه الاتصال في كتاب سيبويه مفهوم إعرابي يظهر استعماله مع التوابع خاصة، ومنها الاستثناء، لأن المستثنى بعد (إلا) مبدل من المستثنى منه قبلها. ويكون للمستثنى بعد (إلا) إعرابُ المستثنى منه المذكور قبلها من جهة بدل البعض من الكل، وعندئذ يتصل إعرابُ المستثنى المبدل بإعراب المستثنى المبدل منه. وهو ما يعبر عنه سيبويه إذ يقول «باب ما يكون المستثنى فيه

بدلاً مما نفى عنه ما أدخل فيه وذلك قولك: (ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ)، و(ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ)، و(ما رأيتُ أحدًا إلا زيدًا). جعلت المستثنى بدلاً من الأول... وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله، لأنك تُدخله فيما أخرجت منه الأول. ومن ذلك قولك: ما أتاني القومُ إلا عمرو، وما فيها القومُ إلا زيدٌ، وليس فيها القومُ إلا أخوك»<sup>(1)</sup>.

ويجوز قطعُ إعراب المبدل المستثنى بعد (إلا) بالنصب خاصة، بصرف النظر عن إعراب المستثنى منه المبدل منه. وهو ما صرح به سيبويه في «باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: (ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا)، و(ما أتاني أحدٌ إلا زيدًا). وعلى هذا (ما رأيتُ أحدًا إلا زيدًا، فينصب (زيدًا) على غير رأيت؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول»<sup>(2)</sup>.

والخلاصة أن الاستثناء إذا كان منفياً مشغولاً احتمل المستثنى بعد (إلا) أن يتصل إعرابه بإعراب المستثنى منه قبل (إلا) فتكون لهما نفس العلامة، وأن ينقطع إعرابه عن إعرابه بأن يكون المستثنى منصوباً كيفما كان إعراب المستثنى منه. فالاتصال والانقطاع ظاهرة إعرابية عامة تشمل كل التوابع وتُفسر ما يطرأ من التغيير على إعراب التابع في بنية الاستثناء وفي غيرها من الأبنية التي تضم مركباً يتألف من متبوع وتابعه.

ومن شواهد انحصار الاتصال والانقطاع في العلامة الإعرابية أن عقد سيبويه، بعد المنصوب على الانقطاع ثلاثة أبواب للأداة (إلا) لا تكون فيها استثنائية، بل تكون بمعنى أداة أخرى أخذاً بمبدأ التقارض والتعاوض. وفي الأبواب الثلاثة لم يستعمل سيبويه مصطلح الاستثناء مطلقاً، لعلمه بانتفاء خاصية من الخصائص الواجبة في حق (إلا) الاستثنائية.

الباب الأول يضم تراكيب يكون الاسم فيها بعد (إلا) ليس من جنس الاسم قبلها، وذهاب هذا الشرط يخلع عن (إلا) معنى الاستثناء الذي هو إخراج البعض

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص311.

(2) نفسه.

مما دخل فيه كله. فتقتض معنى (لكن) الاستدراكية، وتُعوضها في التركيب. وبعبارة سيبويه «هذا بابٌ يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من النوع الأول وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: (ما فيها أحدٌ إلا حماراً)، جاءوا به على معنى ولكن حماراً»<sup>(1)</sup>. ومنه الآية الكريمة ﴿ما لهم به من علمٍ إلا اتَّبَعَ الظنُّ﴾، لأن المصادر لا يكون بعضها من جنس بعض.

الباب الثاني يضم تراكيب جامعها أن الاسم بعد (إلا) ليس من مكونات جملتها. بل هو من مكونات جملة بعد (إلا) منفصلة عن جملة (إلا). وهذا الشرط من خصائص (لكن) الاستدراكية. وعن هذا المعنى يُعبر سيبويه حيث يقول: «باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن. فمن ذلك قوله: ﴿فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس لما آمنوا﴾. أي ولكن قوم يونس لما آمنوا»<sup>(2)</sup>. المركب الإضافي (قوم يونس) في هذه الآية مسند إلى الفعل (آمنوا) بعد (إلا). وبهذا القيد خرج من الاستثناء مثل (ما حضر المدعوون إلا خالداً سافر) لانتفاء الحكم بالنقيض، وهذا شرط من إضافات علم أصول الفقه<sup>(3)</sup>.

الباب الثالث يضم تراكيب تكون فيها (إلا) وصفية بمعنى (غير) أو (مثل). ويرجع خلع الاستثناء عنها إلى انحراف شرط في نسقها، وهو ورود الاسم قبلها نكرة في صورة مفرد، كما في هذا التركيب (لو كان معنا فتى إلا هذا لنحونا)، أو في صورة جمع كما في الآية ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾. (إلا) في الآية بمعنى (غير) الوصفية لأن ما قبلها جمع نكرة<sup>(4)</sup>.

نخلص إلى أن سيبويه لم يستعمل إطلاقاً مصطلح الاستثناء في تراكيب اختل فيها شرط من شروط (إلا) الاستثنائية. كأن لا يكون الاسم بعد (إلا) من جنس ما قبلها. أو أن يكون الاسم بعد (إلا) من مكونات جملة منفصلة عن جملة الاستثناء. أو أن يكون الاسم قبل (إلا) اسماً نكرة سواء أكان مفرداً أم جمعاً. لكن

(1) نفسه.

(2) سيبويه، الكتاب، ج2، ص325.

(3) انظر القسم الثالث من كتابنا اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم.

(4) للوقوف على شروط (إلا) الاستثنائية راجع القسم الثالث من كتابنا اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم.



سيبويه رحمه الله وصف (إلا) في تراكيب بكونها غير استثنائية من غير أن يُفسّر التفسير الذي قدمها لهذه الظاهرة.

والملاحظ أن من الشراح قديماً والمحققين الجدد لأعمال النحويين السابقين والناشرين من يضع أحياناً عناوين فرعية ليست من لغة سيبويه الاصطلاحية. ومن ذلك انتفاء مصطلح (الاستثناء المنقطع) من شرح السيرافي للشاهد (404) في كتابه شرح أبيات سيبويه، وثبوته في نسخة المكتبة الشاملة من نفس الكتاب<sup>(1)</sup>. وتردده في مواضع أخرى في النسختين من نفس الكتاب، وإن لم يكن هذا المفهوم غير وارد في لغة سيبويه الاصطلاحية.

وبالانتقال إلى مؤلف آخر قريب نسبياً من كتاب سيبياً نجد ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو) ينحت لغة اصطلاحية أخرى لمفاهيم نحوية مغايرة. كما يظهر بوضوح من كلامه في «باب الاستثناء المنقطع من الأول: (إلا) في تأويل (لكن) إذا كان الاستثناء منقطعاً عند البصريين، ومعنى سوى عند الكوفيين... وليس منهاج الاستثناء المنقطع منهاج الاستثناء الصحيح؛ لأن الاستثناء الصحيح إنما هو أن يقع جمع يوهم أن كل جنسه داخل فيه، ويكون واحد منه أو أكثر من ذلك لم يدخل فيما دخل فيه السائر»<sup>(2)</sup>.

ثم يلاحظ في وصف ابن السراج استحداثه لمصطلح (الاستثناء المنقطع) ووضعه للتركيب الذي يكون فيه الاسم بعد (إلا) من غير جنس الاسم قبلها. واستشهد بأمثلة من شواهد سيبويه على استعمال (إلا) بمعنى غيرها. ووصف الاستثناء المنقطع بكونه استثناءً غير صحيح. وهذا الذي وصفه ليس باستثناء أصلاً في نحو سيبويه.

كما استحدث مصطلح (الاستثناء الصحيح)، وهو الاستثناء في نحو سيبويه من غير زيادة وصف إضافي. وأدخل عليه قيداً جديداً وهو الجمع الذي يوهم

(1) قارن المنشور من كلام السيرافي في كتابه شرح أبيات سيبويه عن الشاهد 404 في ج1، ص50 من النسخة الورقية مكتبة الكليات الأزهرية 1394 وما نشر؛ إلكترونياً في المكتبة الشاملة.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص290.

باستغراقه للاسم بعد (إلا). أما القيد المتداول، وإن سكت عنه سيبويه، فهو العام الذي يستغرق ما بعد (إلا) وجوباً. وما وضعه ابن السراج من اللغة الاصطلاحية لا يوافق في معظمه نحو سيبويه، ولا يطابق نحو اللغة العربية.

ومنذ القرن الرابع من الهجرة أخذ المتصل والمنقطع يستقر مصطلحاً ومفهوماً في علم أصول الفقه، كما يظهر من قول أحدهم: «اعلم أن تحقيق الفرق بين الاستثناء المتصل والمنقطع يحصل بأمرين يتحقق بوجودهما أن الاستثناء متصل. وإن اختل واحد منهما فهو منقطع. الأول أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، نحو (جاء القوم إلا زيداً). فإن كان من غير جنسه فهو منقطع، نحو (جاء القوم إلا حماراً). والثاني أن يكون الحكم على المستثنى بنقيض الحكم على المستثنى منه»<sup>(1)</sup>.

وانتقل المصطلح بهذا المعنى إلى النحو المتأخر، كما عبر عنه ابن مالك نظماً بقوله في الكافية: «وهو إذا ما كان بعضاً متصل... وغيره منقطع ومنفصل». وهكذا تحول المفهوم من الاتصال والانقطاع من علاقة عاملية في نحو سيبويه إلى علاقة دلالية في غيره من اللغويات التراثية. وأدرجت تراكيب في الاستثناء وهي ليست منه، لانتفاء القيود التي تضبط نسق (إلا) الاستثنائية. ومنها علاقة الانتماء الواجبة.

وانقلب الاستثناء صورياً، يُستدل به أحياناً على مقاصد قرآنية قبل إثبات ما إذا كانت (إلا) استثنائية. كما حصل في تفسير الآية «وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى». حيث يتكرر في التفسير مثل العبارة التالية: «واختلف في قوله (إلا إبليس) فقل هو استثناء منقطع، لأن إبليس لم يكن من الملائكة، وقيل هو متصل لأن إبليس من الملائكة»<sup>(2)</sup>.

ويظهر من مثال الاستثناء أن ما قد يقع من الخلط في اللغة الاصطلاحية والمفاهيم النحوية عبر تاريخ العلم لا يُكتشف ويصحح بغير قراءة تقابلية

(1) المناوي، الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول، ص 282.

(2) ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج 3، ص 469. الطبعة الأولى،

دار الكتب العلمية، بيروت 1422.

للوغيات التراثية، قراءة ترصد حركة الفكرة ولغتها الاصطلاحية من النشأة إلى زمن محدد.

وتتأكد القيمة العلمية للقراءة التقابلية من خلال نموذج ثان من كتاب سيبويه يتعلق بلغته الاصطلاحية لوصف الفاعل والمفعول، وما طرأ عليها من التغيير في الكتب النحوية بعده. ولاختصار القول نكتفي بسرد الأقوال والتعليق عليها في الأخير.

في كتاب سيبويه (180هـ) ظهر مصطلح «المفعول المرفوع»، كما صرح به في «باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول آخر والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر. الفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل».

وفي مقتضب المبرد (285هـ) استبدل بمصطلح سيبويه مصطلح آخر، كما يظهر بصريح العبارة من قوله: «فلما لم يكن للفعل من الفاعل بُدٌّ وكنت هاهنا قد حذفته أقمت المفعول مقامه... فإن جئت بمفعول آخر بعد هذا المفعول الذي قام مقام الفاعل فهو منصوب كما يجب في المفعول». ترك المبرد مصطلح سيبويه (المفعول المرفوع) وعوضه بمصطلح (المفعول الذي قام مقام الفاعل) مع الاحتفاظ بنفس المفهوم النحوي.

وقد اقترح ابن السراج (316هـ) من المبرد مصطلحه، وبدأ بتعريفه حيث يقول: «اعلم أن المفعول الذي تقيمه مقام الفاعل، حكمه حكم الفاعل، تقول: (ضربَ زيد) كما تقول: (ضربَ زيد)». واستعمله أكثر من نحوي بعدهما.

ابن الوراق (381هـ) في كتابه علل النحو: «المفعول الذي قام مقام الفاعل». وابن جني (392هـ) في الخصائص: «كما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل كضرب زيد». وفي اللمع «إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين أقمت الأول منهما مقام الفاعل فرفعته».

ومع الأستراباذي (686هـ) تغير مصطلح سيبويه كلياً؛ إذ شرع في شرح الشافية يستخدم مصطلح «نائب الفاعل»، فاخفى منه المفعول لفظاً ومعنى. يقول

في تعليقه على شطر بيت من الشعر: «وَيُسْتَخْرَجُ الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ... وَصَوَابُهُ (فَيُسْتَخْرَجُ) بِالْفَاءِ السَّبِيَّةِ. وَنَصْبُهُ بِ(أَنْ) مُضْمَرَةٌ بَعْدَهَا، وَبِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَ(الْيَرْبُوعِ) نَائِبُ الْفَاعِلِ»<sup>(1)</sup>.

واتسع استخدام مصطلح (نائب الفاعل) في شروح الألفية وفي أعمال المتأخرين من النحويين. ومنهم ابن هشام (761هـ). جاء في «باب النائب عن الفاعل يحذف الفاعل فينبو عنه في أحكامه كلها مفعولٌ به». ثم انتشر مصطلح (نائب الفاعل) في النحو المدرسي، وأخذ المحققون يستعملونه عناوين لمباحثه في أعمال نحوية سابقة على ظهور نائب الفاعل. كما حصل في لمع ابن جني.

والخلاصة أن المبرد، بما أحدث من التغيير في مصطلح سيبويه، لم يكن مبرراً بإضافة شيء لم يكن في المفهوم الأصلي، بل صير المفهوم غامضاً، لأن الوظائف لا يقوم بعضها مقام بعض. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأستراباذي، بل عمق الغموض بما أحدث. لأنه ليس للوظائف نواب حتى يُسمى المفعول المرفوع بنائب الفاعل.

وهذا القليل من النماذج الموضحة للقراءة التقابلية كاف لإبراز القيمة العلمية لهذا الضرب من القراءة الثانية للغويات التراثية. إذ تُحقق نتائج في غاية الأهمية. من أهمها تسليط ضوء العقل على الراسخات، وتنقية المعرفة اللغوية في علوم العربية من الشوائب، وتدقيق المفاهيم اللغوية الغامضة، وتهديب لغتها الاصطلاحية المضطربة.

#### 4. القراءة المقارنة بين النماذج النحوية

تصح المقارنة بين النماذج النحوية إذا توافرت فيها الضوابط التالية:  
أولاً. أن تكون النماذج النحوية المقارن بينها منبثقةً من الخصائص النمطية للغة العربية. ومدونة أصلاً باللغة العربية. وتتخذ من اللغة العربية موضوعاً للدراسة والوصف. فلا يُقارن بين نحوين أحدهما منبثق من غير العربية. أو نشأ أصلاً لدراسة غير العربية.

(1) الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج4، ص346. دار الكتب العلمية بيروت 1395.



ثانياً. أن يكون لكلا النموذجين النحويين موضوع المقارنة بنيةً داخلية مغايرة تماماً للنموذج الآخر. لأنه لا يُقارن بين الشيء ونفسه، أو بينه وبين مثله. إذ مثل هذا العمل يدخل في القراءة التقابلية التاريخية، كما سبق تحديدها.

ثالثاً. أن تكون المقارنة بين نسختين لنحو اللغة الواحدة؛ بحيث تكون كلتا النسختين لنحو اللغة المعنية قد صيغت في سياق تاريخي متميز علمياً. وبهذا القيد لا تكون المقارنة النحوية للإشادة بأحد النموذجين والتقليل من الآخر، بقدر ما تكون وقوفاً على انتقال نحو اللغة العربية من نسخة متميزة في عهدها إلى نسخة أخرى بمميزات أخرى في عهدها اللاحق.

رابعاً. أن تؤدي المقارنة النحوية إلى تطوير المعرفة اللغوية؛ كأن تنقل معرفة الإنسان العربي باللغة العربية إلى مستوى أعلى. إذ من شروط النسخة الثانية من نحو العربية أن تكون معبرةً بصورة أشمل وأدق عن نسق اللغة العربية.

وما ذكرناه من الضوابط يجعل المقارنة النحوية ممكنةً حالياً، وخاصة بعد ظهور نحو اللغة العربية التوليقي. وتقوم المقارنة إذن بين النحو التراثي الذي صاغه سيبويه في أواخر القرن الثاني للهجرة ونحو اللغة العربية التوليقي الذي وضعناه في إطار نظرية اللسانيات النسبية مؤخراً.

وبما أن نحو سيبويه غير مبني بنية النماذج النحوية العصرية، بل جاء نحوه منتظماً في مجمع من الأبواب المركبة تركيب الظاهرة اللغوية المدروسة، رأينا أن نحصر المقارنة النحوية بين النموذجين في قضايا لغوية مشتركة. وفي مقدمتها العاملية بصفتها آلةً لوصف جزء من نسق العربية في كلا النحويين.

واقتصاداً في الوقت، ولوضوح المقارنة بين العامليتين التراثية والتولييفية بدا لنا أن نقابل بين المفاهيم على النحو التالي:

(1) عاملية النحو التوليقي علاقية.

(2) العوامل في النحو التوليقي أربعة أنواع:

(أ) علاقة تركيبية تضم علاقة الإسناد وعلاقة الإفضال.

(ب) وسيط العلامة المحمولة.

(ج) علاقة دلالية؛ تضم؛ السببية والعلية والسلبية واللزوم.

(د) علاقة تداولية تضم عدداً من الانتظامات المحتملة بين المتخاطبين.

(3) كل عوامل النحو التوليقي تعمل أثراً واحداً. فعلاقة الإسناد تعمل الرفع، وعلاقة الإفضال تعمل النصب، والوسيط اللغوي يعمل الحركات الإعرابية. وعلاقة السببية تعمل الفاعلية، وعلاقة العلية تعمل المفعولية.

(4) ترتيب مكونات الجملة من اختصاص العامل التداولي، ولا يشاركه فيه غيره.

(1) عاملية النحو التراثي لفظية.

(2) العوامل في النحو التراثي نوعان:

(أ) عامل غير لفظي يضم الابتداء.

(ب) عامل لفظي يضم الفعل، والاسم، والحرف.

(3) بعض عوامل النحو التراثي يعمل أثراً واحداً. كالاتداء الذي

يعمل الرفع، وحرف الإضافة الذي يعمل الجر. وبعضها الآخر

يعمل نوعين من الأثر، كالفعل الذي يعمل الرفع والنصب.

(4) جميع العوامل اللفظية في النحو التراثي تشارك في ترتيب مكونات

الجملة، كالاتداء الذي يحمل المبتدأ على الوقوع أولاً في صدر

الإسناد. والفعل الذي يُجر الفاعل على النزول في المرتبة الثانية بعده

الفعل. ولا يصح عكس ترتيبهما؛ كأن يتقدم الفاعل على فعله.

(5) العوامل العلاقية مرتبة ترتيباً طبيعياً تبعاً لمراحل تكوين الجملة.

أولها العلاقة التركيبية، وثانيها وسيط العلامة المحمولة، وثالثها

العلاقة الدلالية، ورابعها العلاقة التداولية.

(6) العامل العلاقي أثره محدد بدقة، إذ للرفع عامل وهو علاقة

الإسناد، وللفاعل عامل آخر وهو علاقة السببية، وللضمة عامل

ثالث، وهو الوسيط اللغوي. وتشتغل هذه العوامل بانتظام ولا

تداخل في العمل.

(7) للأثر الواحد في العاملية العلاقية عامل واحدٌ وواحد لا غير. فلا

يعمل الرفع في أيّ قابل غير علاقة الإسناد.

(8) كل أثر في العاملة العلاقية له عامل واحد أيّاً كان القابل. فعامل الرفع في الاسم هو نفسه عامل الرفع في الفعل المضارع، وفي غيرهما. فالعامل يعمل أثراً واحداً، وقد يتلقاه أكثر من قابل بصرف النظر عن مقولته النوعية. سواءً أكان اسماً تاماً أو صفة، أو مصدرأً أو فعلاً مضارعاً أو خالفة.

(5) العوامل اللفظية لا تنتظم في ترتيب معين. فلا يقع بعضها قبل بعض بالضرورة المنطقية. فليس للابتداء مثلاً أن يترتب قبل الفعل أو بعده.

(6) العامل اللفظي أثره غير محدّد بدقة. فالاسم الذي تفرّغ له الفعل قبله قد يكون فاعلاً، ومرفوعاً، وذا ضمة في آخره. والسؤال هل الفعل يعمل الثلاثة أو بعضها.

(7) للأثر الواحد في العاملة اللفظية أكثر من عامل واحد. فالابتداء والفعل كلاهما يعمل الرفع في قابلين متغايرين، أحدهما مبتدأ والآخر فاعل.

(8) بعض الأثر في العاملة اللفظية ليس له عامل واضح. فالفعل المضارع عند سيبويه يرتفع لكيّنونته في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم خبر. وعامل الرفع فيه عند الفراء هو تجرده من النواصب والجوازم. وعند الكسائي يرتفع الفعل المضارع بحروف المضارعة لتي تلتصق به. ولا يُستبعد أن يجمع رابع كل هذه الخصائص.

(9) ما يعرض للفعل المضارع المعرب من أثر الرفع يعرض أيضاً للفعليّن الماضي والأمر المبنيين وضعاً. والأفعال إعراباً وبناءً كالأسماء إعراباً وبناءً. ولا يُشترط في الجميع إلا جهة اقتضاء للأثر. فالجهة التي اقتضت أن يكون المضارع المعرب مرفوعاً هي نفسها اقتضت أن يكون غيره المبني في موضع المرفوع. سواء كان فعلاً أو اسماً.

(10) في عاملية النحو التوليقي تمييزٌ واضح بين العامل والناسخ. فالعامل أحد الأربعة: إما تركيبي يعمل حالتي الرفع والنصب، وإما دلالي يعمل وظائف نحوية كالفاعل والمفعول، وإما تداولي يعمل رتبة موقعية، وإما وسيط لغوي يعمل علامات إعرابية.

بينما الناسخ مفردات معجمية تُشكّل شرطاً لإبطال علامة بأخرى. فحروف الإضافة يكون ذكرها شرطاً لإبطال فتحة المنصوبات بالكسرة. ويكون ذكر (إن) وأخواتها شرطاً لإبطال ضمة المسند إليه بالفتحة. كما تكون (كان) وأخواتها شرطاً

(9) المبنيات من القوابل يُقدّر لموضع بعضها أثرٌ كالرفع أو النصب، ولا يُقدّر لموضع البعض الآخر أثرٌ. مثاله (مَنْ جاءَ)، يكون اسم الاستفهام (مَنْ) في محل رفع. والفعل الماضي (جاءَ) ليس له محل. وكذلك فعل الأمر في مثل (اخرُجي) ليس له محل، وياء المخاطبة في موضع الرفع.

(10) ليس في العاملة التراثية تمييزٌ واضح بين العامل والناسخ. إذ كلاهما يعمل نفس الأثر مع اختلاف في تسمية القابل. (كان) مثل (عالج) في الجملتين: (كان الطبيب مريضاً)، و(عالج الطبيب مريضاً). إذ كلا الفعلين يعمل الرفع في الأول والنصب في الثاني. والفرق بينهما في تسمية قابليهما. وكذلك (إن) «تعمل عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب؛ ليكون المرفوع مشبهاً بالفاعل والمنصوب مشبهاً بالمفعول»<sup>(1)</sup>. فلا فرق بين العامل والناسخ وقوابلهما.

لإبطال ضمة المسند بالفتحة. وتكون (ظن) والأخوات شرطاً لإبطال ضمتي المسند والمسند إليه بالفتحتين. وتكون (لم) و(لن) شرطين لإبطال ضمة الفعل المضارع بسكون أو فتحة. (11) النواسخ في العاملة العلاقية تدخل على قوابل معمولة أصلاً بعوامل تركيبية. وليس للناسخ أن يؤثر فيما كان لتلك القوابل من الآثار ماعداً علامات الإعراب المعرضة للإبطال بعلامات النواسخ.

(1) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص145.



ويشكل الناسخُ ومنسوخُ العلامةِ مركباً واحداً يتلقى أثر العامل الأصلي وعلامته المقدرة التي تظهر على التابع في العطف على المحل خاصة.

(12) العملية العلاقية عاملية حرة في طور التأليف من التركيب، حيث تشغل العوامل الثلاثة الأولى: التركيبية والدلالية والوسائطية. وهي مرتبة في طور الترتيب من التركيب؛ حيث تشغل العوامل التداولية، ويكتمل بناء الجملة.

(11) النواسخ في العملية اللفظية تعمل آثاراً في قوالب معمولة سلفاً بعوامل أسبق. ولا شيء عن مصير آثار العوامل السابقة. مثاله (كان) التي تعمل الرفع في المبتدأ المرفوع أصلاً بالابتداء. لكن لا نعلم ماذا يُزيح الناسخ (كان) من عمل الابتداء. ولا يستقيم القول إن رفع الناسخ قد حل محل رفع الابتداء، لما سترتب عنه من وجود أنواع من الرفع. كما لا يكفي القول بحلول مصطلح «اسم كان» محل مصطلح «المبتدأ».

(12) العملية اللفظية عاملية تجمع في آن واحد بين الرتبة القارة المانعة من أن يتقدّم الفاعل على فعله الذي يعمل فيه الرفع، وبين الرتبة الحرة التي تسمح بأن يتقدم المفعول على فعله الذي يعمل فيه النصب. فالفعل عامل لفظي واحد، يعمل عملان: رفع الفاعل المحرر على الوقوع بعد الفعل، ونصب المفعول المحرر من الرتبة القارة.

يتبين من جدول المقارنة بين عاملية تراثية وأخرى توليفية أن العملية النحوية في نسختها الثانية تتمتع بخاصية الوضوح التام والانتظام الصارم. ولئلا نكرر ما ذكرنا من خصائصها الموصوفة في جدول المقارنة نكتفي بإضافة ما يلي:

(أ) عاملية النحو التوليفي تعكس بانتظامها ما في نسق اللغة العربية من الانتظام المنطقي، فاشتغال العوامل بالتسلسل الآتي مطابق للمراحل المقطوعة في إنتاج الجملة. كما هي موصوفة في بنية النموذج النحوي الموضوع للغة العربية.

عوامل العلاقة التركيبية تشتغل في مرحلة البنية الإعرابية للجملة، وتُحْتَضَرُ وقتئذٍ وسيط العلامة اللغوي بصفته عاملاً مختصاً في إنتاج علامات الإعراب. كما تفسح المجال للنواسخ بإبطال علامة العامل بعلامة الناسخ. كل ذلك يحصل بالتسلسل الموصوف في طور البنية الإعرابية للجملة.

وبعدها تأتي عوامل العلاقات الدلالية التي تشتغل في طور البنية الوظيفية للجملة. وهي تعمل حينئذ الوظائف النحوية من الفاعلية والمنعولية والحالية، ونحو ذلك.

وبعدها يجيء دور العوامل التداولية التي تشتغل في طور البنية الموقعية للجملة، وتعمل الترتيب في مكونات الجملة التي ظلت مؤلفة غير مرتبة. وتبشغيل الصنف الأخير من العوامل العلاقية يكون إنتاج الجملة قد اكتمل، وتُصَبِّحُ الجملة وقتئذ جاهزة للاستعمال.

(ب) استناداً إلى انتظام العاملية التوليفية المطابق لانتظام بنية التركيب في اللغة العربية تكون النسخة الأخيرة من العاملية النحوية هي الأقرب إلى حوسبة اللغة العربية، ومكننة نحوها. وهي التي تكشف عن هندسة لغوية دقيقة يسهل تحويلها إلى نظام آلي إذا توافرت البنية العلمية والتقنية.

مثل هذا الجنى العلمي يُدْرَكُ بقراءة ثانية للغويات التراثية قراءة مقارنة بين نموذجين نحويين، وخاصة بعد أن أصبح لنحو اللغة العربية نسخة ثانية، وفُتِرَت للمقارنة النحوية كل الشروط المطلوبة.

### خلاصة:

نستخلص من محتوى هذا العرض في موضوع القراءة الثانية للغويات التراثية ما يلي:

أولاً. اللغويات التراثية تستغرق كل التأليف في علوم اللغة العربية، وبعضاً من تأليف العلوم المجاورة.

ثانياً: لعله حان الوقت للجمع في قراءة اللغوية التراثية بين القراءتين الأولى والثانية. بحيث يُتوخى من الأولى تحصيل المعرفة اللغوية مجردةً من تكوين نفسية للمعرفة، ويُتوخى من القراءة الثانية تقويم المعرفة اللغوية التراثية بمنهجية قراءة المساءلة كما وُصفت.

ثالثاً: إن القراءة التقابلية من أجل التأريخ لعلوم اللغة العربية أصبحت في وقتنا الراهن ضرورية. إذ من خلالها نستطيع أن نتبع حركة المفاهيم اللغوية ولغتها الاصطلاحية من النشأة على يد صاحبها إلى قبيل اختلاط علوم العربية بعلوم غيرها من اللغات. وبها تتمكن من تدقيق المفاهيم اللغوية وتهذيب لغتها الاصطلاحية. ونصوب ما أمكن النسخة الأولى من نحو اللغة العربية.

رابعاً: بظهور نموذج نحو اللغة العربية التوليقي توفرت إمكانية المقارنة النحوية في قراءة ثانية للغويات التراثية. ومن مزايا هذه القراءة الوقوف على خصائص النسختين من نحو العربية، وكيف يتفاوت وصف اللغة العربية بهما، وبأيهما تدخل العربية عهد الهندسة اللغوية، وبأيهما يسهل تعليم اللغة العربية لأصحابها وللناطقين غيرها. ويتأتى معالجة الخطابين الشرعي والأدبي معالجة علمية. ونحو هذا من التطبيقات اللغوية في مختلف القطاعات العملية. ومن الله التوفيق.

## خاتمة

إن وضع نموذج نحوي جديد لوصف اللغة العربية وصفاً علمياً ليستلزم؛ فضلاً عن الاستجابة لنظرية لسانية وحكٍ لبنيته الداخلية وهو ما سبق إثباته في القسم الأول من المحاضرات في نظرية اللسانيات النسبية ونحو اللغة العربية التوليقي، إخضاعه لسلسلة من الاختبارات التطبيقية التي تكشف عن قدراته العملية المحصورة أولاً في مجال وصف اللغة العربية. وثانياً في استخدام وصف العربية الجديد في مختلف الحقول المعرفية المجاورة.

البدء بالقسم الثاني من المحاضرات، وإعداده أولاً للطباعة حملنا على التذكير ببنية نموذج النحو التوليقي. وفي ذلك بيان واضح لمفهوم النحو المطابق للغة الموصوفة بنيةً ووظيفةً. وبفضل تمام التطابق بين النحو واللغة ظهرت اللغة في صورة نسق مركب من القواعد الموزعة بانتظام على خمسة أنساق فرعية متتالية؛ يخدم سابقها اللاحق. أولها الفص النصفي وآخرها الفص التركيبي، ومن وسائل اختبار النحو لإثبات قدرته العملية على الوصف العلمي للغة العربية استخدام مفاهيمه الإجرائية في وصف ظواهر لغوية، كثر حولها الخلافُ وقلَّ فيه الصواب.

ومنها ظاهرة التعجب التي اختبرت لما وقع فيها قديماً من تساهل في الوصف. كعدم التفريق بين «التعجب البنيوي»؛ وهو غرض يرتبط ببنيته التركيبية الخاصة به، و«التعجب الاستلزامي» المفهوم من أي تركيب يقوم على المبالغات المثيرة للاستغراب.

وكذلك عدم التمييز في التعجب البنيوي بين تعجب بسيط يقترن ببنية (ما أفعله)، وآخر مركب من التعجب والتعجب يكون مقترناً ببنية (أفعل به). وليس



من النسق اللغوي المبني على مبدأ الاقتصاد في الجهد أن تضع اللغة بنتين تركيبيتين لنفس الغرض.

ومن التسهّل في الوصف تعليلُ البنية الإعرابية لتركيب التعجب بما يتبادر إلى الذهن لأول وهلة. ومن جملة ما يترتب عنه عدمُ التدقيق في الانتماء المقولي للمداخل المعجمية التي تكونُ بنية التعجب. كاعتبار فتحة (أفعل) في مثل (ما أبهج الحفل) فتحة بناء، بُنيَ بها الفعل الماضي المنقول صرفياً من أصله (فعل)، وأن فتحة (الحفل) فتحة إعراب عن وظيفة المفعولية فكان الاضطرارُ إلى إضمار الفاعل.

وكل ذلك وغيره الكثير مما طُرِح قديماً في ظاهرة التعجب لا يستقيم أغلبه في نحو اللغة العربية التوليقي الذي تناول التعجب مفهوماً وبنيةً تناولاً علمياً دقيقاً، فجاء الوصف بسيطاً محكماً مما يدل على تفوق هذا النموذج في أول اختباراتهِ المتعلقة بالوصف التوليقي للظواهر اللغوية. وتكرر هذا التفوق في معالجة الدعوات الثلاث: النداء والاستغاثة والندبة.

وثاني اختبار لنحو العربية التوليقي أُجري عليه في إعراب آيات من القرآن الكريم، وذلك لبيان أن الإعراب هنا غيرُ الإعراب قديماً. إذ يصدق الإعراب، في نحو العربية التوليقي، على الوصف المحمل للمقتطع من المعرفة اللغوية المختزنة في أذهان الناطقين بالعربية المستعمل من لدن المتكلمين إما لإنتاج العبارة موضوع الإعراب وإما لتحليل بنيتها من أجل فهم دلالتها.

ولا بأس من أن نُلخّص مجدداً أن الإعراب هنا يجري؛ طبقاً لنموذج النحو التوليقي عبر مستويات متوالية توالي الفصوص اللغوية الأربعة. إن وصف علم التجويد لأداء الآية ليستدعي جزءاً من المعرفة المكونة لمحتوى الفص النصفي، كما أن تدبر علم التفسير لمعاني القرآني الكريم ليستوجب الأخذ بالمعرفة اللغوية الخاصة بالفص المعجمي، ثم المعرفة اللغوية التي يتضمنها الفص التحويلي بقواعده التصريفية اللفظية، وقواعده الاشتقاقية الدلالية. وأخيراً المعرفة اللغوية المكونة للفص التركيبي بدءاً بالنسق المقولي، ومروراً بكافة المراحل التي يقطعها تكوين الجملة. من البنية المكونية إلى البنية الإعرابية، وإلى البنية الوظيفية، وأخيراً البنية الموقعية. فالتكلم لا ينتج جملةً أو يفهم معناها من غير توظيف لجزء مما اكتسب من المعرفة

اللغوية الموزعة على فصوص أربعة. فإعراب أية\* من القرآن الكريم أو عبارة من متخير كلام البشر يعني الوصف الإجمالي لما طُبّق في إنتاجها من المعرفة اللغوية الموزعة على الفصوص اللغوية الأربعة.

ولإظهار قيمة المفهوم الجديد للإعراب رأينا أن نقابله بمفهوم المتقدمين، فاقطفنا من إعراب أبي جعفر النحاس للقرآن الكريم ما قاله في إعرابه لنفس الآيات التي سبق أن أعربناها من سورة الرحمن. وتبين أن إعرابه انتقائي يقوم انتقاء بعض المعلومات اللغوية وتركيب الباقي.

وللإمعان في إثبات جدوى النحو التوليقي رأينا أن نختبره من جديد، على أن يكون الاختبار هذه المرة عن طريق المقارنة بينه وبين النحو التراثي من جهات أربع. (أ). من جهة البناء الداخلي للنحويين. وتبين أن بناء النحو التوليقي في غاية الإحكام، لأن هذا المعيار لم يكن يُؤخذ به في النحو العربي التراثي ولا في أي نحو وُضع لأي لغة قبل منتصف القرن العشرين.

(ب). من جهة المنهجية المتبعة في تحصيل المعرفة اللغوية المستهدفة بالوصف في كلا النحويين التراثي والتوليقي. وظهر أيضاً تفاوت بين النموذجين بسبب ما تراكم حالياً من الخبرات المعرفية لم يكن شيء منها من قبل. ويكفي في هذا الباب المقارنة بين منهجيتي تحديد «أقسام الكلم» في أي نحو سابق وتحديد نظائرها «المقولات المركبة» في نحونا التوليقي. ولم تُهمل المقارنة النحوية لغة الوصف مستخدمة معيار المطابقة؛ أي يطابق المفهوم الاصطلاحي واقع اللغة مع ما يقتضيه النموذج النحوي؟ أم يطابق مرة النحو وأخرى اللغة؟. وقد اتضح أن مطابقة اللغة الاصطلاحية في النحو التوليقي مزدوجة قارة وفي النحو التراثي أحادية متبدلة.

(ج). من جهة مخلفات العاملين اللفظية والعلاقية على بنية اللغة. وقد تبين أن الكثير من توقعات العملية اللفظية لا تطابق حقيقة واقع اللغة. كأن تنبأ بما ليس في اللغة؛ كالمبتدأ والضمير المستتر والاشتغال، أو أن تتجاهل ما فيها كالفعلين القاصر والمتخطي شبيهي اللازم والمتعدي، ونسخ المنصوب كنسخ المرفوع. وهذا قليل من كثير. وفي المقابل تأتي توقعات العملية العلاقة مطابقة لواقع العربية؛ فلا تصف اللغة بما ليس فيها، ولا تترك ما فيها بغير وصف.

وفي آخر هذه الخاتمة نستطيع أن نقول بكل اطمئنان. لقد اجتمع في نموذج النحو التوليقي كل أسباب النجاح في وصف العربية وغيرها من اللغات التوليفية وصفاً علمياً بالمعنى الدقيق للكلمة. لأنه وليد نظرية اللسانيات النسبية المؤسَّسة على محور استبدالٍ مناقض لما قامت عليه نظرية اللسانيات الكلية المتأزمة. ولأن له بنية داخلية محكمة، فجاء مطابقاً لنسق العربية ومثلها من اللغات التوليفية بنيةً ووظيفةً. ولأنه كشف في اختباراتهِ التطبيقية عن قدرة عملية عالية، من خلال وصفه الكافي والبسيط لظواهر لغوية من العربية، وتَفوُّقه في المقارنات النحوية.

## مصادر ومراجع





## (أ) باللغة العربية

- ابن جني، اللمع في العربية، دار الكتب الثقافية، الكويت بدون تاريخ.
- ابن جني، المنصف، إدارة إحياء التراث، القاهرة 1373.
- ابن جني، الخصائص، دار الكتب المصرية، القاهرة 1371.
- ابن جني، سر صناعة الإعراب، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة 1374.
- ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت 1422.
- ابن السراج، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت 1405.
- ابن الوراق، علل النحو، مكتبة الرشد، الرياض 1420.
- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، دار الاعتصام، القاهرة 1399.
- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، بيروت بدون تاريخ.
- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت 1422.
- سيبويه، الكتاب، عالم الكتب، بيروت 1385.
- الأستراباذي، شرح الشافية، دار الكتب العلمية، بيروت 1402.
- الأستراباذي، شرح الكافية، الشركة الصحافية العثمانية، تركيا 1310.
- الأشموقي، شرح ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت بدون تاريخ.
- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مطبعة السعادة، القاهرة 1961.
- الأوراعي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، الطبعة الثانية 1435، منشورات ضفاف بيروت ودار الأمان الرباط، والاختلاف الجزائر.
- الأوراعي، الوسائط اللغوية -1 أفول اللسانيات الكلية، الطبعة الثانية 1435، منشورات ضفاف بيروت ودار الأمان الرباط، والاختلاف الجزائر.
- الأوراعي، الوسائط اللغوية -2 اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، الطبعة الثانية 1435، منشورات ضفاف بيروت ودار الأمان الرباط، والاختلاف الجزائر.

الأوراعي التعدد اللغوي؛ انعكاساته على النسيج الاجتماعي، منشورات كلية الآداب، الرباط 2002.

الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية؛ دواعي النشأة. دار الأمان الرباط، ودار العلوم العربية بيروت، ومنشورات الاختلاف الجزائر. بيروت 2010

الأوراعي، اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، الطبعة الأولى 2010، دار الأمان الرباط، ودار العلوم العربية بيروت، ومنشورات الاختلاف الجزائر.

الأوراعي، لسان حضارة القرآن، الطبعة الأولى 2010، دار الأمان الرباط، دار العلوم العربية بيروت، ومنشورات الاختلاف الجزائر.

الأوراعي، نظرية أصول الصياغة التشريعية العربية وتطبيقاتها العملية، مخطوط. البغدادي، خزنة الأدب، المطبعة السلفية القاهرة، 1347هـ.

البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي: بيروت 1420. البيهقي، الأسماء والصفات، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة 1358.

الجاحظ، الحيوان، دار الكتب العلمية، بيروت 1424.

الجاحظ، البيان والتبيين؛ مطبعة الاستقامة، القاهرة 1366.

الجرجاني، أسرار البلاغة، وزارة المعارف، استانبول، 1954.

الجرجاني، دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي، القاهرة 1404هـ.

الجويني، الإرشاد إلى أصول الاعتقاد، مكتبة الخانجي، القاهرة 1369هـ.

الرازي، المحصول في علم الأصول، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض 1399.

الرازي، مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية، طهران بدون تاريخ.

الزركشي، البرهان في علوم القرآن، البابي الحلبي، القاهرة، 1391.

الزحخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت 1407

الزحخشري، المفصل، مصطفى حجازي، القاهرة، بدون تاريخ.

السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت 1403.

السهيلي، نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت 1412.

السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، المكتبة الثقافية، بيروت 1973.

السيوطي، الأشباه والنظائر، مجمع اللغة العربية، دمشق 1406.  
السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة بدون تاريخ.

الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، دمشق وزارة الثقافة 1995.  
العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، دار الفكر، دمشق 1416.  
الغزالي، المعارف العقلية، دار الفكر، دمشق 1383هـ.  
الفاسي عبد القادر اللسانيات واللغة العربية، توبقال 1982.  
الفاسي عبد القادر، الربط الإحالي، ضمن مجلة تكامل المعرفة، العدد 9 الرباط 1984  
القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، وزارة المعارف، القاهرة 1380هـ.  
المرد، المقتضب، وزارة الأوقاف، القاهرة 1399.  
المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، دار الفكر العربي، دمشق 1428.

الميناوي، الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول، المكتبة الشاملة 1432.  
النحاس، إعراب القرآن، مطبعة العاني، بغداد 1978.  
ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، الإيسيسكو، الرباط

### (ب) مصادر باللغات الأجنبية

- Académie des sciences de L'U.R.S.S, (1977), questions théoriques de la linguistique, Moscou.
- L.Bloomfield (1933), Le Langage, PAYOT, Paris 1970.
- M.BRAME (1970), Arabic phonologie implications for phonological theory and historical Semitic, MASSACHUSET INSTITUTE.
- H.Borer (1984), Parametric Syntax, Foris Publications, Dordrech/ Holland.
- J. CANTINEAU (1960), cours de phonétique ARABE, librairie C.KLINCKSIECK, Paris.
- N.Chomsky (1965), Aspects de la théorie syntaxique, Seuil, Paris 1971
- N.Chomsky (1981), Théorie du Gouvernement et du liage, Seuil, Paris 1991



- N. Chomsky (1995), *The Minimalist Program*, Massachusetts Institute of Technology
- N. Chomsky (2006), *LE LANGAGE ET LA PENSÉE*, Payot Paris.
- R. Carnap (1966), *les fondements philosophiques de la physique*, Armand Colin, Paris 1973.
- J.J. McCARTHY (1975), *formal problems in SEMITIC PHONOLOGY AND MORPHOLOGY*, Harvard college.
- J -P Desclés (1990), *Langages applicatifs Langues naturelles et cognition*, HERMES, Paris.
- F.De Saussure (1974) *cours de linguistique générale*, PAYOT, Paris/  
J.GUERON et J.Yves POLLOK, (1991), *grammaire générative et syntaxe comparée*, CNRS, Paris
- F. NERF, (1991), *Logique, Langage et réalité*, Edition Universitaire, Paris.
- K.R.Popper (1935), *la logique de la découverte scientifique*, Payot Paris (1978).
- M.Piattell-Palmarini, *Théories du langage Théories de L'apprentissage*, Seuil Paris 1979.
- P. RAMAT (1985), *typologie linguistique*, puf Paris.
- Robert Marty (1994), *Sémiotique de L'obsolescence des formes*, in *Design-Recherche n°6*, Université Technologique de Compiègne.
- A.Rouveret, *Syntaxe générative et Syntaxe comparée*, *LANGAGE n°60*, Décembre 1980.
- E.Sapir, (1921), *Le Langage*, PAYOT, Paris
- T.Shopen (1985), *Language typology and syntax description*, Volume 1, Cambridge University Press.
- T. Samuel Kuhn (1962), *la structure des révolutions scientifiques*, Flammarion, Paris, 2008.